السعر مخفض



في أحاديث ليلة النصف من شعبان

تصنيف

عبدالله بن عبدالرحمن السعد

إشراف وعناية

أحمد بن عبدالرزاق العنقري

حسني بن أحمد بن حسانين الجهني

القسم العلمي بمركز رسوخ





جزءٌ
في أحاديثِ
ليلةِ النصفِ مِن شعبان

تصنيف

عبدِ اللّهِ بنِ عبدِ الرحمنِ السَّعْدِ

إشراف وعناية

أحمدَ بنِ عبدِ الا زَّاقِ العَنقَري   حُسْنِي بنِ أحمدَ بن حَسَانَيْنِ الجهَني

بمشارَكةِ

القِسْمِ العِلْميِّ بِمَرْكَزِ رُسُوخ

اللجْنةُ العِلْميَّةُ للكتاب

المُعِدُّ: أحمدُ بنُ عبدِ الرزَّاقِ بنِ محمَّدٍ آل إبراهيمَ العَنقريُّ
(تلميذُ المصنِّف)

مراجِعُ التخريجِ والتوثيقِ: خالدُ بنُ مصطفى بنِ عبدِ العزيزِ الشُّورْبَجي
(الباحثُ العِلْميّ)

المفهرِسُ: الدكتورُ مصطفى بنُ حسَنيْنِ بن عبدِ الهادي العَدوِيّ
(شيخُ المفهرِسِين)

المُعتَنِي: حُسْنِي بنُ أحمد بنِ حسانَيْنِ الجُهنيّ
(المُشرِفُ العِلْميّ)

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مقدِّمةُ المُعْتَنِي

الحمدُ للهِ الذي رفَعَ عِمَادَ السُّنَّهْ، وخفَضَ بِسَاطَ البِدْعَهْ؛ فوضَحَتِ الحُجَّهْ، وبانت المَحَجَّهْ؛ فالسعيدُ مَن استبصَرَ فأبصَرْ، والمحرومُ مَن وقَفَ فتحيَّرْ، والشقيُّ مَن بدَّل في الدِّينِ وغيَّرْ.

سبحانه جعَلَ في كلِّ زمانِ فَتْرةٍ مِن الرُّسُلِ بقايا مِن أهلِ العلمِ: يدعُونَ مَن ضَلَّ إلى الهُدَى، ويَصبِرُونَ منهم على الأذى، يَنفُونَ عن كتابِ اللهِ تحريفَ الغالينْ، وانتحالَ المبطِلِينْ، وتأويلَ الجاهِلِينْ.

والصلاةُ والسلامُ على المبعوثِ رحمةً للعالَمِينْ، وحُجَّةً على المخالِفِينْ، صلَّى اللهُ عليه وسلَّم وعلى آلِهِ وصحبِهِ أجمعينْ، وعلى مَن سار على نهجِهِ وسُنَّتِهِ بإحسانٍ إلى يومِ الدِّينْ.

وبعدُ:

فإنَّ أصدَقَ الحديثِ كتابُ اللهِ، وأحسَنَ الهَدْيِ هَدْيُ محمَّدٍ ﷺ، وشرَّ الأمورِ محدَثاتُها، وكلَّ مُحدَثةٍ بِدْعةٌ، وكُلَّ بِدْعةٍ ضلالةٌ.

ثمَّ أمَّا بعدُ:

فهذا كتابٌ مفصَّلٌ حول الأحاديثِ والآثارِ الوارِدةِ في ليلةِ النصفِ مِن شعبان؛ مِن جهةِ الروايةِ سندًا ومتنًا وعللًا، مع ذكرِ طَرَفٍ مِن الدرايةِ ممَّا يتعلَّقُ بهذه الليلة؛ وهو لشيخِنا العلَّامةِ عبدِ اللهِ بن عِبدِ الرحمنِ السَّعْدِ حفظه الله، بمعونةِ تلميذِهِ الشيخِ أحمدَ بنِ عبدِ الرزَّاقِ العَنقَريِّ وفَّقه الله، وقد أتى الكتابُ

على جُلِّ الأحاديثِ المتعلِّقةِ بهذه الليلةِ وما ادُّعِيَ لها مِن فضائل، وبيَّن ضَعْفَها وعدَمَ ثبوتِها؛ مِن خلالِ تخريجِها، وذِكْرِ مَداراتِها، وبيانِ طُرُقِها، ثم الوقوفِ على عِلَلِها الظاهرةِ والخفيَّة، مع التعرُّضِ لشيءٍ مِن نقدِ متونِها.

فجاء الكتابُ على ما تَرَى - أيها القارئُ - دُرَّةً في هذا البابْ، ونُمُوذجًا يُحتذَى دون قصورٍ إنْ شاء اللهُ أو اضطرابْ.

وقد قال مُعِدُّ الكتابِ الشيخُ أحمدُ العَنقَريُّ: «هذا "جُزْءٌ حديثيٌّ في أحاديثِ ليلةِ النصفِ مِن شعبانَ"؛ أعددتُّهُ لفضيلةِ شيخِنا العلَّامةِ المحدِّثِ عبدِ اللهِ بنِ عبدِ الرحمنِ بنِ محمَّدٍ السَّعْدِ أبي عبدِ الرحمنْ، مما سَمِعْتُهُ مِن لفظِهِ روايةً ودرايةً، وسنَدًا ومتنًا وعِلَلًا، وقراءةً وعَرْضًا عليه في غيرِ مَرَّةٍ قبل شهرِ رمضانْ.

وجرَى العمَلُ على الوضوحِ والبيانْ، فأتى الجزءُ بحمدِ اللهِ كعِقْدِ الجُمَانْ، وتَمَّ إفرادُ ما رُوِيَ عن الصحابيِّ مرفوعًا في بابِهِ دون زيادةٍ مع سَدِّ النُّقْصانْ، مع ذكرِ ما رُوِيَ موقوفًا على بعضِ الصحابةِ أو مرسَلًا عن التابعينَ لهم بإحسانْ، بذكرِ عِلَّةِ كلِّ طريقٍ بنقلِ أقوالِ الفُرْسانْ، أَلْمُشارِ إليهم بالبَنَانْ، بترجيحِ شيخِنا السَّعْدِ أبي عبدِ الرحمنْ؛ فقد أوضَحَ الشذوذَ والعِلَّةَ وأبانْ». اهـ.

وهذا الكتابُ المبارَكُ - إن شاء الله - جاء ضِمْنَ سلسلةِ كتبِ فضيلةِ الشيخِ التي تكفَّل مركزُ رُسُوخٍ بالعنايةِ بها ومراجَعتِها، وبذلِ ما تستحِقُّهُ مِن الضبطِ والإتقانْ، والتجويدِ والإحسانْ؛ وذلك في سبيلِ نشرِها محرَّرهْ، وإخراجِها محبَّرهْ.

وقد بذَلْنا فيه ما أمكَنَ مِن الجُهْدِ والطاقَهْ، مع الاعترافِ بتعذُّرِ

الاستقصاءِ والإحاطَهْ، وكان أنْ وفَّقَنا اللهُ تعالى إلى هذا المنهج، وقد اعتُمِدَ مِن قِبَلِ المركز، وملخَّصُهُ ما يلي:

أوَّلاً: العنايةُ بمضمونِ الكتابِ ومحتواه:

١- وجَّهْنا مزيدَ عنايةٍ إلى مضمونِ الكتاب، وقابَلْنا أكثرَ نصوصِهِ على أصولِها مِن الطبعاتِ المحقَّقةِ المعتمَدة؛ ولعلَّ ذلك قد وقَاها التصحيفَ والتحريف، وإخلالَ النقصِ والزيادة.

٢- علَّقْنا على ما وقَعَ في الأحاديثِ والآثارِ وسواهُما، مما خالَفَ مشهورَ كلامِ العرَب، والجادَّةَ المطروقةَ لديهم؛ بتخريجِها وتوجيهِها، وبيانِ أنها موافِقةٌ لما ورَدَ عن العرَبِ ولو في لغةٍ، أو ما قرَّره علماءُ العربيَّةِ ولو على قَوْل.

٣- شرَحْنا ما أشكَلَ مِن غريبِ الكلامِ أو المفرَداتِ؛ وهو قليل.

٤- قام أخونا الشيخ خالدُ بنُ مصطفى بنِ عبدِ العزيزِ الشُّورْبَجيُّ بمراجَعةِ تخريجاتِ الكتابِ وتوثيقاتِه، وزيادةِ قَدْرٍ منها مما اقتضاه المقامْ، أو استلزَمَهُ الكلامْ؛ فتحرَّر التخريجُ وتقرَّر.

٥- قام أخونا الدكتورُ مصطفى بنُ حسَنَيْنِ بنِ عبدِ الهادي العَدَويُّ، شيخُ المُفَهْرِسِينَ العرَبِ: بوضعِ فَهارِسَ منوَّعةٍ للكتابِ زادت على عشَرةِ فَهَارِسَ؛ وفيها إنْ شاء اللهُ غُنْيَةٌ وكفاية.

٦- قُمْنا بمراجَعةِ الكتابِ متنِهِ وحواشِيه، مقدِّمتِهِ وفهارسِه؛ مزيدَ تثبُّتٍ وعنايةٍ.

ثانيًا: تنسيقُ الكتابِ وتفقيرُه:

١- نسَّقْنا الكلامَ وفقَّرْناه؛ فجعَلْنا كلَّ فِكْرةٍ في فِقْرةٍ؛ بحيثُ لا تتعدَّدُ

الأفكارُ في فِقْرةٍ واحدة، ولا تتنوَّعُ الفِقَرُ ومدارُها على فِكْرةٍ واحدةٍ، إلا لعلَّةٍ موجِبةٍ أو مسوِّغة؛ وإلا أخلَصْنا الفِقْراتِ لأفكارِها.

٢- جعَلْنا مفاصلَ الكلامِ ومُهِمَّه، وما يرادُ بيانُهُ وتوضيحُه، بخطٍّ بارِز:

- فأبرَزْنا اللفظَ المنسوبَ للنبيِّ ﷺ بخطٍّ أسوَدَ داكِنٍ؛ صحيحًا كان الحديثُ أو غيرَ صحيح.

- كما جعَلْنا الأحكامَ على الأحاديثِ والآثارِ، وبيانَ درَجتِها مِن الردِّ أو القَبُولِ: بخَطٍّ أحمرَ قانٍ؛ ليسهُلَ على القارئِ الوصولُ إلى أحكامِ الشيخِ بأدنى كُلْفة.

٣- وضَعْنا اسمَ الكتابِ وعُنْواناتِ مضامينِهِ في ترويسةٍ على رأسِ الصفحة؛ إعانةً للقارئِ على الاسترسالِ في قراءةِ الكتاب.

٤- اعتنَيْنا بعلاماتِ الترقيمِ على ما انتهى إليه عمَلُ المحرِّرين، مِن أهلِ العلمِ المحقِّقين.

٥- حرَّرنا الكتابَ وهوامشَهُ وَفْقَ قواعدِ الإملاءِ التي استقَرَّ عليها العمَلُ، وما اختلَفَ فيه الناسُ، عَمِلْنا فيه على مذهبِ البصريِّينَ، دون مَن سواهم؛ كما في كلمةِ «الضُّحَا»؛ إذْ يكتُبُها البصريُّونَ وأمثالَها هكذا بالألفِ، بينَما يرسُمُها الكوفيُّونَ بالياءِ: «الضُّحَى»[(١)].

---

(١) فإنَّ الألفَ الثالثةَ إذا وقَعَتْ في اسمٍ عرَبيٍّ ثلاثيٍّ، وكانت منقلِبةً عن واوٍ، **فإنَّ البصريِّينَ** يكتُبُونَها بالألفِ مطلَقًا، سواءٌ كان الاسمُ على وزنِ «فُعَلٍ» أو «فِعَلٍ» أو «فَعَلٍ»؛ نحوُ: «الضُّحَا»، و«الذُّرَا»، و«العُلَا»، و«الخُطَا»، و«الدُّنَا» جمع «دُنْيَا»، و«الرِّبَا»، و«الرِّضَا»، و«الحِجَا»، و«الرِّشَا»، و«العَصَا»، و«القَفَا»، و«الشَّذَا».
أمَّا الكوفيُّونَ: فيفرِّقونَ بين هذه الأوزانِ: فما كان على «فَعَلٍ»، فيُوافِقونَ فيه =

ثالثًا: ضبطُ الكتابِ وتشكيلُه:

١- ضبَطْنا بـ«الضبطِ الكاملِ»: كلامَ النبيِّ ﷺ، وما ورَدَ في الكتابِ مِن شعرٍ أو رجَز، أمَّا الآياتُ القرآنيَّةُ: فقد كُتِبَتْ بخطِّ مصحَفِ المدينةِ النبويَّةِ، المرسومِ على روايةِ حَفْصٍ عن عاصِم.

٢- ضبَطْنَا بـ«الضبطِ النِّسْبيِّ»: ما عدا ذلك، وَفْقَ ما انتهت إليه أفضلُ مناهجِ الضبطِ وأيسَرُها إنْ شاء الله؛ بما يُعِينَ القارئَ على القراءةِ الصحيحة، للوصولِ إلى المعنى المقصود، دونما إكثارٍ أو إقلال؛ ويَرجِعُ ذلك إلى ما قرَّره علماءُ مصطلَحِ الحديثِ، وكذا علماءُ الضبطِ والإملاءِ - وهما شيوخُ الصَّنْعةِ - حين قالوا: «إنَّما يُشكَلُ، ما يُشكِلُ»[1]، ويَجمَعُ ذلك أمرانِ:

الأوَّلُ: الضبطُ النَّحْويُّ؛ وقد التزَمْنا به، إلا في حالاتٍ ثلاثٍ؛ هي: حالةُ الوقفِ والقطع، وحالةُ الظهورِ والوضوح، وحالةُ عدمِ الالتباس؛ وهي

= البصريِّينَ، وما كان على فُعَلٍ أو فِعَلٍ، فيكتبونَهُ بالياءِ وإن كان أصلُ الألفِ واوًا؛ لجوازِ إمالتِهِ ياءً؛ وعليه رسمُ المُصحَفِ؛ نحوُ: «الضُّحَى»، و«العُلَى»، و«الخُطَى»، و«العِدَى»، و«الرِّبَى»، و«الرِّضَى»، ونحوِ ذلك.

لكنَّ رسمَ المصحَفِ أحدُ خَطَّيْنِ لا يقاسُ عليهما خطُّ الإملاءِ الاصطلاحيِّ، وهو الإملاءُ القياسيُّ المعمولُ به؛ قال ابنُ كَيْسانَ: «خَطَّانِ لَا يُقَاسانْ، خَطُّ العَرُوضِ وخَطُّ القُرْآنْ». ينظر: "الكُلِّيَّات" للكَفَويِّ (ص ٢٤)، و"المطالع النصريَّة" (ص٢٦٢-٢٦٤).

(١) ينظر: "المحدِّث الفاصل" (ص ٦٠٨)، و"تلخيص المتشابِه في الرسم" (١/ ٣)، و"الإلماع، إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع" (ص ١٥٠)، و"مقدِّمة ابن الصلاح" (ص ١٨٣-١٨٤)، و"تدريب الراوي" (١/ ٤٩٧)، و"كتاب الإملاء" لحسين والي (ص١٦٧).

حالاتٌ تقتضي عدمَ الضبطِ؛ على ما تَرَى.

والثاني: الضبطُ غيرُ النَّحْويِّ[1]؛ وهو قسمانِ:

أوَّلُهما: الضبطُ السماعيُّ؛ وهذا يُلتزَمُ مطلَقًا؛ سواءٌ:

اشتبَهَ بغيرِه؛ كحرَكةِ عينِ الفعلِ الثلاثيِّ مثلًا؛ وقد حصَرَها الصرفيُّونَ في سِتَّةِ أبوابٍ لا غيرُ[2].

أو لم يشتبِهْ بغيرِه؛ وذلك للجهلِ به؛ فلا يُعلَمُ إلا مِن جهةِ السماعِ؛ إذْ لا قياسَ يَرجِعُ إليه؛ مثلُ الكلماتِ الغريبةِ، وكثيرٍ مِن الأعلامِ والأمكِنةِ والبُلْدانِ؛ كالدارَقُطْنيِّ، والزِّبْرِقانِ، وصَبيحٍ، والجُمَاهِرِ، وهَمْدانَ، وهَمَذانَ[3].

وثانيهما: الضبطُ القياسيُّ؛ وهذا يُضبَطُ إذا اشتبَهَ بغيرِهِ فقطْ؛ كاسمِ الفاعلِ واسمِ المفعولِ مِن غيرِ الثلاثيِّ؛ نحوُ: «محدِّثٍ ومحدَّثٍ»، و«مُحدِثٍ ومُحدَثٍ»، وكالفعلِ المبنيِّ للفاعلِ والفعلِ المبنيِّ للمفعولِ؛ نحوُ: «تكلَّمَ فيه، وتُكُلِّمَ فيه»، وكمضارِعِ الثلاثيِّ، مع مضارِعِ الرباعيِّ مِن الفعلِ: «أفعَلَ»، و«فعَّل»؛ نحوُ: «يَضرِبُ، ويُضرِبُ، ويضرِّبُ»؛ فكلُّ ذلك حروفُهُ في الرسمِ واحدة، والضبطُ فحسبُ هو أقربُ ما يَرفَعُ الاشتباهَ بينها.

---

(١) فيدخُلُ فيه ما يتعلَّقُ بغيرِ النحوِ والإعراب؛ مما يعودُ إلى الصرفِ واللغة، والعَرُوضِ والقافية، وغيرِ ذلك مِن علومِ اللغةِ الاثنَيْ عشَرَ.

(٢) وهي: «فعَلَ يفعُلُ افعُلْ»، و«فعَلَ يَفعِلُ افعِلْ»، و«فعَلَ يَفعَلُ افعَلْ»، و«فَعِلَ يَفعَلُ افعَلْ»، و«فعُلَ يفعُلُ افعُلْ»، و«فَعِلَ يَفعِلُ افعِلْ». ينظر مقدِّمةُ "مختار الصَّحَاح" (خُطْبة المؤلِّف)، ومباحثُ الفعلِ الثلاثيِّ مِن كتبِ الصَّرْف.

(٣) قال أبو إسحاقَ النَّجِيرميُّ: «أَوْلى الأشياءِ بالضبطِ: أسماءُ الناسْ؛ لأنه شيءٌ لا يدخُلُهُ قياسْ، ولا قبلَهُ ولا بعدَهُ شيءٌ يدُلُّ عليه». "الجامع" للخطيب (١/ ٢٦٩)، و"تقييد المهمَل" للغَسَّاني (١/ ٨)، و"الإلماع" (ص ١٥٤).

وفي كلِّ ذلك: يُكتفَى بما يَرفَعُ اللَّبْسَ، ويُزِيلُ الإبهامَ؛ فلا يزادُ عليه؛ ويُعَدُّ الضبطُ فوق ذلك تزيُّدًا لا فائدةَ منه، ولا طائلَ وراءه، إلا إتعابُ الأذهانْ، وكَدُّ البَنَانْ، وتضييعُ الأزمانْ، وفيه خروجٌ عمَّا اتفقوا عليه مِن قولهم: «إنَّما يُشكَلُ، ما يُشكِلُ»[(١)].

وعلى ذلك: فإنَّ ما كان ضبطُهُ قياسيًّا، وغيرَ مشتبِهٍ بغيرِه، فإنَّه لا يُضبَطُ مطلَقًا؛ أعني: الضبطَ غيرَ النَّحْويِّ؛ نحوُ: ضوربَ، وقوتلَ، وتناقشَ الرجلانِ، وهذا قائدٌ وواثقٌ وناصرٌ[(٢)].

---

(١) قال ابنُ الصلاح: «ثُمَّ لا ينبغي أن يتعنَّى بتقييدِ الواضحِ الذي لا يكادُ يلتبِسُ، وقد أحسَنَ مَن قال: «إنما يُشكَلُ، ما يُشكِلُ». "مقدِّمة ابن الصلاح" (ص ١٨٣).

(٢) على أنَّ الناسَ مختلِفونَ في مناهجِ ضبطِ الكتبِ وشَكْلِها:

- ما بين ملتزِمٍ بالضبطِ التامِّ نحوًا وصرفًا ولغةً وغيرَ ذلك؛ وفي ذلك كدٌّ للنَّفْسِ والعَيْن، وزيادةُ عناءٍ وتَعَب، وتشويهٌ للكتابة، وتضييعٌ للوقت، وشَغْلٌ للقارئِ بكثرةِ الضبطِ، عن دَرَكِ المعنى المقصود.

- وبين متفلِّتٍ مِن الضبطِ بالجملةِ؛ طلبًا للراحة، وخلوصًا مِن التَّبِعة.

وكلاهما مَعيبٌ جِدًّا؛ خاصَّةً في الكتبِ الموجَّهةِ لطلَبَةِ العلمِ المتوسِّطينَ؛ قال حسين والي في "كتاب الإملاء" (ص١٦٧): «وفي كلامِ بعضِهم: أنه لما كان إغفالُ الكُتُبِ مِن الشَّكْلِ لا يخلو مِن إهمالْ، وشَكْلُ كلِّ كلماتِها مِن أصعبِ الإشكالْ، إختاروا التوسُّطَ، وقالوا: «ينبغي أن يُشكَلْ، ما يُشكِلْ». اهـ.

وما بين هذَيْنِ السبيلَيْنِ: مناهجُ مِن الضبوطِ بعددِ رؤوسِ مَن تعرَّض لهذا الباب؛ بحيثُ لا يكادُ يعُدُّهم العادّ، ونرجو أن يكونَ ما سلَكْناهُ هنا قد جمَعَ بين الحُسْنَيَيْنْ، وخلا مِن العَيْبَيْنْ. وينظر: "مقدِّمة ابن الصلاح" (ص ١٨٣).

ومنهم: مَن لا يَضبِطُ إلا نادرًا؛ فإذا فعَلَ، أخطَأَ ولم يُصِبْ!

ومِن أعجَبِ ما رأينا في ذلك ورأى غيرُنا: عمَلُ مَن يَضبِطُ على غيرِ هُدًى، ويشكُلُ على غيرِ منهج، وأعجَبُ منه: ضبطُ ما لا يُشكِلُ على أحَدْ، مع إهمالِ ما يُشكِلُ على كلِّ أحَدْ؛ وهذا أسوَأُ الطُّرُقِ وأردَؤُها!

ولعلِّي أَختِمُ هنا بذكرِ مسألتَيْنِ كثُرَ فيهما اللَّغَطُ والنقاشُ بين محرِّري الكتبِ ومصحِّحيها[١]:

الأُولى: سكونُ السَّجْعِ وقفًا ووصلًا، نطقًا وكتابةً، والسجعُ منه متكلَّفٌ مرذول، ومنه طبيعيٌّ بليغ، ولكثرةِ دَوَرانِهِ في كتبِ العلماءِ والأئمَّة: فمِن المهمِّ أن يَعلَمَ طالبُ العلمِ: أنَّ السجعَ مبنيٌّ على تسكينِ الأواخرِ وقفًا ووصلًا، نطقًا وخطًّا.

قال الخطيبُ القَزْوينيُّ: «اعلَمْ: أنَّ فواصلَ الأسجاعِ موضوعةٌ على أن تكونَ ساكنةَ الأعجازِ موقوفًا عليها؛ لأنَّ الغرَضَ أن يُزاوَجَ بينها؛ ولا يَتِمُّ ذلك في كلِّ صورةٍ إلا بالوقف؛ أَلَا تَرَى أنك لو وصَلْتَ قولَهم: «**ما أبعَدَ ما فاتَ، وما أقرَبَ ما هو آتٍ**»، لم يكن بُدٌّ مِن إجراءِ كلٍّ مِن الفاصلتَيْنِ على ما يقتضيه حكمُ الإعرابِ؛ فيفوتَ الغرَضُ مِن السجع؟! وإذا رأيتَهم يُخرِجُونَ الكَلِمَ عن أوضاعِها للازدواجِ في قولِهم: «**إني لآتِيهِ بالغَدَايَا والعَشَايَا**»؛ أي: بالغُدُواتِ، فما ظَنُّك بهم في ذلك؟!»[٢].

وقال القَلْقَشَنْديُّ: «وأمَّا بيانُ حُكْمِهِ [أي: السجعِ] في الوقفِ والدَّرْجِ، فاعلَمْ: أنَّ موضوعَ حكمِ السجعِ: **أن تكونَ كلماتُ الأسجاعِ ساكنةَ الأعجازِ**،

---

(١) خاصَّةً بعد صدورِ كتابِ فضيلةِ شيخِنا الشيخِ عبدِ اللهِ السَّعْدِ: "مختصَرِ الدَّعَواتِ والأذكارِ"، الصادِرِ عن مركزِ رسوخ، وكان مِن عنايتنا به: أنِ التزَمْنا فيه سكونَ السجع، وقَطْعَ همزةِ الوصلِ في أوائلِ الشعرِ وأوائلِ السجع؛ فكَثُرَ الجدَلُ حولَ هذا بين مؤيِّدٍ ومُنكِرٍ لكلِّ ذلك أو بعضِه؛ فرأينا توضيحَ ذلك وبيانَهُ على قَدْرِ الطاقة، مع أنَّ هذا مقرَّرٌ، ومعمولٌ به في مصنَّفاتِ عدَدٍ مِن أهلِ العلمِ؛ وباللهِ نستعين.

(٢) "الإيضاح في علوم البلاغة" (ص٣٦٤).

موقوفًا عليها بالسكونِ؛ في حالَتَيِ الوَقْفِ والدَّرْجِ[(١)]؛ لأنَّ الغرَضَ منها: المناسَبةُ بين القرائن، أو المزاوَجةُ بين الفِقَر؛ وذلك لا يَتِمُّ إلا بالوقف»[(٢)].

وعلى ذلك: فالسجعُ في النَّثْر، حكمُهُ حكمُ التقفيةِ في الشِّعْر؛ فكما يُسكَّنُ رَوِيُّ القوافي المقيَّدةِ في الشِّعْر، يُسكَّنُ رَوِيُّ قرائنِ السجعِ في النَّثْر؛ قال السَّكَّاكيُّ: «ومِن جهاتِ الحُسْنِ: الأسجاعُ؛ وهي في النَّثْرْ، كما القوافي في الشِّعْرْ»[(٣)].

ومِمَّا ورَدَ في الحديثِ مِن ذلك: قولُ ابنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه[(٤)]: «كانوا يَرَوْنَ أنَّ العُمْرَةَ في أشهُرِ الحَجِّ مِن أفجَرِ الفجورِ في الأرضِ، ويَجعَلُونَ

---

(١) وهذا ضابطُ ما يُشكَلُ بالسكونِ في الكتابةِ من الحروفِ آخِرَ الكَلِمةِ مطلقًا؛ وهو: أن يُسكَّنَ آخِرُ الكلمةِ في النطقِ وقفًا ووصلًا؛ نحوُ قولِهِ تعالى: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَٱسْتَغْفِرْهُ﴾ [النصر: ٣]؛ فالحاءُ مِن «فَسَبِّحْ» تسكَّنُ كتابةً؛ لأنها ساكنةٌ في النطقِ وقفًا ووصلًا، أمَّا الحرفُ المحرَّكُ في النطقِ وصلًا، فيَقِفُونَ عليه بالسكونِ؛ لكنَّهم يضبطونَهُ بالحرَكةِ باعتبارِ الوصلِ؛ كالكافِ في «رَبِّكَ»؛ وهذا ما ذكَرُوهُ من الفرقِ بين ما يُضبَطُ بالحرَكةِ وما يُضبَطُ بالسكونِ كتابةً مِن الحروفِ آخِرَ الكلمة، ولم يذكُرُوا في كتبِ الضبطِ والرسم غيرَه.

(٢) "صُبْح الأعشى، في صناعة الإنشا" (٢/ ٣٠٢). وينظر: "ضرورة الشعر" للسِّيرافي (ص ٧٢)، و"مفتاح العلوم" للسَّكَّاكيّ (ص٤٣١)، و"نهاية الأَرَب" للنُّوَيْريّ (٧/ ١٠٣)، و"البرهان" للزَّرْكَشيّ (١/ ٦٩)، و"البلاغة العربيَّة" لعبد الرحمن حسَن حَبَنَّكة (٢/ ٥٠٤ وما بعدها، وهو مُهِمّ!)، و"البلاغة العربيَّة قراءة أخرى" لمحمَّد عبد المطَّلب (ص ٣٩٩)، و"الأسجاع في الحديثِ النبويِّ الشريفِ - صحيح البخاري" ماجستير لأحمد عباس داود. وينظر أيضًا: "الصحاح" للجوهري (ص و ن)، و"سر الفصاحة" لابن سِنَان الخفاجي (ص١٧٩).

(٣) "مفتاح العلوم" (ص ٤٣١).

(٤) أخرجه البخاري (١٥٦٤)، ومسلم (١٢٤٠).

المحرَّمَ صَفرًا، ويقولون: «**إِذَا بَرَأَ الدَّبَرْ، وَعَفَا الأَثَرْ، وَانْسَلَخَ صَفَرْ، حَلَّتِ العُمْرَةُ لِمَنِ اعْتَمَرْ** . . .» الحديث؛ قال النَّوويُّ[1]: «وهذه الألفاظُ تُقرَأُ كلُّها ساكِنةَ الآخِرِ، ويُوقَفُ عليها؛ لأنَّ مرادَهُمُ السَّجْع»[2].

ومنه أيضًا: حديثُ أُمِّ زَرْعٍ[3] - وفيه: «**قَالَتِ التَّاسِعَةُ: زَوْجِي رَفِيعُ**

---

(١) في "شرحه على مسلم" (٨/ ٢٢٥-٢٢٦).

(٢) وقد ورَدَ الحديثُ مضبوطًا بالسكونِ كتابةً في طبَعاتِ مسلِم المعتمَدة، وكذلك في الطبعةِ اليونينيَّةِ من البخاريِّ، ووُضِعَتْ علامةُ التصحيحِ: «صح» فوقَ: «الدَّبَرْ»، و«الأَثَرْ»، و«صَفَرْ»، و«اعتمَرْ»؛ فلْيُتدبَّرْ! وينظر: "مصابيح الجامع" للدَّمَامِيني (٤/ ٩١)، و"فتح الباري" لابن حجَر (٣/ ٤٢٦).

ونحوُ ذلك: قولُ حَمَلِ بنِ النابغَةِ الهُذَلِيِّ: «كَيْفَ أَغْرَمُ، يَا رَسُولَ اللهِ، مَنْ لَا شَرِبَ وَلَا أَكَلْ، وَلَا نَطَقَ وَلَا اسْتَهَلّْ، فَمِثْلُ ذَلِكَ يُطَلّْ؟!»، فقال النبيُّ ﷺ: «إِنَّمَا هَذَا مِنْ إِخْوَانِ الكُهَّانِ»؛ مِن أجلِ سَجْعِهِ الذي سجَعَ؛ أخرجه أحمد (٧٧٠٣، ١٠٩١٦)، والبخاري (٥٧٥٨)، ومسلم (١٦٨١)؛ مِن حديثِ أبي هُرَيْرَةَ.

قال الخَطَّابيُّ: «ولم يَعِبْهُ رسولُ الله ﷺ بقولِهِ: «إِنَّمَا هَذَا مِنْ إِخْوَانِ الكُهَّانِ»؛ لأجلِ السجعِ نفسِهِ؛ فقد يُوجَدُ في تضاعيفِ كلامِ رسولِ اللهِ ﷺ مِن السجعِ ما لا يَخفَى - [كقولِهِ للأنصارِ: «**إِنَّكُمْ تَقِلُّونَ عِنْدَ الطَّمَعْ، وَتَكْثُرُونَ عِنْدَ الفَزَعْ**»، وقولِهِ: «**خَيْرُ المَالِ سِكَّةٌ مَأْبُورَهْ، وَمُهْرَةٌ مَأْمُورَهْ**»، وقولِهِ: «**يَا أَبَا عُمَيْرْ، مَا فَعَلَ النُّغَيْرْ؟!**»، وقولِهِ: «**أَعُوذُ بِكَ مِنْ عِلْمٍ لَا يَنفَعْ، وَقَوْلٍ لَا يُسْمَعْ، وَقَلْبٍ لَا يَخْشَعْ، وَنَفْسٍ لَا تَشْبَعْ؛ أَعُوذُ بِكَ مِنْ هَؤُلَاءِ الأَرْبَعْ**»] - ولكنَّه إنما عاب منه ردَّه الحُكْمَ، وتزيينَهُ القولَ فيه بالسجعِ؛ على مذهبِ الكُهَّانِ في ترويجِ أباطيلِهِمْ بالأساجيعِ التي يُولَعُونَ بها؛ فيروِّجُونَ بها الباطلَ، ويُوهِمونَ الناسَ: أنَّ تحتَها طائلًا». اهـ. من "أعلام الحديث" (٣/ ٢١٣٨)، وعنه ابنُ الجَوْزيِّ في "كَشْف المُشكِل" (٣/ ٣٤١-٣٤٢)، وما بين المعقوفَيْنِ زيادةٌ منه.

(٣) أخرجه البخاري (٥١٨٩)، ومسلم (٢٤٤٨)، وغيرُهما؛ مِن حديثِ عائشةَ ﵂؛ وهو حديثٌ طويلٌ مبناهُ كلِّه على السجعِ؛ فينبغي جعلُ رَوِيِّ فِقَرِهِ وسَجَعاتِهِ على التسكينِ لفظًا وكتابةً، وأخطأَ مَن جوَّز فيه غيرَ ذلك.

العِمَادْ، طَوِيلُ النِّجَادْ، عَظِيمُ الرَّمَادْ، قَرِيبُ البَيْتِ مِنَ النَّادْ»؛ قال النَّوَويُّ - تعليقًا على ما وجَدَهُ في نُسَخِ "مسلِم": «النَّادِي»[(١)] - قال: «هكذا هو في النُّسَخِ: «النَّادِي» بالياءِ، وهو الفصيحُ في العربيَّةِ، لكنَّ المشهورَ في الروايةِ: حَذْفُها؛ لِيَتِمَّ السجع»[(٢)]. اهـ.

قلتُ: إذا تقرَّر ذلك، فإنَّه يستتبِعُ أمورًا في الوقفِ والابتداء:

أمَّا في الوقف:

فمنها: حذفُ نقطتَيْ هاءِ التأنيث؛ ومثَّلوا له بقولِهِ ﷺ: «**أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللهِ التَّامَّهْ، مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ وَهَامَّهْ، وَمِنْ كُلِّ عَيْنٍ لَامَّهْ**»[(٣)].

---

(١) "شرح النووي على مسلم" (١٥/ ٢١٥).

(٢) يعني: فيكونُ: «النَّادْ» بحذفِ الياءِ، وسكونِ الدالِ؛ كما ورَدَ في طبعةِ العامِرةِ مِن مسلِم، وكما في الطبعة اليونينيَّةِ مِن البخاريِّ، وأكثَرِ المصادرِ الأُخْرى.

(٣) أخرجه البخاري (٣٣٧١) من حديث ابن عبَّاس.

قال الهُورِينيُّ - في الكلامِ على تركِ نقطِ هاءِ التأنيثِ في سجعٍ أو شعرٍ - قال: «ففي جميع ذلك: تسمَّى هاءَ التأنيثِ، وتُكتَبُ بالهاءِ؛ نظَرًا للوقوفِ عليها بها عند جميع العرَبِ سوى طَيِّئٍ؛ **حتى إنَّها إذا وقَعَتْ في سجعٍ أو شعرٍ - ولو حديثًا تمثَّل به الرسولُ** عَلَيْهِ السَّلَامُ **- لا يجوزُ نَقْطُها**:

فمِن الحديثِ: قولُهُ في حفرِ الخَنْدَقِ: «**لَا هُمَّ لَا عَيْشَ إِلَّا عَيْشُ الآخِرَهْ، فَأَصْلِحِ الأَنْصَارَ وَالمُهَاجِرَهْ**»؛ على بعضِ الرواياتِ ["البخاريّ" (٢٨٣٤)، (٤٠٩٩)، و"مسلِم" (١٨٠٥)]، وكذا قولُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ في رُقْيةِ الحَسَنَيْنِ [يعني: الحسَنَ والحُسَيْنَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا]: «**أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللهِ التَّامَّهْ، مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ وَهَامَّهْ، وَمِنْ كُلِّ عَيْنٍ لَامَّهْ**» [أخرجه البخاري (٣٣٧١) مِن حديثِ ابنِ عبَّاس]، وقال القَسْطَلَّانيُّ في صفحةِ (٢٩١) مِن الجزءِ الخامسِ: «إنَّ الرُّقْيَةَ المذكورةَ رُوِيَتْ بالتاءِ وبالهاءِ».

ومن الشعرِ: قولُ "السُّلَّم" [من الرجز]:

حَتَّى بَدَتْ لَهُمْ شُمُوسُ المَعْرِفَهْ رَأَوْا مُخَدَّرَاتِهَا مُنْكَشِفَهْ =

ومنها: حذفُ الفتحةِ الثانيةِ في تنوينِ المنصوبِ؛ مثلُ قولِهِ ﷺ: «اللَّهُمَّ، أَعْطِ مُنْفِقًا خَلَفًا، وَأَعْطِ مُمْسِكًا تَلَفًا»[(١)].

وأمَّا في الابتداء:

فمنها: قطعُ همزةِ الوصلِ ابتداءً ووصلًا، نطقًا وكتابةً، إذا وقَعَتْ بعد رَوِيِّ السجعةِ، ولا يكونُ إلا ساكنًا، وسيأتي بيانُ ذلك في المسألةِ الثانية؛ إن شاء الله.

قلتُ: وهذه المسألةُ مما ينبغي على المحقِّقينَ ومصحِّحي الكتبِ: أن يُولُوها مزيدَ عنايةٍ علمًا وتطبيقًا، تصنيفًا وتحقيقًا؛ فإنَّ السجعَ منتشِرٌ جِدًّا في كلامِ أهلِ العلمِ، المتقدِّمينَ منهم والمتأخِّرين، على اختلافِ فنونِهِمْ

= فلا يجوزُ نَقْطُ مثلِ هذه الهاءِ.
وقد نصَّ النَّوَويُّ في "شرحِ مسلِم" [(٨/ ٢٢٦)]: على أنَّ الحديثَ إذا كان مسجَّعًا، **يجبُ المحافَظةُ على تسجيعِه**». اهـ. من "المَطالِعِ النصريَّة" (ص ٢٩١). وينظر منه أيضًا (ص١٠٥-١٠٦).

(١) أخرجه البخاري (١٤٤٢)، ومسلم (١٠١٠)؛ مِن حديث أبي هُرَيْرة .**قال الهُورِينيُّ** في "المَطالِعِ" (ص١٠٥-١٠٦): «ولأجلِ الوقفِ أيضًا: كتَبُوا المنصوبَ المنوَّنَ بالألفِ؛ مثلُ: «رأيتُ زيدًا قاضِيًا»، وكتَبُوا التاءَ التي يُوقَفُ عليها بالهاءِ هاءً؛ نحوُ: «نِعْمة»، و«رَحْمة»؛ **حتى لا يجوزَ نَقْطُها إذا وقَعَتْ في شِعْرٍ أو سَجْعٍ، ولو كان ذلك في حديثٍ**؛ كما فَقِهَ النَّوويُّ في "شرح مسلِم" [(٨/ ٢٢٦)]، ونقطُها في غيرِ ذلك إنما هو بالنظَرِ للوصلِ؛ **كما أنَّ شَكْلَ المنصوبِ المنوَّنِ بعلامةِ التنوينِ؛ نظرًا لذلك [أي: الوصلِ]، وكتابةَ الألفِ بعدَهُ نظَرًا للوقفِ**». اهـ. وعليه: ففي السجعِ يكتبُ بفتحةٍ واحدةٍ قبل الألفِ، وهو في ذلك جارٍ مجرى مثله في القوافي المطلَقة؛ نحوُ قولِهِ: «مُخَلَّدَا» في قول حاتمٍ الطائيِّ [من الطويل]:

أَرِينِي جَوَادًا مَاتَ هُزْلًا لَعَلَّنِي ... أَرَى مَا تَرَيْنَ أَوْ بَخِيلًا مُخَلَّدَا

وينظر: "الإعجاز البياني للقرآن ومسائل ابن الأزرق" (ص٢٦٢).

وعصورِهم؛ خاصَّةً في طليعةِ مقدِّماتِ كُتُبِهم.

المسألةُ الثانيةُ: قطعُ همزةِ الوصلِ نطقًا وكتابةً، ابتداءً ودَرْجًا، في أوائلِ أنصافِ الأبياتِ (صدورًا وأعجازًا)؛ سواءٌ كان ذلك في الشعرِ أو الرَّجَزِ، ومثلُهُ: قطعُها في أوائلِ الفواصلِ مِن جُمَلِ السَّجَعاتِ، بعد السجعةِ الساكنة:

ومِن شواهدِ ذلك: قولُ لَبيدٍ [من الكامل]:

وَلَا يُبَادِرُ فِي الشِّتَاءِ وَلِيدُنَا ... أَلْقِدْرَ يُنْزِلُهَا بِغَيْرِ جِعَالِ[(١)]

وقولُ لَبيدٍ أيضًا [من الكامل]:

أَوْ مُذْهَبٌ جُدَدٌ عَلَى أَلْوَاحِهِ ... أَلنَّاطِقُ المَزْبُورُ وَالمَخْتُومُ[(٢)]

وكلاهُما مِن شواهدِ سيبوَيْهِ على ذلك.

ومِن شواهِدِ ذلك أيضًا: قولُ أبي عامرٍ جَدِّ العبَّاسِ بنِ مِرْداسٍ [من السريع]:

لَا نَسَبَ اليَوْمَ وَلَا خُلَّةً ... إِتَّسَعَ الخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ[(٣)]

ومِن أمثلتِهِ: ما وقَعَ في الشطرَيْنِ معًا في قولِ الآخَرِ [من الرجز]:

أَلْحَمْدُ لِلَّهِ العَلِيِّ الصَّمَدِ ... أَلْأَوَّلِ الآخِرِ لَا بِأَمَدِ

ومِن شواهِدِهِ في السجعِ: قولُهُ ﷺ: «**اللَّهُمَّ مُنْزِلَ الكِتَابْ، وَمُجْرِيَ السَّحَابْ، وَهَازِمَ الأَحْزَابْ، إِهْزِمْهُمْ وَانْصُرْنَا عَلَيْهِمْ**»[(٤)].

فهذه الكلماتُ - «أَلْقِدْرَ»، و«أَلنَّاطِقُ»، و«إِتَّسَعَ»، و«أَلْحَمْدُ»، و«أَلْأَوَّلِ»، و«إِهْزِمْهُمْ» - مقطوعةُ الهمزة؛ مع أنَّ الهمزةَ في هذه الكلماتِ في الأصلِ همزةُ

(١) "كتاب سيبويه" (٤/ ١٥٠). (٢) "كتاب سيبويه" (٤/ ١٥١).
(٣) "الأصول في النحو" لابن السَّرَّاج (٣/ ٤٤٥-٤٤٧)، واستشهَدَ أيضًا بالبيتَيْنِ قبله.
(٤) أخرجه البخاري (٢٩٦٦)، ومسلم (١٧٤٢)؛ من حديث عبدالله بن أبي أوفى.

وصلٍ؛ وقد خرَّجوا قَطْعَ هذه الهمزاتِ - في الشعرِ أو السجعِ - فقالوا:

إنَّ أنصافِ الأبياتِ والأسجاعَ: مواضعُ فصولٍ عمَّا قبلَها؛ لأنَّ العرَبَ فيهما يبتدِئونَ بعد قطعٍ؛ فإنَّ ابتداءَ أنصافِ الأبياتِ يكونُ بعد قطعِ الكلامِ على الأنصافِ السابقةِ عليها، والنطقِ بها ساكنةً وجوبًا، وقفًا ووصلًا؛ ومثلُها: ابتداءُ فِقْرةِ السجعةِ الثانيةِ يكونُ بعد قطعِ الكلامِ والوقفِ على فاصلةِ السجعةِ الأُولى بالتسكين.

وقد نصُّوا على أنَّ فواصلَ السجعِ في النَّثْر، كالتقفيةِ في الشِّعْر؛ قال عبد الرحمن حَبَنَّكة[1]: «ويقالُ: سجَعَ المتكلِّمُ في كلامِهِ: إذا تكلَّم بكلامٍ له فواصلُ كفواصلِ الشِّعْرِ مقفًّى غيرَ موزونٍ؛ والسجعُ في البديعِ: هو تواطُؤُ الفاصلتَيْنِ مِن النثرِ على حرفٍ واحدٍ، وهو في النَّثْر، كالقافيةِ في الشِّعْر». اهـ. وتقدَّم نحوُهُ في كلامِ السَّكَّاكيّ[2].

وعلى ذلك: فإنَّ همزةَ الوصلِ التي بعد رَوِيِّ القافيةِ، أو رَوِيِّ السجعةِ: لا تقَعُ إلا مبتدأً بها النطقُ؛ والهمزةُ تُقطَعُ في مواضعِ الابتداء؛ وهذا ما ذكَرُوهُ في فرقِ ما بين الهمزتَيْنِ؛ فالتي للقطعِ: تثبُتُ نطقًا في الابتداءِ والدَّرْجِ جميعًا، وهمزةُ الوصلِ: هي التي تثبُتُ في الابتداء، وتسقُطُ في الدَّرْجِ؛ نطقًا[3]، وقد علَّل العلماءُ قطعَ الهمزةِ في أوائلِ أنصافِ الأبيات

---

(١) في "البلاغة العربيَّة" (٢/ ٥٠٣).
(٢) وينظر أيضًا: "الخصائص" لابنِ جِنِّيْ (١/ ٨٤).
(٣) فهذا ضابطُ قطعِ الهمزةِ في الكتابةِ؛ وهو: أن تُقطَعَ في النطقِ ابتداءً ودَرْجًا؛ فتُقطَعَ في الكتابةِ والخَطِّ تبَعًا، ولم يذكُرُوا في كتبِ الإملاءِ والصرفِ غيرَ هذا الفَرْقِ بين همزةِ القطعِ وهمزةِ الوصل.

(صدورًا وأعجازًا) بالعِلَّةِ نفسِها؛ قال السُّيُوطيُّ في "الهمع": «وكَثُرَ قطعُها في أوائلِ أنصافِ الأبياتِ؛ لأنَّها إذْ ذاك كأنَّها في ابتداءِ الكلام»[(١)].

وقال المعافَى بنُ زكريَّا: «قال [أي: السِّجِسْتانيُّ]: وقطَعَ ألفَ الوصلِ؛ لأنَّها في مبتدأِ النصفِ الثاني، وهذا يَحتمِلُ ... وأمَّا المعنى الذي ذكَرَهُ السِّجِسْتانيُّ مِن تجويزِ قطعِ ألفِ الوصلِ، فقد جاء في الشِّعْرِ كثيرًا؛ كقولِ الشاعرِ [من الطويل]:

بِأَبْيَ امْرُؤٌ أَلشَّامُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ   أَتَتْنِي بِبُشْرَى بُرْدُهُ وَرَسَائِلُهْ

وقال آخَرُ [من الطويل]:

أَلَا لَا أَرَى إِثْنَيْنِ أَحْسَنَ شِيمَةً   عَلَى حَدَثَانِ الدَّهْرِ مِنِّي وَمِنْ جُمْلِ

وأحسَنُ هذا البابِ: ما كان في الأوائلِ والأركانِ والأنصافِ؛ قال حَسَّانُ [من البسيط]:

لَتَسْمَعُنَّ وَشِيكًا فِي دِيَارِهِمُ   أَللهُ أَكْبَرُ يَا ثَارَاتِ عُثْمَانَا». اهـ[(٢)].

---

(١) "هَمْع الهوامع" (٣/ ٤٤٥). وينظر: "كتاب سيبوَيْهِ" (٤/ ١٥٠ - وهو مهم)، و"الأصول في النحو" لابن السَّرَّاج (٣/ ٤٤٥-٤٤٧)، و"المحتَسَب" لابن جِنِّيْ (١/ ١٤٧-١٤٨)، و"التِّبْيان" للعُكْبَري (١/ ٥٦٦)، و"شرح الشافية" للأستراباذي (٢/ ٢٦٦ -٢٦٧)، و"شرح بديعيَّة ابن حِجَّةَ الحَمَويّ" المسمَّى "خزانة الأدَب، وغاية الأرَب" (٢/ ٤١٣)، و"صبح الأعشى" للقَلْقَشَنْديّ (٢/ ٣٠١)، و"منار الهدى" لأحمد الأُشْمُوني (ص٢٦-٢٧)، و"معجم القراءات" للخطيب (١/ ٣)، (٣/ ٤٠-٤١).

(٢) "الجليس الصالح الكافي" (ص ١٦٣). وينظر: "الجليس الصالح الكافي" أيضًا (ص ٢٨٧، ٤٦٣)، و"تاريخ دمشق" لابن عساكر (٥٦/ ٢٢٠ -٢٢١)، و"الفوائدِ المعتبَرة" للمتولِّي، بتحقيقِ شيخِنا عليِّ بنِ سعدٍ الغامديِّ (ص٣٣-٤٠/ المبحث الرابع: منهاج التحقيق).

هذا؛ وسيأتي السجعُ في هذا الكتابِ في مواضعَ، وقد أسكَنَّا لك أواخرَهْ، وقطَعْنا لك أوائلَهْ؛ فلا تَعْجَبَنَّ مِن ذلك؛ فقد أَبَنَّا لك كلمةَ العلماءِ فيه!

هذا ما أمكَنَ التنبيهُ عليه، والإشارةُ إليه، وربَّما لا يَحتمِلُ المقامُ أكثَرَ مِن هذا

وصلَّى اللهُ وسلَّم على نبيِّنا محمَّدٍ وعلى آلِهِ وصحبِهِ أجمعينَ ومَن تَبع

كتَبَهُ

حُسَيْنِي بنُ أحمدَ بنِ حَسَانَيْنِ الجُهَنِيّ

المُشرِفُ العِلْميُّ لِمَرْكَزِ رُسُوخ

مدينة الرياض ٢١ من رجب ١٤٣٨

قصيدةُ
عَلَمِ الدِّينِ القاسِمِ بنِ أحمدَ الأَندَلُسيِّ

قال مُعِدُّ الجُزْءِ أحمدُ بنُ عبدِ الرزَّاقِ العَنْقَريُّ - عفا الله عنه -: أنشَدَني بقراءتي عليه غيرَ مرَّةٍ فضيلةُ شيخِنا، العلَّامةُ المحدِّثُ عبدُ اللهِ بنُ عبدِ الرحمنِ بنِ محمَّدٍ السَّعْدُ - حفظه الله تعالى - في منزِلِهِ بمدينةِ الرِّياض؛ وقلتُ لفضيلتِهِ: أخبَرَكُمْ إجازةً الشيخُ حُمُودُ بنُ عبدِ اللهِ التُّوَيجِريُّ، فأَقَرَّ به، عن عبدِ اللهِ بنِ عبدِ العزيزِ العَنقَريِّ، عن حَمَدِ بنِ فارِسٍ، عن عبدِ الرحمنِ بنِ حسَنٍ، عن جَدِّهِ محمَّدِ بنِ عبدِ الوهَّابِ، عن عبدِ اللهِ بنِ إبراهيمَ بنِ سَيْفٍ، عن أبي المَواهِبِ الحَنبَليِّ، عن أبيه، قال: أنبَأَنا المَيْدانيُّ، عن الطِّيبِيِّ، عن البَقَاءِ كمالِ الدِّينِ بنِ حَمْزةَ، أنبَأَنا أبو العَبَّاسِ ابنُ عبدِ الهادي، أخبَرَنا الصلاحُ ابنُ أبي عُمَرَ، أخبَرَنا الفَخْرُ ابنُ البخاريِّ، أنشَدَنا الإمامُ العالِمُ عَلَمُ الدِّينِ القاسِمُ بنُ أحمدَ الأَندَلُسيُّ، مِن فِيهِ، وأنا أَسمَعُ، قائلًا [من الكامل]:

يَا نَاظِرًا فِيمَا عَمَدتُّ لِجَمْعِهِ ... عُذْرًا فَإِنَّ أَخَا البَصِيرَةِ يَعْذِرُ

وَاعْلَمْ بِأَنَّ المَرْءَ لَوْ بَلَغَ المَدَى ... فِي العُمْرِ لَاقَى المَوْتَ وَهْوَ مُقَصِّرُ

فَإِذَا ظَفِرْتَ بِزَلَّةٍ فَافْتَحْ لَهَا ... بَابَ التَّجَاوُزِ فَالتَّجَاوُزُ أَجْدَرُ

وَمِنَ المُحَالِ بِأَنْ تَرَى أَحَدًا حَوَى ... كُنْهَ الكَمَالِ وَذَا هُوَ المُتَعَذِّرُ

فَالنَّقْصُ فِي نَفْسِ الطَّبِيعَةِ كَامِنٌ ... فَبَنُو الطَّبِيعَةِ نَقْصُهُمْ لَا يُنْكَرُ

مقدِّمةُ المصنِّف

الحمدُ للهِ خالِقِ الأكوانْ، ومسخِّرِ الشهورِ والأزمانْ، إِخْتارَ مِن الشهورِ رمضانْ، فخصَّه بإنزالِ الفُرْقانْ، على عبدِهِ محمَّدٍ سيِّدِ ولَدِ عَدْنانْ ﷺ؛ ليكونَ رحمةً للإنسِ والجانّْ، ويأمُرَهُمْ بتوحيدِ الرحمنْ، وينهاهم عن الشِّرْكِ والأوثانْ، ويحذِّرَهم مِن مَكايِدِ الشيطانْ، وسبيلِ الشقاوةِ والطُّغْيانْ.

وأَشهَدُ أنَّ محمَّدًا عبدُهُ ورسولُهُ المؤيَّدُ بالحُجَّةِ والبرهانْ، وعلى آلِهِ وزوجاتِهِ وصحبِهِ أهلِ الفضلِ وبَيْعةِ الرِّضْوانْ، والأمانةِ والعَدْلِ والحفظِ والإتقانْ.

هذا؛ ومِن هَدْيِهِ ﷺ ما كان مِن إكثارِهِ مِن صوم شهرِ شعبانْ؛ كما رواه الشيخانْ؛ مِن طريقِ أبي سَلَمةَ بنِ عبدِ الرحمنْ، عن عائشةَ أُمِّ المؤمِنينَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا؛ أنَّها قالت: «وما رأيتُ رسولَ اللهِ ﷺ استكمَلَ صيامَ شهرٍ قَطُّ إلا رمضانْ، وما رأيتُهُ في شهرٍ أكثَرَ منه صيامًا في شعبانْ»[(١)].

وهذا الحديثُ يُبطِلُ ما رواه العَلَاءُ بنُ عبدِ الرحمنْ: «إذا كان النصفُ مِن شعبانْ، فأَمسِكُوا عن الصومِ حتى يكونَ رمضانْ»؛ فقد أنكَرَهُ الحُفَّاظُ منهم ابنُ مَهْديٍّ؛ أعني به: عبدَ الرحمنْ، وتلميذُهُ الإمامُ أحمدُ سليلُ شَيْبانْ.

كما سيأتي في هذا الجُزْءِ: "جزءِ أحاديثِ ليلةِ النصفِ مِن شعبانْ"، والذي أعدَّه لنا تلميذُنا الشيخُ أحمدُ بنُ عبدِ الرزَّاقِ بنِ محمَّدٍ آل إبراهيمَ العَنقَريُّ؛ أجزَلَ اللهُ له المَثُوبةَ والغُفْرانْ، والعفوَ والرِّضْوانْ؛ على ما بذَلَ

(١) سيأتي تخريجُه؛ إن شاء الله تعالى.

مِن جهدٍ في الجمعِ والبحثِ بكلِّ ضَبْطٍ واتِّزَانْ، وحُسْنِ عَرْضٍ وبيانْ، وتسهيلًا منه لِمَن أراد معرِفةَ قولِنا فيها مِن الإخوانْ، وتنبيهًا لأهلِ الإيمانْ، مما انتشَرَ في البُلْدانْ، مِن البِدَعِ والحِدْثانْ.

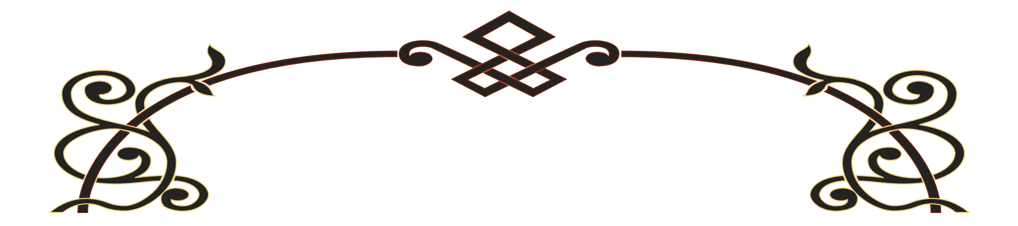
ثم قام القِسْمُ العِلْميُّ بمَرْكَزِ رسوخٍ وفَّقهم اللهُ بمراجَعةِ هذا الجزءِ والاعتناءِ به بإتقانْ، فأزالوا ما شابَهُ مِن خلَلٍ ونقصانْ، مما يَعتَرِي الوُحْدانْ، ولا يكادُ يخلو منه إنسانْ، كما زادُوا في الضبطِ والبيانْ، والتجويدِ والإحسانْ؛ فجَمُلَ الكتابُ بصنيعِهم وازدانْ، ووضَحَ وبانْ، وتأهَّل للخروجِ مِن حالِ الكِتْمانْ، إلى حالِ الإعلانْ؛ أصلَحَ اللهُ لنا ولهم الحالَ والشانْ، وتقبَّلَ عمَلَنا في السِّرِّ والإعلانْ، وبلَّغَنا في طاعتِهِ القَبُولَ والرِّضْوانْ.

والحمدُ للهِ في الأُولَى والآخِرةِ وله الانقيادُ والإذعانْ، والاستعانةُ في الشِّدَّةِ والرخاءِ والتُّكْلانْ.

كتَبَهُ

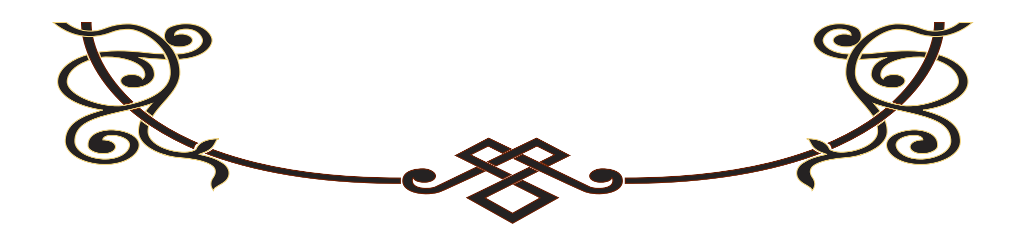
عبد الله بن عبد الرحمن السَّعْد

٩ من شهر شَعْبان ١٤٣٧هـ



فصلٌ

في ذِكْرِ الأحاديثِ الوارِدةِ في فضلِ صَوْمِ شهرِ شَعْبانَ، وبيانِ هَدْيِ النبيِّ ﷺ فيه



الحديثُ الأوَّلُ
حديثُ أُمِّ المؤمِنِينَ عائشةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا

أخرجه البخاريُّ (١٩٦٩)، قال: «حدَّثَنا عبدُ اللهِ بنُ يُوسُفَ، أخبَرَنا مالِكٌ، عن أبي النَّضْرِ، عن أبي سَلَمةَ، عن عائشةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، قالت: «كان رسولُ اللهِ ﷺ يصومُ حتى نقولَ: لا يُفطِرُ، ويُفطِرُ حتى نقولَ: لا يصومُ؛ فما رأيتُ رسولَ اللهِ ﷺ استكمَلَ صيامَ شهرٍ إلا رمضانَ، وما رأيتُهُ أكثَرَ صيامًا منه في شعبانَ».

وأخرجه مسلِمٌ (١١٥٦)؛ فقال: حدَّثَنا يحيى بنُ يحيى، قال: «قرأتُ على مالِكٍ...»، به.



الحديثُ الثاني
حديثُ أُمِّ المؤمِنِينَ أُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنها

أخرجه أحمدُ (٢٦٥٦٢)، فقال: «حدَّثَنا عبدُ الرحمنِ بنُ مَهْديٍّ، عن سفيانَ، عن منصورٍ، عن سالِمِ بنِ أبي الجَعْدِ، عن أبي سَلَمةَ، عن أُمِّ سَلَمةَ، قالت: «ما رأيتُ رسولَ اللهِ ﷺ صام شَهْرَيْنِ متتابِعَيْنِ، إلا أنَّه كان يَصِلُ شعبانَ برمضانَ».

هذا حديثٌ صحيحٌ، ورواتُهُ مِن الأئمَّةِ الحُفَّاظِ الأثبات، وأخرجه أيضًا التِّرْمِذيُّ، والنَّسَائيُّ، وابنُ ماجه[1]، وقال التِّرْمِذيُّ في "جامِعِه": «هذا حديثٌ حسَنٌ»، وفي "الشمائل": «هذا إسنادٌ صحيح»[2]؛ وأنا أذهَبُ إلى هذا.

- **طريقٌ آخَرُ:**

أخرجه أحمدُ أيضًا (٢٦٦٥٣)، قال: «حدَّثَنا محمَّدُ بنُ جعفرٍ، حدَّثنا شُعْبةُ، عن تَوْبةَ العَنبَريِّ، عن محمَّدِ بنِ إبراهيمَ، عن أبي سَلَمةَ، عن

---

(١) أخرجه التِّرْمِذي في "الجامع" (٧٣٦)، و"الشمائل" (٣٠١)، والنَّسَائي في "الكبرى" (٢٤٩٦)، و"المجتبى" (٢١٧٥)؛ كلاهما من طريق ابن مَهْديٍّ، به.
وأخرجه النَّسَائي أيضًا في "الكبرى" (٢٦٧٣)، و"المجتبى" (٢٣٥٢)، وابن ماجه (١٦٤٨)؛ كلاهما من طريق شُعْبة، عن منصور، عن سالم بن أبي الجَعْد، عن أبي سَلَمة، عن أم سَلَمة، به.

(٢) ثم قال أبو عيسى: «وهكذا قال: عن أبي سَلَمة، عن أم سَلَمة، وروى هذا الحديثَ غيرُ واحدٍ، عن أبي سَلَمةَ، عن عائشةَ رضي الله تعالى عنها، عن النبيِّ ﷺ، ويَحتمِلُ أن يكونَ أبو سَلَمةَ بنُ عبدِ الرحمنِ قد روى هذا الحديثَ عن عائشةَ وأمِّ سَلَمةَ جميعًا، عن النبيِّ ﷺ».

أُمِّ سَلَمةَ، عن النبيِّ ﷺ: «أنَّه لم يكن يصومُ مِن السَّنَةِ شهرًا تامًّا يُعلَمُ، إلا شعبانَ؛ يَصِلُ به رمضانَ»[1].

• معنى الحديثِ مختصَرًا:

قال التِّرْمِذيُّ في "جامِعِه": «ورُوِيَ عن ابنِ المبارَكِ؛ أنه قال في هذا الحديثِ: «هو جائزٌ في كلامِ العرَبِ، إذا صام أكثَرَ الشهرِ، أن يقالَ: صام الشهرَ كلَّه، ويقالَ: قام فلانٌ لَيْلَهُ أجمَعَ، ولعلَّه تعشَّى واشتغَلَ ببعضِ أمرِهِ»؛ كأنَّ ابنَ المبارَكِ قد رأى كلا الحديثَيْنِ متفقَيْنِ؛ يقولُ: إنما معنى هذا الحديثِ: أنه كان يصومُ أكثَرَ الشهر»[2].

قلتُ: إنَّ الغالِبَ على هَدْيِهِ ﷺ: الإكثارُ مِن صومِ شهرِ شعبانَ؛ **ولذا قال ابنُ رجَبٍ رحمه الله تعالى:**

«**فإن قِيلَ**: فكيف كان النبيُّ ﷺ يَخُصُّ شعبانَ بصيامِ التطوُّعِ فيه، مع أنه قال: «**أَفْضَلُ الصِّيَامِ بَعْدَ شَهْرِ رَمَضَانَ: شَهْرُ اللهِ الْمُحَرَّمُ**»[3]؟:

فالجوابُ: أنَّ جماعةً مِن الناسِ أجابوا عن ذلك بأجوبةٍ غيرِ قويَّةٍ؛ لاعتقادِهم أنَّ صيامَ المحرَّمِ والأشهُرِ الحُرُمِ أفضَلُ مِن صيامِ شعبانَ؛ كما صرَّح به الشافعيَّةُ[4]، وغيرُهم، والأظهَرُ: خلافُ ذلك، وأنَّ صيامَ شعبانَ

---

(١) وأخرجه أبو داود (٢٣٣٦)، والنَّسَائي في "الكبرى" (٢٤٩٧ و٢٦٧٤)، و"المجتبى" (٢١٧٦ و٢٣٥٣)؛ كلاهما مِن طريق شُعْبة، به.
(٢) "جامع التِّرْمِذي" (٧٣٨). وينظر: "مسند إسحاق بن راهويه" (١٨٣٩).
(٣) أخرجه مسلم (١١٦٣) مِن حديث أبي هُرَيْرةَ؛ وفيه: «وأفضَلُ الصلاةِ بعد الفريضةِ صلاةُ الليل».
(٤) "شرح النووي على مسلم" (٨/ ٥٥).

أفضَلُ مِن صيامِ الأشهُرِ الحُرُم:

ويدُلُّ على ذلك: ما أخرجه التِّرْمِذيُّ؛ مِن حديثِ أَنَسٍ: سُئِلَ النبيُّ ﷺ: أيُّ الصيام أفضَلُ بعد رمضانَ؟ قال: «**شَعْبَانُ؛ تَعْظِيمًا لِرَمَضَانَ**»(١)؛ وفي إسنادِهِ مَقَالٌ، وفي "سننِ ابنِ ماجه"(٢): أنَّ أسامةَ كان يصومُ الأشهُرَ الحُرُمَ، فقال له رسولُ اللهِ ﷺ: «**صُمْ شَوَّالًا**»، فترَكَ الأشهُرَ الحُرُمَ، فكان يصومُ شَوَّالًا حتى مات(٣)؛ وفي إسنادِهِ إرسالٌ، وقد رُوِيَ مِن وجهٍ آخَرَ يعضُدُهُ(٤).

فهذا نصٌّ في تفضيلِ صيامِ شَوَّالٍ على صيامِ الأشهُرِ الحُرُمِ، وإنما كان كذلك؛ لأنه يلي رمضانَ مِن بعدِه؛ كما أنَّ شعبانَ يليه مِن قبلِه، وشعبانُ أفضَلُ؛ لصيامِ رسولِ اللهِ ﷺ له دون شَوَّالٍ؛ فإذا كان صيامُ شَوَّالٍ أفضَلَ مِن الأشهُرِ الحُرُمِ، فلَأَنْ يكونَ صومُ شعبانَ أفضَلَ بطريقِ الأَوْلى.

---

(١) "جامع التِّرْمِذي" (٦٦٣).

(٢) "سنن ابن ماجه" (١٧٤٤) مِن طريق محمَّد بن إبراهيم التَّيْمي؛ أنَّ أسامة بن زيد.

(٣) الموضع السابق، وفيه: «فترَكَ أشهُرَ الحُرُم، ثُمَّ لم يَزَلْ يصومُ شَوَّالًا حتَّى مات».

(٤) أخرجه البخاري في "التاريخ الكبير" (١/ ٢٠)، وأبو يعلى في "مسنده" - كما في "مصباح الزجاجة" (٢/ ٧٨)، و"إتحاف الخِيَرة" (٣/ ٨٦)، و"المطالب العالية" (٦/ ١٦٦)؛ ومِن طريقه ابنُ عساكِرَ في "تاريخ دِمَشْق" (٨/ ٨١) - من طريق محمَّد ابن إسحاق، عن محمَّد بن عبد الله بن محمَّد بن أسامة، عن أبيه، عن أسامةَ، قال: قال لي النبيُّ ﷺ: «أين أنتَ عن صَوْمِ شَوَّالٍ؟!»، واللفظ للبخاري، وفي "المطالب": «عن ابن محمَّد بن أسامة، عن جَدِّه».
قال البوصيري: «رواه أبو يعلى بسندٍ ضعيفٍ؛ لجهالةِ التابعيِّ، وتدليسِ ابنِ إسحاق، ورواه ابنُ ماجه مختصَرًا بسندٍ ضعيفٍ؛ كما أوضحتُهُ في "زوائد ابن ماجه"».

فظهَرَ بهذا: أنَّ أفضَلَ التطوُّعِ ما كان قريبًا مِن رمضانَ قبلَهُ وبعدَهُ؛ وذلك ملتحِقٌ بصيامِ رمضانَ؛ لِقُرْبِهِ منه، وتكونُ مَنزِلتُهُ مِن الصيامِ بمَنزِلةِ السُّنَنِ الرواتبِ مع الفرائضِ قبلَها وبعدَها؛ فتلتحِقُ بالفرائضِ في الفضلِ، وهي تكمِلةٌ لنقصِ الفرائض.

وكذلك صيامُ ما قبلَ رمضانَ وبعدَهُ؛ فكما أنَّ السُّنَنَ الرواتبَ أفضَلُ مِن التطوُّعِ المطلَقِ بالصلاة، فكذلك يكونُ صيامُ ما قبلَ رمضانَ وما بعدَهُ أفضَلَ مِن صيامِ ما بَعُدَ منه، ويكونُ قولُهُ ﷺ: «**أَفْضَلُ الصِّيَامِ بَعْدَ رَمَضَانَ: المُحَرَّمُ**»[(١)]، محمولًا على التطوُّعِ المطلَقِ بالصيام.

فأمَّا ما قبلَ رمضانَ وبعدَهُ، فإنه ملتحِقٌ به في الفضل؛ كما أنَّ قولَهُ في تمامِ الحديثِ: «**وَأَفْضَلُ الصَّلَاةِ بَعْدَ المَكْتُوبَةِ: قِيَامُ اللَّيْلِ**»[(٢)]، إنما أريدَ به: تفضيلُ قيامِ الليلِ على التطوُّعِ المطلَقِ، دُونَ السُّنَنِ الرواتبِ عند جمهورِ العلماء؛ خلافًا لبعضِ الشافعيَّةِ، والله أعلم»[(٣)].

---

(١) تقدَّم تخريجُه. (٢) تقدَّم تخريجُه.
(٣) "لطائف المعارف" لابن رجب (ص٣٠٧ - ٣٠٨).

الحديثُ الثالثُ

حديثُ أسامةَ بنِ زَيْدٍ رضي الله عنه

أخرجه أحمدُ (٢١٧٥٣)، قال: «حدَّثَنا عبدُ الرحمنِ بنُ مَهْديٍّ، حدَّثَنا ثابتُ بنُ قيسٍ أبو غُصْنٍ، حدَّثني أبو سعيدٍ المَقبُريُّ، حدَّثني أسامةُ بنُ زَيْدٍ، قال: «كان رسولُ اللهِ ﷺ يصومُ الأيَّامَ يسرُدُ حتى يقالَ: لا يُفطِرُ، ويُفطِرُ الأيَّامَ حتى لا يكادَ أن يصومَ إلا يَوْمَيْنِ مِن الجُمُعةِ؛ إنْ كان في صيامِهِ وإلا صامَهُما، ولم يكن يصومُ مِن شهرٍ مِن الشهورِ ما يصومُ مِن شعبانَ.

فقلتُ: يا رسولَ اللهِ، إنَّكَ تصومُ لا تكادُ أن تُفطِرَ، وتُفطِرُ حتى لا تكادَ أن تصومَ إلا يَوْمَيْنِ؛ إنْ دخَلَا في صيامِكَ وإلا صُمْتَهُما، قال: «**أَيُّ يَوْمَيْنِ؟**»، قال: قلتُ: يومُ الاثنَيْنِ، ويومُ الخميسِ، قال: «**ذَانِكَ يَوْمَانِ تُعْرَضُ فِيهِمَا الأَعْمَالُ عَلَى رَبِّ العَالَمِينَ، وَأُحِبُّ أَنْ يُعْرَضَ عَمَلِي وَأَنَا صَائِمٌ**».

قال: قلتُ: ولم أَرَكَ تصومُ مِن شهرٍ مِن الشهورِ ما تصومُ مِن شعبانَ؟ قال: «**ذَاكَ شَهْرٌ يَغْفُلُ النَّاسُ عَنْهُ بَيْنَ رَجَبٍ وَرَمَضَانَ، وَهُوَ شَهْرٌ تُرْفَعُ فِيهِ الأَعْمَالُ إِلَى رَبِّ العَالَمِينَ؛ فَأُحِبُّ أَنْ يُرْفَعَ عَمَلِي وَأَنَا صَائِمٌ**».

• **بيانُ طُرُقِ الحديث:**

تفرَّد بهذا الحديثِ أبو غُصْنٍ ثابتُ بنُ قيسٍ الغِفَاريُّ مولاهُمُ المَدَنيُّ، ورواه عنه سِتَّةٌ؛ وهم: عبدُ الرحمنِ بنُ مَهْديٍّ، وزيدُ بنُ الحُبَابِ، وعبدُ اللهِ ابنُ مَسْلَمةَ القَعْنَبيُّ، وأبو عامرٍ العَقَديُّ، وإسماعيلُ بنُ أبي أُوَيْسٍ، وخالدُ ابنُ يَزِيدَ المَكِّيّ:

فرواه عبدُ الرحمنِ بنُ مَهْديٍّ[١]، قال: حدَّثنا ثابتُ بنُ قيسٍ أبو غُصْنٍ، شيخٌ مِن أهلِ المدينةِ، قال: حدَّثني أبو سعيدٍ المَقبُريُّ، قال: حدَّثني أسامةُ بنُ زيدٍ، به.

- وتابَعَهُ الثلاثةُ زيدُ بنُ الحُبَابِ، واختُلِفَ عنه[٢]، والقَعنَبيُّ[٣]، وإسماعيلُ بنُ أبي أُوَيْسٍ[٤]؛ كلُّهم قالوا: أخبَرَنا ثابتُ بنُ قيسٍ، عن أبي

---

(١) أخرجه أحمد (٢١٧٥٣) عن عبد الرحمن بن مَهْدي، به.
وأخرجه البزَّار (٢٦١٧)، والنَّسَائي (٢٣٥٧ و٢٣٥٨)، والدُّولابي في "الكنى" (٢/ ٨٩١)؛ عن عَمْرو بن علي، والطَّحَاويُّ في "شرح معاني الآثار" (٢/ ٨٢) عن يزيدَ ابنِ سِنَانٍ، والمَحامِليُّ في "أماليه" (٤٨٥/ رواية البيع) عن يعقوب بن إبراهيم؛ كلُّهم (عَمْرو بن علي، ويزيد بن سِنَان، ويعقوب بن إبراهيم) عن عبدِ الرحمنِ بنِ مَهْديٍّ، به.

(٢) فأخرجه أحمد (٢١٧٩١) عن زيد بن الحُبَاب، عن ثابت بن قيس، عن أبي سعيدٍ المَقبُريِّ، عن أسامة بن زيد، به.
وأخرجه ابن أبي شيبة (٩٨٥٨) عن زيد بن الحُبَاب، عن ثابت بن قيس، عن أبي سعيدٍ المَقبُريِّ، عن أبي هُرَيْرَةَ، عن أسامة بن زيد، به؛ هكذا بزيادةِ: «أبي هُرَيْرَةَ» في الإسناد.
وأخرجه النَّسَائي في "سننه" (٢٣٥٩) عن أحمد بن سليمان، والمَحامِليُّ في "أماليه" (٤٨٦/ رواية البيع) عن أحمد بن منصور المَرْوَزي، والبيهقيُّ في "شعب الإيمان" (٣٥٤٠) مِن طريق يحيى بن أبي طالب؛ كلُّهم (أحمد بن سليمان، وأحمد ابن منصور، ويحيى بن أبي طالب) عن زيد بن الحُبَاب، به؛ بزيادةِ: «أبي هُرَيْرَةَ»، وتحرَّف: «ثابت بن قيس» عند المَحامِليّ إلى: «كامل بن زيد».

(٣) أخرجه الدارِمي في "الرد على الجَهْمية" (٩١)، وأخرجه الطَّحَاوي في "شرح معاني الآثار" (٢/ ٨٢) عن محمد بن خُزَيْمة؛ كلاهما (الدارِمي، ومحمَّد بن خُزَيْمة)، عن القَعنَبي، به.

(٤) أخرجه البيهقي في "الشعب" (٣٥٤١) عن أبي نَصْر بن قتادة، أخبَرَنا أبو العبَّاس محمَّد بن إسحاق الضُّبَعي، حدَّثنا الحسَنُ بن علي بن زِيَاد السري، حدَّثنا إسماعيل ابن أبي أُوَيْس، حدَّثني أبو الغُصْن ثابت بن قيس مَوْلى عقيل.

سعيدٍ المَقبُريِّ، عن أسامةَ، به.

- ورواه أبو بكرِ بنُ أبي شَيْبةَ[(١)]، وأحمدُ بنُ سليمانَ[(٢)]، ويحيى بنُ أبي طالبِ بنِ الزِّبْرِقانِ[(٣)]؛ ثلاثَتُهم قالوا: حدَّثَنا زيدُ بنُ الحُبَابِ، قال: أخبَرَني ثابتُ بنُ قيسٍ الغِفَاريُّ، قال: حدَّثني أبو سعيدٍ المَقبُريُّ، قال: حدَّثني أبو هُرَيرةَ رضي الله عنه، عن أسامةَ بنِ زيدٍ: «أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ كان يسرُدُ الصومَ...» الحديثَ.

- وتابَعَهُ أبو عامرٍ العَقَديُّ، ولكنْ بصيغةِ الشكِّ؛ كما أخرجه البَغَويُّ في "مسندِ أسامةَ بنِ زيدٍ" (٤٩)، قال: حدَّثَنا ابنُ مَنِيعٍ، قال: حدَّثَنا أبو خَيْثمةَ، قال: حدَّثَنا أبو عامرٍ العَقَديُّ، عن أبي الغُصْنِ ثابتِ بنِ قيسٍ، قال: سَمِعْتُ أبا سعيدٍ المَقبُريَّ، عن ابنِ الحِبِّ - يعني: أسامةَ بنَ زيدٍ - أو عن أبي هُرَيْرةَ رضي الله عنه، قال: «كان رسولُ اللهِ ﷺ يصومُ الأيَّامَ يَسْرُدُهُنَّ...»؛ فذكَرَ الحديثَ بطُولِه.

- ورواه خالدُ بنُ يَزِيدَ المَكِّيُّ[(٤)]، قال: ثنا ثابتٌ أبو الغُصْنِ، حدَّثني

---

(١) أخرجه ابن أبي شَيْبة في "مسنَده" (١٦٦)، و"مصنَّفه" (٩٨٥٨)؛ ومِن طريقِهِ أخرجه أبو القاسِم البغويُّ في "مسند أسامة" (٤٨).

(٢) أخرجه النَّسَائي في "الكبرى" (٢٦٨٠)، و"المجتبى" (٢٣٥٩)؛ عن أحمد بن سليمان، قال: حدَّثنا زيد بن الحُبَاب، به.

(٣) أخرجه البيهقي في "فضائل الأعمال" (٢١)، و"شعب الإيمان" (٣٥٤٠)؛ عن أبي القاسِم عبد الخالق المؤذِّن، قال: أخبَرَنا أبو بكرٍ محمَّد بن أحمد بن خَنْب البخاري، قال: حدَّثنا ابن أبي طالب، قال: حدَّثنا زيد بن الحُبَاب، قال: حدَّثنا ثابتٌ الغِفَاري، قال: حدَّثني المَقبُري، عن أبي هُرَيْرةَ رضي الله عنه، عن أسامة بن زيد، به.

(٤) أخرجه أبو نُعَيْم في "معرفة الصحابة" (١/ ٢٢٥) عن أبي جعفر محمَّد بن محمَّد بن أحمد المقرئ، ثنا أبو شُعَيْب الحَرَّاني؛ ح: وحدَّثنا أبو أحمد محمَّد بن أحمد بن إسحاق الأَنْماطي، ثنا أحمد بن سَهْل بن أيُّوب، ثنا خالد بن يَزِيد المَكِّي، به؛ =

المَقبُريُّ، عن أبي هُرَيْرةَ ﷺ، عن أسامةَ، به.

قلتُ: وخالدُ بنُ يَزيدَ، هو أبو الهَيْثَمِ العُمَريُّ العَدَويُّ، ضعيفُ الحديث[١].

- وجاء عند عبدِ الرزَّاقِ (٧٩١٧) عن رجلٍ مِن أهلِ المدينةِ؛ أنَّ عُمَرَ ابنَ عبدِ العزيزِ كان يصومُ يَوْمَ الاثنَيْنِ والخميسِ، قال: وأخبَرَني شيخٌ مِن غِفَارٍ؛ أنه سَمِعَ سعيدًا المَقبُريَّ، يحدِّثُ عن أبي هُرَيْرةَ ﷺ، عن أسامةَ بن زيدٍ؛ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ كان لا يترُكُ صومَ الاثنَيْنِ والخميسِ، وقال: «**إِنَّهُمَا يَوْمَانِ تُعْرَضُ فِيهِمَا الأَعْمَالُ؛ فَأُحِبُّ أنْ يُعْرَضَ لِي فِيهِمَا عَمَلٌ صَالِحٌ**»[٢].

قلتُ: الاضطرابُ فيه مِن أبي غُصْنٍ ثابتِ بنِ قيسٍ؛ فتارَةً: حدَّث به هكذا، وتارَةً هكذا.

والصحيحُ مِن روايةِ زيدِ بنِ الحُبَابِ: ما رواه عنه أحمدُ، ويَشهَدُ لها روايةُ

= ولفظُه: «لا يدَعُ صيامَ يومِ الاثنَيْنِ والخميسِ، فقيل: يا رسولَ اللهِ، ما نَرَاكَ تدَعُ صيامَ هذَيْنِ اليومَيْنِ؟ قال: «**هُمَا يَوْمَانِ تُعْرَضُ فِيهِمَا الأَعْمَالُ عَلَى اللهِ؛ فَأُحِبُّ أَنْ يُعْرَضَ لِي فِيهَا عَمَلٌ صَالِحٌ**».

(١) ينظر أقوال الحفَّاظ فيه في: "الكامل" (٣/ ١٧ - ١٩)، و"ميزان الاعتدال" (١/ ٦٤٦)، و"لسان الميزان" (٣/ ٣٤٥).

(٢) قوله: «عن رجلٍ مِن أهل المدينة»، يَحتمِلُ أنه ثابتُ بنُ قيس؛ لأنه مَدَنيّ، وعبدُ الرزَّاق في طبقة عبد الرحمن بن مَهْديّ؛ ويؤيِّد هذا: أنه ذُكِرَ في ترجمةِ ثابتٍ أنه روَى عن عمر بن عبد العزيز، وكذلك هنا.
لكنَّ قوله: «قال: وأخبَرَني شيخٌ مِن غِفَارٍ...»، يدلُّ على أنه غيرُ الأوَّل، ولا شكَّ أن الشيخَ الغِفَاريَّ هو ثابتُ بنُ قيس، والله أعلم.
وقولُهُ: «سمع سعيدًا»، الصوابُ: أبو سعيد؛ كما في باقي الروايات، وهو كَيْسانُ والدُ سعيدٍ المَقبُري، ولعلَّ هذا الخطأ مِن الناسِخ أو الطابع، وقد راجَعْنا طبعة التأصيل، فوجَدْناه كما في طبعة حبيب الرحمن الأعظمي!

عبدِ الرحمنِ بنِ مَهْديٍّ؛ وهو مقدَّمٌ على كلِّ مَن روَى هذا الحديثَ عن ثابت.

كيف، وقد تابَعَهُ القَعنَبيُّ وابنُ أبي أُوَيْسٍ، بنفسِ الإسنادِ، وأنه مِن حديثِ المَقبُريِّ، عن أسامة؟! ويؤيِّدُ ذلك: أنَّ أبا سعيدٍ قد صرَّح بسماعِهِ من أسامةَ لهذا الحديث.

وأمَّا مَن رواه بذكرِ أبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، فقد يكونُ سلَكَ الجادَّةَ في حديثِ أبي سعيدٍ المَقبُريِّ عن أبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه؛ لأنَّ الغالِبَ على حديثِهِ الروايةُ عن أبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه.

وأمَّا روايتُهُ عن أسامةَ، فلا أَعرِفُ له غيرَ هذا الحديث، ولعلَّ الإمامَ أحمدَ عندما رواه عن زيدِ بنِ الحُبَابِ رواه على الاستقامة؛ فقد يكونُ قد تبيَّن له هذا الخطأ.

وقد اتفَقُوا عنه على هذا اللفظ، إلا القَعْنَبيَّ في روايةٍ عنه، وعُمَرَ ابنِ عبدِ العزيز[1]:

وروايةُ القَعنَبيِّ: أخرجها الدارِميُّ في "الردِّ على الجَهْميَّة" (٩١)، قال: «حدَّثَنا القَعنَبيُّ، ثنا ثابتُ بنُ قيسٍ أبو الغُصْنِ، عن أبي سعيدٍ المَقبُريِّ، عن أسامةَ بن زيدٍ، رضي الله عنهما، قال: قلتُ: يا رسولَ اللهِ، رأيتُكَ تصومُ مِن الشهرِ شيئًا ما لا تصومُهُ مِن الشهورِ أكثَرَ إلا رمضانَ؟ قال: «**أَيُّ شَهْرٍ؟**»، قلتُ: شعبانُ، قال: «**هُوَ شَهْرٌ تُرْفَعُ فِيهِ الأَعْمَالُ إِلَى رَبِّ العَالَمِينَ؛ فَأُحِبُّ أَنْ يُرْفَعَ عَمَلِي وَأَنَا صَائِمٌ**».

وأخرجها الطَّحَاويُّ في "شرح معاني الآثار" (٢/ ٨٢)، قال: «حدَّثَنا

(١) تقدَّم تخريجُ روايةِ عمر بن عبد العزيز.

محمَّدُ بنُ خُزَيْمةَ، قال: ثنا القَعنَبيُّ، قال: ثنا أبو الغُصْنِ ثابتُ بنُ قيسٍ، عن أبي سعيدٍ المَقبُريِّ، عن أسامةَ بنِ زيدٍ رضي الله عنه، قال: كان رسولُ اللهِ ﷺ يصومُ يَوْمَيْنِ مِن كلِّ جُمُعةٍ، لا يَدَعُهما، فقلتُ: يا رسولَ اللهِ، رأيتُكَ لا تدَعُ صومَ يومَيْنِ مِن كلِّ جُمُعةٍ؟ قال: «أَيُّ يَوْمَيْنِ؟»، قلتُ: يومُ الاثنَيْنِ ويومُ الخميسِ، قال: «ذَاكَ يَوْمَانِ، تُعْرَضُ فِيهِمَا الأَعْمَالُ عَلَى رَبِّ العَالَمِينَ؛ فَأُحِبُّ أَنْ يُعْرَضَ عَمَلِي وَأَنَا صَائِمٌ».

ولكنْ ليس فيه موضعُ الشاهِدِ، وهو: «أَنَّ شَعْبَانَ شَهْرٌ يَغْفُلُ عَنْهُ النَّاسُ، وَفِيهِ تُرْفَعُ الأَعْمَالُ...».

• **درَجةُ الحديث:**

بعد سَبْرِ طُرُقِ الحديث، وذِكْرِ الاختلافِ فيه، تبيَّن لي: أن هذا الحديثَ لا يَصِحُّ بهذا اللفظ، سوى الشطرِ الأوَّلِ منه؛ وهو: صيامُ يَوْمَيِ الاثنَيْنِ والخميس، وأنَّ في هذَيْنِ اليومَيْنِ تُرفَعُ الأعمال؛ والدليلُ على ذلك مِن أوجُهٍ:

الأوَّلُ: أنَّ ثابتَ بنَ قيسٍ ليس بالقويّ، وأنَّ الخلافَ فيه قويّ.

الوجهُ الثاني: أنَّ ثابتًا قد اضطرَبَ في هذا الحديثِ سندًا ومتنًا:

• **أمَّا السندُ:**

فتارَةً: بذكرِ أبي هُرَيْرةَ رضي الله عنه.

وتارَةً: بإسقاطِه.

وقد تقدَّم بيانُ ذلك.

• **وأمَّا المتنُ**: وهو تعميمُ رفعِ الأعمالِ في جميعِ شهرِ شعبانَ، مِن

قولِه: «ذَاكَ شَهْرٌ يَغْفُلُ النَّاسُ عَنْهُ بَيْنَ رَجَبٍ وَرَمَضَانَ، وَهُوَ شَهْرٌ تُرْفَعُ فِيهِ الأَعْمَالُ إِلَى رَبِّ العَالَمِينَ؛ فَأُحِبُّ أَنْ يُرْفَعَ عَمَلِي وَأَنَا صَائِمٌ»:

فالصحيحُ: أنَّ هذا غيرُ ثابتٍ؛ فإنَّ هذا الحديثَ قد جاء عن أسامةَ رضي الله عنه مِن وجهَيْنِ آخَرَيْن بدونِهِ؛ كما وقَعَ في روايةِ القَعنَبيِّ، وعبدِ الرزَّاقِ، عن رجلٍ مِن أهلِ المدينةِ؛ فليس فيهما هذا اللفظُ، وإنْ كان وقَعَ كذلك في روايةِ القَعنَبيِّ عند الدارِميِّ في "الردِّ على الجَهْميَّة"، ووقَعَ أيضًا في روايةِ عبدِ الرحمنِ بنِ مَهْديٍّ عند النَّسَائيِّ، وكذا في روايةِ أبي عامرٍ العَقَديِّ السابقة؛ فالظاهِرُ: أنَّ القَعْنَبيَّ مرَّةً ذكَرَ ذلك، ومرَّةً لم يذكُرْه.

• وأما الوجهُ الأوَّلُ:

فقد رواه أَبَانُ العَطَّارُ[(١)]، وهشامٌ الدَّسْتَوَائيُّ[(٢)]، ومُعاوِيَةُ بنُ سَلَّامِ بن أبي سَلَّامٍ[(٣)]، وحَرْبُ بنُ شَدَّادٍ[(٤)]؛ أربعَتُهم قالوا: حدَّثَنا يحيى بنُ أبي كَثِيرٍ،

---

(١) أخرجه أحمد (٢١٧٤٤) عن عفَّان، وأبو داود (٢٤٣٦) عن موسى بن إسماعيل؛ كلاهما عن أَبَانٍ، به.

(٢) أخرجه الطَّيَالسي (٦٦٦) عن هشام الدَّستَوائي، به.
وأخرجه ابن أبي شيبة في "مسنَده" (١٥٩)، و"مصنَّفه" (٩٣٢٦)؛ عن يزيد بن هارون، وأحمد (٢١٧٨١) عن إسماعيل بن عُلَيَّة، والدارِمي (١٧٩١) عن وَهْب بن جرير، والنَّسَائي في "الكبرى" (٢٧٩٤) مِن طريق خالد بن الحارث، وفي (٢٧٩٥) مِن طريق مُعَاذ بن هشام؛ كلُّهم عن هشام، به.

(٣) أخرجه النَّسَائي في "الكبرى" (٢٧٩٦) مِن حديثِ محمَّد بن المبارَك الصُّوري، عن مُعاوِيَة بن سلَّام، به؛ بدونِ ذكر: «عُمَرَ بنِ الحكَم». وكذا عزاه له المِزِّيُّ في "تحفة الأشراف" (١/ ٦٢)، وقال: «ولم يذكُرْ: عُمَرَ بنَ الحكَم».

(٤) أخرجه البيهقي في "الشعب" (٣٥٧٦) مِن طريقِ [عبدِ اللهِ] بنِ رجاء، عن حَرْب بن شدَّاد، به

عن عُمَرَ بنِ أبي الحَكَمِ بنِ ثَوْبانَ[(١)]، عن مولى قُدَامةَ بنِ مظعونٍ، عن مولى أسامةَ بنِ زيدٍ؛ أنه انطلَقَ مع أسامةَ إلى وادي القُرَى في طلَبِ مالٍ له، فكان يصومُ يومَ الاثنَيْنِ ويومَ الخميسِ، فقال له مولاه: لِمَ تصومُ يومَ الاثنَيْنِ ويومَ الخميسِ، وأنت شيخٌ كَبِيرٌ؟! فقال: إنَّ نبيَّ اللهِ ﷺ كان يصومُ يومَ الاثنَيْنِ ويومَ الخميسِ، وسُئِلَ عن ذلك؟ فقال: «**إِنَّ أَعْمَالَ العِبَادِ تُعْرَضُ يَوْمَ الِاثْنَيْنِ وَيَوْمَ الخَمِيسِ**».

قال أبو داودَ: «كذا قال هشامٌ الدَّسْتَوَائيُّ، عن يحيى، عن عُمَرَ بنِ أبي الحَكَمِ».

- ورواه الوليدُ[(٢)]، عن أبي عَمْرٍو، عن يحيى، عن مولًى لأسامةَ بنِ زيدٍ؛ أنَّ أسامةَ بنَ زيدٍ كان يصومُ الاثنَيْنِ والخميسَ، ويُخبِرُ: «أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ كان يَصُومُهما كذلك».

• متابَعاتٌ:

ورواه مَرْوانُ بنُ مُعاوِيَةَ[(٣)]، وعُبَيْدُ اللهِ بنُ موسى[(٤)]؛ كلاهما عن موسى ابن عُبَيْدَةَ الرَّبَذيِّ، عن عُمَرَ بنِ الحَكَمِ، عن أسامةَ بنِ زيدٍ، قال: قال

---

(١) هذه روايةُ أبي داودَ؛ وهي خطأ؛ لأنَّ ثَوْبانَ هو نفسُهُ أبو الحَكَم، قال ابنُ حِبَّانَ في "الثقات" (٥/ ١٤٧ - ١٤٨): «عُمَرُ بنُ الحكَمِ بنِ ثَوْبان... وهو: عُمَرُ بنُ الحكَمِ ابنِ أبي الحكَمِ؛ واسمُ أبي الحكَمِ: ثَوْبانُ».

(٢) أخرجه النَّسَائي في "الكبرى" (٢٧٩٧) مِن طريق الوليد، به.

(٣) أخرجه الطَّبَراني في "الكبير" (١/ ١٦٧ رقم ٤٠٩) مِن طريق دُحَيْم، عن مَرْوان بن مُعاوِيَة، به.

(٤) أخرجه الخرائطي في "مساوئ الأخلاق" (٢٨٨ و٥٦٣) من طريق سَعْدان بن يزيد، عن عُبَيْد الله بن موسى، به.

رسولُ اللهِ ﷺ: «**تُعْرَضُ الأَعْمَالُ فِي كُلِّ اثْنَيْنِ وَخَمِيسٍ، يَغْفِرُ اللهُ الذُّنُوبَ، إِلَّا قَاطِعَ رَحِمٍ، أَوْ مُشَاحِنًا؛ فَيُؤَخَّرَانِ**»، وكان أسامةُ بنُ زيدٍ يصومُ الاثنَيْنِ والخميسَ؛ يقولُ: «**أُحِبُّ أَنْ يُعْرَضَ عَمَلِي وَأَنَا صَائِمٌ**».

قلتُ: فيه: موسى بن عُبَيْدَةَ الرَّبَذيُّ؛ فقد اتفَقُوا على ضعفِهِ ونكارةِ حديثِه، وقد أخطأ فيه.

- **وأمّا الوجهُ الثاني**:

فرواه شُرَحْبِيلُ بنُ سَعْدٍ[1]، عن أسامةَ، قال: كان رسولُ اللهِ ﷺ يصومُ يومَ الاثنَيْنِ والخميسَ، ويقولُ: «**إِنَّ هَذَيْنِ اليَوْمَيْنِ تُعْرَضُ فِيهِمَا الأَعْمَالُ**».

قلتُ: فيه: شُرَحْبِيلُ بنُ سَعْدٍ أبو سَعْدٍ الخَطْميُّ الأنصاريُّ، مولاهُمُ المَدَنيُّ، ضعَّفه جمعٌ من الحُفَّاظ.

وإنْ كان كلا الطريقَيْنِ فيهما نظَرٌ، كما تقدَّم؛ ولكنَّ هذا اللفظَ جاء مِن طريقَيْنِ؛ فأحدُهما يقوِّي الآخَرَ.

ويزيدُ الوجهَ الثانيَ قوَّةً: ما جاء مِن طريقِ ثابتِ بنِ قيسٍ الغِفَاريِّ موافِقًا لهذا اللفظ.

ويزيدُهُ قوَّةً أيضًا: ما أخرجه مسلِمٌ (٢٥٦٥)؛ مِن طريقِ مسلِمِ بن أبي مَرْيَمَ، عن أبي صالِحٍ؛ أنه سَمِعَ أبا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، رفَعَهُ مرَّةً، قال: «**تُعْرَضُ الأَعْمَالُ فِي كُلِّ يَوْمِ خَمِيسٍ وَاثْنَيْنِ، فَيَغْفِرُ اللهُ عز وجل فِي ذَلِكَ اليَوْمِ لِكُلِّ امْرِئٍ**

---

(١) أخرجه ابن خُزَيْمة (٢١١٩)، وأبو طاهِر المخلِّص في "مخلِّصِيَّاته" (١٨٨٣)؛ مِن طريق أبي بكرِ بنِ عيَّاش، عن عُمَر بن محمَّد، عن شُرَحْبِيل، به.

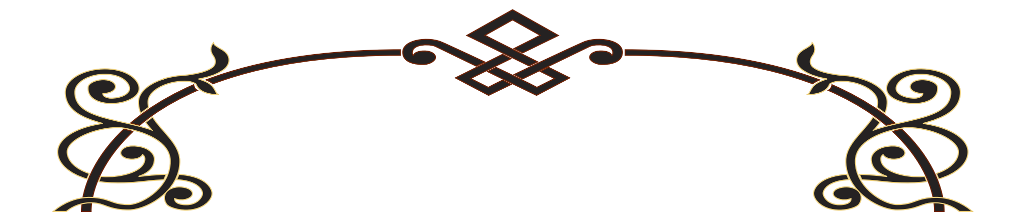
لَا يُشْرِكُ بِاللهِ شَيْئًا، إِلَّا امْرَأً كَانَتْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَخِيهِ شَحْنَاءُ، فَيُقَالُ: أُرْكُوا[1] هَذَيْنِ حَتَّى يَصْطَلِحَا، أُرْكُوا هَذَيْنِ حَتَّى يَصْطَلِحَا».

وفي لفظٍ عنده: «تُعْرَضُ أَعْمَالُ النَّاسِ فِي كُلِّ جُمُعَةٍ مَرَّتَيْنِ، يَوْمَ الِاثْنَيْنِ وَيَوْمَ الخَمِيسِ، فَيُغْفَرُ لِكُلِّ عَبْدٍ مُؤْمِنٍ، إِلَّا عَبْدًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَخِيهِ شَحْنَاءُ، فَيُقَالُ: أُتْرُكُوا - أَوِ ارْكُوا - هَذَيْنِ حَتَّى يَفِيئَا».

والشاهدُ مِن هذا: عرضُ الأعمالِ في الاثنَيْنِ والخميسِ؛ كما جاء في الرواياتِ التي تقدَّم ذِكْرُها.

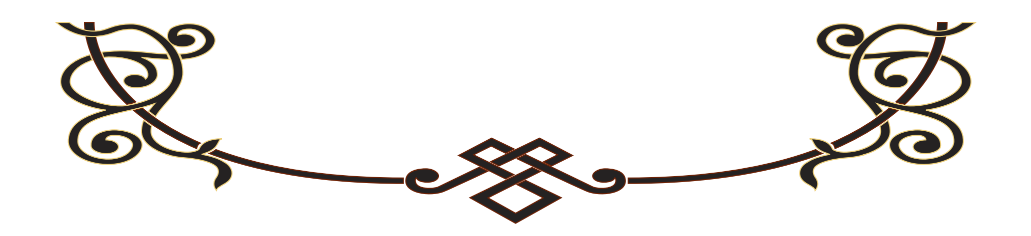
---

(١) قال ابنُ الأثير: «في حديثِ المتشاحِنَيْنِ: «أُرْكُوا هَذَيْنِ حَتَّى يَصْطَلِحَا»؛ يقالُ: رَكَاهُ يَرْكُوهُ: إذا أخَّره، وفي روايةٍ: «اتْرُكُوا هَذَيْنِ»؛ مِن التَّرْك، ويُروَى: «ارْهَكُوا هَذَيْنِ» بالهاء؛ أي: كَلِّفُوهُما وأَلْزِمُوهُما؛ مِن: رَهَكْتُ الدابَّةَ: إذا حَمَلْتَ عليها في السَّيْرِ وجَهَدتَّها». "النهاية" (٢/ ٢٦١).



فصلٌ

في بيانِ عِلَلِ الأحاديثِ
الوارِدةِ في لَيْلةِ النصفِ مِن شَعْبانَ



الحديثُ الأوَّلُ

حديثُ العَلَاءِ بنِ عبدِ الرحمنِ عن أبيه، عن أبي هُرَيْرَةَ ﵁

أخرجه التِّرْمِذيُّ (٧٣٨)، قال: «حدَّثَنا قُتَيْبةُ، قال: حدَّثنا عبدُ العزيزِ بنُ محمَّدٍ، عن العَلَاءِ بنِ عبدِ الرحمنِ، عن أبيه، عن أبي هُرَيْرَةَ ﵁؛ أنه قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «**إِذَا بَقِيَ نِصْفٌ مِنْ شَعْبَانَ، فَلَا تَصُومُوا**».

حديثُ أبي هُرَيْرَةَ ﵁: حديثٌ حسَنٌ صحيحٌ، لا نَعرِفُهُ إلا مِن هذا الوجهِ على هذا اللفظ.

ومعنى هذا الحديثِ عند بعضِ أهلِ العلمِ: أن يكونَ الرجُلُ مفطِرًا، فإذا بَقِيَ مِن شعبانَ شيءٌ، أخَذَ في الصوم لحالِ شهرِ رمضان.

وقد رُوِيَ عن أبي هُرَيْرَةَ ﵁، عن النبيِّ ﷺ: ما يُشبِهُ قولَهم؛ حيثُ قال ﷺ: «**لَا تَقَدَّمُوا شَهْرَ رَمَضَانَ بِصِيَامٍ، إِلَّا أَنْ يُوَافِقَ ذَلِكَ صَوْمًا كَانَ يَصُومُهُ أَحَدُكُمْ**».

وقد دَلَّ في هذا الحديثِ: أنَّما الكَرَاهِيَةُ على مَن يتعمَّدُ الصيامَ لحالِ رمضان». اهـ.

ومَدَارُ هذا الحديثِ على العَلَاءِ بنِ عبدِ الرحمنِ، ورواهُ عنه جمعٌ:

فرواه عبدُ العزيزِ بنُ محمَّدٍ الدَّرَاوَرْديُّ[1]، . . . .

---

(١) أخرجه أبو داود (٢٣٣٧)، والتِّرمِذي (٧٣٨)، والبيهقي (٤/ ٢٠٩)؛ مِن طريقِ قُتَيْبة ابن سعيد، وابنِ ماجه (١٦٥١) عن أحمدَ بنِ عَبْدة، والدارِمي (١٧٨٢) عن الحكَمِ ابنِ المبارَك؛ كلُّهم عن عبد العزيز بن محمَّد، به.

وابنُ عُيَيْنةَ[١]، ومسلِمُ بنُ خالِدٍ[٢]، وأبو العُمَيْسِ عُتْبةُ بنُ عبدِ اللهِ[٣]، وعبدُ الرحمنِ بنُ إبراهيمَ القاصُّ[٤]، ومحمَّدُ بنُ الوليدِ الزُّبَيْديُّ[٥]، وزُهَيْرُ بنُ محمَّدٍ[٦]، والأوزاعيُّ[٧]، ورَوْحُ بنُ القاسِمِ - وعنده . . . .

(١) أخرجه عبد الرزَّاق (٧٣٢٥) - ومِن طريقه ابنُ المقرئ في "المعجَم" (٢٨٠) - عن ابن عُيَيْنةَ؛ بلفظ: «**إِذَا كَانَ النِّصْفُ مِنْ شَعْبَانَ، فَأَفْطِرُوا**».

(٢) أخرجه ابن ماجه (١٦٥١) مِن طريق هشام بن عمَّار، والدِّينَوَريُّ في "المجالَسة" (٢٦٥٤) مِن طريق يونس بن محمد، وأبو بكرٍ الشافِعيُّ في "الغَيْلانيَّات" (٦٠١) مِن طريق عبد الصمد بن النُّعْمان؛ كلُّهم عن مسلم بن خالد، به.

(٣) أخرجه ابن أبي شَيْبة (٩١١٩)، وأحمد (٩٧٠٧)؛ عن وكيع، والنَّسائيُّ في "الكبرى" (٢٩٢٣)، وأبو عَوَانة (٢٧٠٩)؛ مِن طريقِ محمد بن ربيعة؛ كلاهما عن أبي العُمَيْس، به.

(٤) أخرجه الدارِمي (١٧٨١) عن عبد الصَّمَد بن عبد الوارث، وأبو عَوَانة (٢٧١٣) مِن طريق عفَّان بن مسلم، والطَّحَاويُّ في "شرح معاني الآثار" (٢/ ٨٢) مِن طريق حِبَّانَ بنِ هلال، ويعقوبَ بنِ إسحاق، وابنُ عَدِيّ (٤/ ٣٠٩) مِن طريق زيد بن الحُبَاب، والدارَقُطْنيُّ (٢/ ١٩١) مِن طريق حِبَّانَ بنِ هلال؛ كلُّهم عن عبد الرحمن بن إبراهيم، به.

(٥) أخرجه أبو عَوَانة (٢٧١٢)، والطَّبَراني في "الأوسط" (٦٨٦٣)، و"مسند الشاميِّين" (١٨٢٧)؛ مِن طريق بقيَّة بن الوليد، عن الزُّبَيْديِّ، به. وجاء الحديث في "الأوسط"، و"مسند الشاميِّين" هكذا: «حدَّثنا محمَّد بن عبد الرحمن [بن الأَزْرَق الأَنْطَاكي، ثنا عثمانُ بنُ سعيدٍ أبو سعيدٍ الحِمْصيُّ، ثنا بقيَّةُ بنُ الوليد، عن الزُّبَيْديِّ، عن العَلَاء بن عبد الرحمن]، عن أبيه، عن أبي هُرَيْرةَ، قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «**إِذَا كَانَ النِّصْفُ مِنْ شَعْبَانَ، فَلَا صِيَامَ إِلَّا رَمَضَانُ**». اهـ. لكنْ زاد في "الأوسط" قولَهُ: «لم يَرْوِ هذا الحديثَ عن الزُّبَيْديِّ إلا بقيَّةُ». وما بين المعقوفَيْنِ سقَطَ مِن أصل "المعجَم الأوسط"؛ لانتقالِ النَّظَر، ونبَّه على بعضِهِ محقِّقُوهُ اجتهادًا، دون الرجوعِ إلى "مسندِ الشاميِّين"؛ وقد استدركناهُ مِن هناك.

(٦) أخرجه ابن حِبَّان (٣٥٩١) مِن طريق أبي عامرٍ العَقَدي، عن زُهَيْر بن محمَّد، به.

(٧) أخرجه العُقَيْلي (٣/ ٣٥٤)، وابن عَدِيّ (٥/ ٢٨١)، وابن المُقرِئ في "معجمه" =

زيادةٌ[(١)] - وشُعْبةُ[(٢)]؛ كلُّهم عن العَلَاءِ بنِ عبد الرحمنِ بنِ يعقوبَ، عن أبيه، عن أبي هُرَيْرةَ ﷺ، قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ... الحديثَ.

• **درَجةُ الحديث:**

تقدَّم في أوَّلِ هذا الحديثِ: قولُ التِّرْمِذيِّ: «حديثُ أبي هُرَيْرةَ ﷺ: حديثٌ حسَنٌ صحيحٌ، لا نَعرِفُهُ إلا مِن هذا الوجهِ على هذا اللفظ».

وقال حَرْبٌ: سَمِعْتُ أحمدَ يقولُ: «هذا حديثٌ منكَرٌ، ولم يحدِّثِ العَلَاءُ بحديثٍ أنكَرَ مِن هذا، وكان عبدُ الرحمنِ بنُ مَهْديٍّ لا يحدِّثُ به أَلْبَتَّةَ»[(٣)].

= بعد حديث (١٠٢)؛ من طريق عُقْبة بن عَلْقمة، وابنُ المُقرِئ في "معجمه" (١٠١ و١٠٢) من طريق بقيَّة بن الوليد؛ كلاهما عن الأوزاعي، عن العَلَاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هُرَيْرةَ، قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «**إِذَا كَانَ النِّصْفُ مِنْ شَعْبَانَ، فَكُفُّوا عَنِ الصِّيَامِ حَتَّى يَدْخُلَ رَمَضَانُ**»، قال بقيَّةُ: «وكان الأوزاعيُّ إذا كان النصفُ مِن شعبان، لا يصومُ حتى يدخُلَ رمضانَ».

(١) أخرجه أبو عَوَانةَ (٢٧١٠)، و ابنُ حِبَّانَ (٣٥٨٩)، وابن المُقرِئ في "معجمه" (٨٢٥) - ومِن طريقه الخطيب في "تاريخ بغداد" (٨/ ٥٨٢) - مِن طريق الحسَن بن حَبِيب بن نَدَبة، عن رَوْح بن القاسِم، به، وفيه قال: قال النبيُّ ﷺ: «**إِذَا كَانَ النِّصْفُ مِنْ شَعْبَانَ، فَأَمْسِكُوا عَنِ الصَّوْمِ حَتَّى يَدْخُلَ رَمَضَانُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ صَوْمٌ؛ فَلْيَسْرُدْ، وَلَا يَقْطَعْ**»، واللفظُ لأبي عَوَانة، ورواه الباقون مختصَرًا. ووقَعَ عند ابن المُقرِئ: «رَوْح بن الهَيْثَم»؛ وهو تحريف، وقد جاء على الصواب عند الخطيب البغدادي.

(٢) أخرجه ابن حيَّان في "جزء فيه أحاديث ابن حيَّان" (١١١) مِن طريق عَتَّاب بن محمد بن شَوْذَب، عن شُعْبة، به.

(٣) ينظر: "شرح العمدة" لشيخ الإسلام ابن تيميَّة (٧١٧/ كتاب الصوم)، و"الفروسيَّة" لابن القيِّم (ص١٨٨).

وقال أبو داودَ[(١)]: «رواه الثوريُّ، وشِبْلُ بنُ العَلَاءِ، وأبو عُمَيْسٍ، وزُهَيْرُ بنُ محمَّدٍ، عن العَلَاء».

ثم قال أبو داودَ: «وكان عبدُ الرحمنِ - أي: ابنُ مَهْديٍّ - لا يحدِّثُ به، قلتُ لأحمدَ: لِمَ؟ قال: لأنه كان عنده: «أنَّ النبيَّ ﷺ كان يَصِلُ شعبانَ برمضانَ»، وقال عن النبيِّ ﷺ خلافَه».

ثم قال أبو داودَ: «وليس هذا عندي خلافَهُ، ولم يَجِئْ به غيرُ العَلَاءِ، عن أبيه».

قلتُ: رأى أبو داودَ أن العِلَّةَ مِن جهةِ الإسنادِ لا المتن، وغالبُ الحُفَّاظِ أعَلُّوهُ مِن جهةِ المتن.

وقال البَرْذَعيُّ: «وشَهِدتُّ أبا زُرْعةَ يُنكِرُ حديثَ العَلَاءِ بنِ عبدِ الرحمنِ: «إذا انتصَفَ شعبانُ... وزعَمَ أنه منكَر»[(٢)].

وقال أبو عبدِ الرحمنِ - النَّسَائيُّ -: «لا نَعلَمُ أحدًا روَى هذا الحديثَ غيرَ العَلَاءِ بنِ عبد الرحمن»[(٣)].

وقال ابنُ رجَبٍ في "لطائف المَعارِف": «واختلَفَ العلماءُ في صِحَّةِ هذا الحديثِ، ثُمَّ في العمَلِ به:

فأمَّا تصحيحُهُ: فقد صحَّحه غيرُ واحدٍ؛ منهم التِّرْمِذيُّ[(٤)]، وابنُ

---

(١) بعد روايتِهِ للحديثِ في "سننه" (٢٣٣٧) مِن طريقِ الدَّرَاوَرْديِّ؛ وقد تقدَّم.
(٢) "سؤالات البَرْذَعي" (ص ٣٨٨).
(٣) "السنن الكبرى" (٢٩٢٣).
(٤) تقدَّم نقلُ كلامه.

حِبَّانَ[١]، والحاكِمُ[٢]، وابنُ عبدِ البَرِّ[٣]، ونقَلَ الطَّحَاويُّ الخلافَ فيه، وجمَعَ بينه وبين الأحاديثِ المعارِضة[٤].

وقد تكلَّم فيه مَن هو أكبَرُ مِن هؤلاءِ وأعلَمُ، وقالوا: هو حديثٌ منكَرٌ؛ منهم: عبدُ الرحمنِ بنُ مَهْديٍّ، والإمامُ أحمدُ، وأبو زُرْعةَ الرازيُّ، والأَثرَمُ:

وقال الإمامُ أحمدُ: «لم يَرْوِ العَلَاءُ حديثًا أنكَرَ منه»، وردَّه بحديثِ: «**لا تَقَدَّمُوا رَمَضَانَ بِصَوْمِ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ**»؛ فإنَّ مفهومَهُ جوازُ التقدُّمِ بأكثَرَ مِن يومَيْن.

وقال الأَثرَمُ: «الأحاديثُ كلُّها تخالِفُهُ»؛ يشيرُ إلى أحاديثِ صيامِ النبيِّ ﷺ شعبانَ كلَّه، ووَصْلِهِ برمضانَ، ونَهْيِهِ عن التقدُّمِ على رمضانَ بيومَيْنِ؛ فصار الحديثُ حينئذٍ شاذًّا مخالِفًا للأحاديثِ الصحيحة.

وقال الطَّحَاويُّ: «هو منسوخٌ»، وحكى الإجماعَ على تركِ العمَلِ به.

وأكثَرُ العلماءِ على أنه لا يُعمَلُ به...»[٥].

• **المتابَعاتُ**:

وقد أتت متابَعةٌ للعَلَاءِ بنِ عبدِ الرحمنِ؛ كما جاء عند الطَّبَرانيِّ في "الأوسط" (١٩٣٦)، قال: «حدَّثَنا أحمدُ بنُ محمَّدِ بنِ نافِعٍ، قال: أخبَرَنا عُبَيْدُ اللهِ بنُ عبدِ اللهِ المنكدِريُّ، حدَّثني أبي، عن أبيه، عن جَدِّه، عن عبدِ الرحمنِ بنِ يعقوبَ الحُرَقيِّ، عن أبي هُرَيْرةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ:

---

(١) أخرجه ابنُ حِبَّانَ في "صحيحه"؛ كما تقدَّم.
(٢) في "المَدْخَل إلى الإكليل" (ص٩٤). (٣) في "الاستذكار" (١٠/ ٢٣٩).
(٤) "شرح معاني الآثار" (٢/ ٨٢ - ٨٧). وينظر: "فتح الباري" (٤/ ١٢٩).
(٥) "لطائف المعارف" لابن رجب (ص ٣٢٠ - ٣٢١).

«إِذَا انْتَصَفَ شَعْبَانُ، فَأَفْطِرُوا».

ثُمَّ قال الطَّبَرانيُّ: «لم يَرْوِ هذا الحديثَ عن محمَّدِ بنِ المنكدِرِ إلا ابنُهُ المنكدِرُ؛ تفرَّد به ابنُهُ عبدُ الله».

• **درَجةُ المتابَعةِ:**

هذه المتابَعةُ لا تَصِحُّ؛ فيها:

أوّلاً: المنكدِرُ بنُ محمَّدِ بنِ المنكدِر، وهو مِن العُبَّادِ؛ ولكنَّه ضعيفُ الحديث.

قال الدُّوريُّ: سألتُ يحيى عن حديثِ منكدِرِ بنِ محمَّدِ بنِ المنكدِرِ؟ فقال: «ليس بشَيْءٍ»[(١)].

وقال عثمانُ بنُ سعيدٍ: قلتُ ليحيى بنِ مَعِينٍ: فالمنكدِرُ بنُ محمَّدِ بنِ المنكدِرِ؟ فقال: «ليس به بَأْس»[(٢)].

وقال أبو طالبٍ: سألتُ أحمدَ بنَ حَنْبَلٍ، عن المنكدِرِ بنِ محمَّدِ بنِ المنكدِرِ؟ فقال: «هو ثِقَة»[(٣)].

وقال البخاريُّ: «منكدِرُ بنُ محمَّدِ بنِ المنكدِرِ مَدَنيٌّ عن أبيه، قال ابنُ عُيَيْنَةَ: ولم يكن بالحافِظ»[(٤)].

وقال أبو حاتمٍ: «كان رجلًا صالحًا لا يُقِيمُ الحديث، كان كثيرَ الخطأ، لم يكن بالحافِظِ لحديثِ أبيه»[(٥)].

---

(١) "تاريخ ابن مَعِين" (٦٨٠).
(٢) "تاريخ ابن مَعِين" (٧٥٤).
(٣) ينظر: "الجرح والتعديل" (٨/ ٤٠٦).
(٤) "التاريخ الكبير" (٨/ ٣٥).
(٥) "الجرح والتعديل" (٨/ ٤٠٦).

وقال أبو عُبَيْدٍ الآجُرِّيُّ: سألتُ أبا داودَ عن منكدِرِ بنِ محمَّدٍ: أهو ثِقَةٌ؟ قال: «لا»[(١)].

وقال السَّعْديُّ: «منكدِرُ بنُ محمَّدِ بنِ المنكدِرِ ضعيفُ الحديث»[(٢)].

وقال النَّسَائيُّ: «منكدِرُ بنُ محمَّدِ بنِ المنكدِرِ ليس بالقويّ»[(٣)].

وقال النَّسَائيُّ أيضًا: «ضعيف»[(٤)].

وقال أبو حاتمِ بنُ حِبَّانَ: «كان مِن خيارِ عِبَادِ اللهِ ممَّن اشتغَلَ بالتقشُّف، وقطَعَتْهُ العبادةُ عن مراعاةِ الحفظِ والتعاهُدِ في الإتقان؛ فكان يأتي بالشيءِ الذي لا أصلَ له عن أبيهِ توهُّمًا؛ فلمَّا ظهَرَ ذلك في روايتِهِ، بطَلَ الاحتجاجُ بأخبارِه»[(٥)].

وقال أبو الفتحِ الأَزْديُّ: «لا يُكتَبُ حديثُه»[(٦)].

وقال ابنُ عَدِيٍّ: «وهذه نسخةٌ حدَّثَناهُ ابنُ قُدَيْدٍ، عن عُبَيْدِ اللهِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ المنكدِرِ بنِ محمَّدٍ، عن أبيه، عن جَدِّه، عن الصحابةِ وعن غيرِهم، وعامَّتُها غيرُ محفوظة»[(٧)].

ثانيًا: ابنُهُ عبدُ اللهِ بنُ المنكدِرِ بنِ محمَّدِ بنِ المنكدِر.

---

(١) ينظر: "تهذيب الكمال" (٢٨/ ٥٦٤). (٢) "أحوال الرجال" (٢٤٣).
(٣) "الضعفاء والمتروكين" (٥٧٩).
(٤) ينظر: "تهذيب الكمال" (٢٨/ ٥٦٤)، و"ميزان الاعتدال" (٤/ ١٩١).
(٥) "المجروحين" (٣/ ٢٤).
(٦) ينظر: "تهذيب الكمال" (٢٨/ ٥٦٥).
(٧) "الكامل" (٦/ ٤٥٥).

قال الذهَبيُّ: «فيه جَهالةٌ، وأتى بخبَرٍ منكَرٍ، ساقَهُ العُقَيْليّ»[(١)].

• **طريقٌ آخَرُ:**

قال البَزَّارُ (٩٢٦٨): «حدَّثَنا أبو غَسَّانَ رَوْحُ بنُ حاتمٍ، حدَّثَنا عبدُ اللهِ ابنُ غالبٍ، حدَّثَنا هشامُ بنُ عبدِ الرحمنِ، عن الأَعمَشِ، عن أبي صالِحٍ، عن أبي هُرَيْرةَ رضي الله عنه، قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ «**إِذَا كَانَ لَيْلَةُ النِّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ، يَغْفِرُ اللهُ لِعِبَادِهِ، إِلَّا لِمُشْرِكٍ أَوْ مُشَاحِنٍ**».

• **درَجةُ الحديث:**

هذا الحديثُ لا يَصِحُّ؛ تفرَّد به عبدُ اللهِ بنُ غالبٍ العَبَّادانيُّ، عن شيخِهِ هشامِ بنِ عبدِ الرحمن:

أمَّا العَبَّادانيُّ، فقال فيه البَزَّارُ: «لا بأسَ به»[(٢)]، وقال الذهَبيُّ:

---

(١) "ميزان الاعتدال" (٢/٥٠٨)، وقال العُقَيْليُّ في "الضعفاء" (٢/٣٠٣ - ٤٠٤ رقم ٨٨٠ ط. قلعجي)، (٣/٣٣٦ رقم ٣١٠٣/١ ط. السرساوي): «عبدُ اللهِ بنُ المنكدِر ابن محمَّد بن المنكدِر، عن أبيه، ولا يتابَعُ عليه، ولا يُعرَفُ إلا به؛ حدَّثنا أحمد بن محمد بن إبراهيم البغدادي، قال: حدَّثنا جعفر بن أحمد بن فُلَيْح، قال: حدَّثنا عبد الله بن المنكدِر، عن أبيه المنكدِر، عن جَدِّهِ محمَّد بن المنكدِر، عن جابر بن عبد الله، قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «**إِذَا أُمَّتِي أَبَتْ أَنْ يُظْلَمَ ظَالِمُهَا، تَوَدَّعَ اللهُ مِنْهَا، وَإِذَا أُمَّتِي تَوَاكَلَتِ الأَمْرَ بِالمَعْرُوفِ وَالنَّهْيَ عَنِ المُنْكَرِ، مَنَعَهَا اللهُ مَنْفَعَةَ الوَحْيِ مِنَ السَّمَاءِ، وَإِذَا أُمَّتِي سُبِّبْتُ فِيمَا بَيْنَهَا، سَقَطَتْ مِنْ عَيْنِ اللهِ؛ فَكَيْفَ بِكُمْ إِذَا لَمْ يَرْأَفِ اللهُ بِكُمْ، وَلَمْ يَرْحَمْكُمْ؟!**»، قالوا: وكائنٌ ذلك يا رسولَ الله؟ قال: «**إِي وَالَّذِي بَعَثَ مُحَمَّدًا بِالحَقِّ، إِذَا اسْتُعْمِلَ عَلَيْكُمْ شِرَارُكُمْ، فَقَدْ تَخَلَّى اللهُ عَنْكُمْ**».
ووقَعَ في ط. قلعجي: «حدَّثنا عبدُ اللهِ بنُ محمَّدِ بنِ المنكدِر، عن أبيه المنكدِرِ»؛ والتصويبُ مِن ط. السرساوي.

(٢) كما سيأتي في كلامِه.

«لم يضعَّف»[١].

وأمَّا هشامُ بنُ عبدِ الرحمنِ الكُوفيُّ، فهو مجهول[٢].

قال البَزَّارُ - بعد ما ساق له ثلاثةَ أحاديثَ -: «وأحاديثُ هشامِ بنِ عبدِ الرحمنِ هذه الثلاثةُ لا نَعلَمُ أحدًا شارَكَهُ فيها عن الأَعمَشِ، عن أبي صالِحٍ، عن أبي هُرَيْرةَ رضي الله عنه، وعبدُ اللهِ بنُ غالبٍ هذا، فرجُلٌ ليس به بأسٌ، وهشامٌ لا نَعلَمُ حدَّث عنه إلا عبدُ اللهِ بنُ غالِب»[٣].

وقال ابنُ الجَوْزيِّ في "العلل المتناهية" (٢/ ٥٦١): «وهذا لا يَصِحُّ؛ وفيه مجاهيلُ، قال الدارَقُطْنيُّ: وقد رُوِيَ مِن حديثِ معاذٍ، ومِن حديثِ عائشةَ، وقيل: إنه مِن قولِ مكحولٍ، والحديثُ غيرُ ثابت».

• **طريقٌ آخَرُ:**

أخرجه ابنُ الجَوْزيِّ في "الموضوعات" (٢/ ٤٤٣ - ٤٤٤)، قال: «أنبَأنا محمَّدُ بنُ ناصرٍ، قال: أنبَأنا أبو عليِّ بنُ البَنَّاءِ، قال: أنبَأنا أحمدُ بنُ عليٍّ الكاتِبُ، قال: أنبَأنا أبو سهلٍ عبدُ الصمدِ بنُ محمَّدٍ القَنطَريُّ، قال: حدَّثَنا أبو الحسَنِ عليُّ بنُ أحمدَ البُزْنانيُّ، قال: أنبَأنا أحمدُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ داودَ، قال: حدَّثَنا محمَّدُ بنُ جبهانَ، قال: حدَّثَنا عُمَرُ بنُ عبدِ الرحيمِ، قال: حدَّثَنا محمدُ بنُ وهبِ بنِ عطيَّةَ الدِّمَشْقيُّ، عن بقيَّةَ بنِ الوليدِ، عن ليثِ بنِ أبي سُلَيْمٍ، عن القَعْقاعِ بنِ مِسْوَرٍ الشَّيْبانيِّ، عن أبي هُرَيْرةَ، عن

---

(١) "الكاشف" (٢٩٠٤).

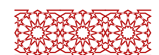
(٢) كما يُفهَمُ مِن كلام البزَّار الآتي. وينظر: "التاريخ الكبير" (٨/ ١٩٩).

(٣) "مسند البزَّار" (١٦/ ١٦٢).

النبيِّ ﷺ، قال: «**مَنْ صَلَّى لَيْلَةَ النِّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً، يَقْرَأُ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ ثَلَاثِينَ مَرَّةً، لَمْ يَخْرُجْ حَتَّى يَرَى مَقْعَدَهُ مِنَ الجَنَّةِ، وَيُشَفَّعَ فِي عَشَرَةٍ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ؛ كُلُّهُمْ وَجَبَتْ لَهُ النَّارُ**».

ثم قال ابنُ الجَوْزيِّ: «هذا موضوعٌ أيضًا، وفيه جماعةٌ مجهولون، وقبلَ أن نصلَ إلى بقيَّةَ وليثٍ، وهما ضعيفانِ؛ فالبلاءُ مِمَّن قَبْلَهم».

قلتُ: وأنا أذهَبُ إلى ما ذهَبَ إليه ابنُ الجَوْزيِّ، وهو حديثٌ باطلٌ مكذوب.



الحديثُ الثاني
حديثُ مُعَاذِ بنِ جَبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وبيانُ نشأةِ تعظيمِ لَيْلةِ النصفِ مِن شَعْبانَ

أخرجه ابنُ حِبَّانَ (٥٦٦٥)، قال: «أخبَرَنا محمَّدُ بنُ المعافَى العابدُ بصَيْدا، وابنُ قُتَيْبَةَ وغيرُهُ، قالوا: حدَّثَنا هشامُ بنُ خالدٍ الأزرَقُ، قال: حدَّثَنا أبو خُلَيْدٍ عُتْبةُ بنُ حَمَّادٍ، عن الأوزاعيِّ - وابنِ ثَوْبانَ، عن أبيه - عن مكحولٍ، عن مالِكِ بنِ يُخامِرَ، عن معاذِ بنِ جبَلٍ، عن النبيِّ ﷺ، قال: «**يَطْلُعُ اللهُ إِلَى خَلْقِهِ**[(١)] **فِي لَيْلَةِ النِّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ، فَيَغْفِرُ لِجَمِيعِ خَلْقِهِ، إِلَّا لِمُشْرِكٍ أَوْ مُشَاحِنٍ**»[(٢)].

---

(١) كذا ضبَطْناه: «يَطْلُعُ اللهُ إِلَى خَلْقِهِ» فعلًا ثلاثيًّا؛ كما في بعضِ مصادرِ التخريج، وضُبِطَ في بعضِها: «يَطَّلِعُ إلى خَلْقِهِ»؛ ولكلٍّ مِن الضبطَيْنِ وجهٌ، ولعلَّ ما اخترناهُ أَوْلى؛ ويَشهَدُ له ذكرُ المتعلَّقِ أكثَرَ ما ورَدَ بالحرفِ: «إلى»؛ فقد جاء في الرواياتِ بلفظِ: «يَطْلُعُ إلى خَلْقِهِ»، و«إلى عبادِهِ»، و«إلى العبادِ»، و«إلى أهلِ الأرضِ»، و«إليهم»، لكنه ورَدَ أيضًا في بعضِها بالحرفِ: «على»؛ وحينئذٍ يُضبَطُ بالتشديدِ فعلًا خماسيًّا: «يَطَّلِعُ على خلقِهِ»، و«يَطَّلِعُ على أهلِ الأرضِ»، «فيَطَّلِعُ اطِّلَاعَةً على أهلِ الأرضِ»، واللهُ أعلم، وهذا ما ستجِدُهُ فيما يأتي مِن كتابِنا هذا.

(٢) أخرجه أيضًا ابن أبي عاصم في "السُّنَّة" (٥١٢)، والطَّبَراني في "الأوسط" (٦٧٧٦)، و"الكبير" (٢٠/١٠٨ - ١٠٩ رقم ٢١٥)، و"مسند الشاميِّين" (٢٠٣ و٣٥٧٠)، والدارَقُطْنيُّ في "النزول" (٧٧)، و"العلل" (٦/٥٠)، والبيهقيُّ في "الشعب" (٣٥٥٢)؛ من طريق هشام بن خالد، به. وسقط مِن رواية ابن أبي عاصمٍ: «عن أبيه».

• **بيانُ طُرُقِ الحديث:**

هذا الحديثُ قد رُوِيَ عن مكحولٍ مِن أوجُهٍ:

فرواه هشامُ بنُ خالدٍ الأزرَقُ[(١)]، عن أبي خُلَيْدٍ عُتْبةَ بنِ حمَّادٍ، عن الأوزاعيِّ - يعني: عن مكحولٍ - وعن ابن ثَوْبانَ، عن أبيه، عن مكحولٍ؛ وهو طريقُ البابِ أعلاه.

وقد جمَعَ بينهما هشامٌ في سنَدٍ واحدٍ.

ورواه أزهَرُ بنُ المَرْزُبانِ[(٢)]، عن أبي خُلَيْدٍ، عن الأوزاعيِّ، عن مكحولٍ، به.

وخالَفَهما سليمانُ بنُ أحمدَ الواسِطيُّ، فقال: ثنا أبو خُلَيْدٍ، ثنا ابنُ ثَوْبانَ، حدَّثني أبي، عن مكحولٍ، عن خالدِ بنِ مَعْدانَ، عن كَثِيرِ بن مُرَّةَ الحَضرَميِّ، عن معاذِ بنِ جبَلٍ، مرفوعًا[(٣)].

قال ابنُ أبي حاتمٍ في "العلل" (٢٠١٢):

«وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو خُلَيْدٍ القارئُ، عن الأوزاعيِّ، عن مكحولٍ - وعن ابنِ ثَوْبانَ، عن أبيه، عن مكحولٍ - عن مالِكِ بنِ يُخامِرَ، عن معاذِ بنِ جبَلٍ، قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «**يَطْلُعُ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لَيْلَةَ النِّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ إِلَى خَلْقِهِ...**».

قال أبي: هذا حديثٌ منكَرٌ بهذا الإسنادِ، لم يَرْوِ بهذا الإسنادِ غيرُ

(١) كما سبَقَ في التخريج.
(٢) أخرجه أبو نُعَيْم في "الحلية" (٥/ ١٩١) مِن طريقِ أزهَرَ بنِ المَرْزُبان، به.
(٣) أخرجه الطَّبَراني في "مسند الشاميِّين" (٢٠٥) مِن طريق سليمانَ بنِ أحمدَ الواسِطيِّ، به.

أبي خُلَيْدٍ، ولا أدري مِن أينَ جاء به؟! قلتُ: ما حالُ أبي خُلَيْدٍ؟ قال: شيخٌ». انتهى.

وقال الطَّبَرانيُّ في "الأوسط": «لم يَرْوِ هذا الحديثَ عن الأوزاعيِّ، وابنِ ثَوْبانَ، إلا أبو خُلَيْدٍ عُتْبةُ بنُ حمَّادٍ؛ تفرَّد به عن الأوزاعيِّ: هشامُ بنُ خالِد»[1].

وقال أبو نُعَيْم في "الحِلْيةِ": «حديثُ مكحولٍ، عن عبدِ الرحمنِ بنِ غَنْمٍ، تفرَّد به ابنُ ثَوْبانَ، وحديثُهُ عن مالِكٍ تفرَّد به الأوزاعيّ»[2].

وقد سُئِلَ الدارَقُطْنيُّ عنه - كما في "عِلَلِهِ" (٦/ ٥٠ - ٥١) - وفصَّل طُرُقَهُ؛ فقال:

«يُرْوَى عن مكحولٍ، واختُلَفَ عنه:

فرواه أبو خُلَيْدٍ عُتْبةُ بنُ حمَّادٍ القارئُ، عن الأوزاعيِّ، عن مكحولٍ، وعن ابنِ ثَوْبانَ، عن أبيه، عن مكحولٍ، عن مالِكِ بنِ يُخامِرَ، عن معاذِ بنِ جبَلٍ.

قال ذلك هشامُ بنُ خالدٍ: عن أبي خُلَيْد.

حدَّثَناهُ ابنُ أبي داودَ، قال: حدَّثَنا هشامُ بنُ خالدٍ بذلك.

وخالَفَهُ سليمانُ بنُ أحمدَ الواسِطيُّ؛ فرواه عن أبي خُلَيْدٍ، عن ابنِ ثَوْبانَ، عن أبيه، عن خالدِ بنِ مَعْدانَ، عن كَثِيرِ بنِ مُرَّةَ، عن معاذِ بنِ جبَلٍ.

كلاهما غيرُ محفوظٍ.

---

(١) "الأوسط" للطبراني (٦٧٧٦).

(٢) "الحلية" لأبي نُعَيْم (٥/ ١٩١).

وقد رُوِيَ عن مكحولٍ في هذا رواياتٌ.

وقال هشامُ بنُ الغازِ: عن مكحولٍ، عن عائشة.

وقيل: عن الأحوَصِ بنِ حَكِيمٍ، عن مكحولٍ، عن أبي ثَعْلبة.

وقيل: عن الأحوَصِ، عن حَبِيبِ بنِ صُهَيْبٍ، عن أبي ثَعْلبة.

وقيل: عن مكحولٍ، عن أبي إدريسَ، مرسَلًا.

وقال الحَجَّاجُ بنُ أَرْطاةَ: عن مكحولٍ، عن كَثِيرِ بنِ مُرَّةَ مرسَلًا؛ أنَّ النبيَّ ﷺ قال.

وقيل: عن مكحولٍ مِن قولِه.

والحديثُ غيرُ ثابت»[1].

قلتُ: وهذا الخبَرُ لا يَصِحُّ مرفوعًا، وقد رُوِيَ مِن قولِ مكحولٍ؛ كما

---

(١) "العلل" للدارقطني (٦/ ٥٠ رقم ٩٧٠). وقال أيضًا في كتابه "النزول" (ص ١٦٢ - ١٦٤): «اختُلِفَ على مكحولٍ في إسنادِ هذا الحديثِ؛ فقال أبو خُلَيْدٍ: عن الأوزاعي، عن مكحول، وعن ابن ثَوْبان، عن مالك بن يُخامِرَ، عن معاذ، وقال المُحَاربي: عن الأحوَص بن حَكِيم، عن المُهاصِر بن حَبِيب، عن مكحول، عن أبي ثَعْلبةَ الخُشَني، وقال الحجَّاج بن أَرْطاة: عن مكحول، عن كَثِير بن مُرَّةَ، عن النبيِّ ﷺ، وقال الفِرْيابي: عن أبي ثَوْبان، عن أبيه، عن مكحول، عن خالد بن مَعْدان، عن كَثِير بن مُرَّةَ؛ مِن قوله، وقال زيد بن أبي أُنَيْسة: عن جُنَادة بن أبي خالد، عن مكحول، عن أبي إدريس الخَوْلانيِّ؛ قولَهُ، وقال هشامُ بنُ الغازِ: عن مكحولٍ، عن عائشةَ، عن النبيِّ ﷺ، وقال عُتْبة بن أبي حَكِيم: عن مكحولٍ بهذا مرسَلًا عن النبيِّ ﷺ، وقال بُرْدُ بنُ سِنَانٍ: عن مكحولٍ أراه عن كعبِ الأحبار». اهـ. وتحرَّف فيه: «هشامُ بنُ الغاز»، إلى «هشامِ بنِ الغار»، في ثلاثةِ مواضعَ (ص١٦٣، ١٦٧، ١٦٨).

عند البيهقيِّ في "الشُّعَب"، قال: «أخبَرَنا أبو عبدِ اللهِ الحافِظُ، ومحمَّدُ بنُ موسى، قالا: حدَّثَنا محمَّدُ بنُ يعقوبَ، حدَّثَنا محمَّدُ بنُ إسحاقَ الصَّغَانيُّ، حدَّثَنا شُجَاعُ بنُ الوليدِ، أخبَرَنا زُهَيْرُ بنُ مُعاوِيَةَ، أخبَرَنا الحسَنُ بنُ الحُرِّ، حدَّثني مكحولٌ، قال: «إنَّ اللهَ يَطَّلِعُ على أهلِ الأرضِ في النصفِ مِن شعبانَ، فيَغفِرُ لهم إلا لِرَجُلَيْنِ؛ إلا كافِرٍ أو مشاحِنٍ».

«لم يجاوِزْ به مكحولًا، وقد رُوِيَ عن مكحولٍ عمَّن فوقَهُ مرسَلًا وموصولًا عن النبيِّ ﷺ»[1].

وهذا إسنادٌ جيِّدٌ إلى مكحولٍ، ولا يَصِحُّ مرفوعًا.

وجاء أيضًا موقوفًا عند اللالَكَائيِّ في "شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة" (٧٧٢)؛ حيثُ قال: «أخبَرَنا الحسينُ، قال: أخبَرَنا أحمدُ، قال: ثنا بِشْرٌ، قال: ثنا محمَّدُ بنُ كُلَيْبٍ، قال: ثنا معتمِرٌ، قال: سَمِعْتُ بُرْدًا يحدِّثُ عن مكحولٍ، قال: «يَطَّلِعُ اللهُ تبارَكَ وتعالى على خلقِهِ ليلةَ النصفِ مِن شعبانَ، فيَغفِرُ للمستغفِرينَ، ويتوبُ على التائبِينَ، ويدَعُ أهلَ الحِقْدِ بحِقْدِهم، فيَغفِرُ إلا لمشرِكٍ أو مشاحِنٍ»[2].

فقولُهُ في الروايةِ السابقة: «لم يجاوِزْ به مكحولًا»، دَلَّ أنه مِن قولِهِ، وقولِ بعضِ مشيختِهِ مِن الشاميِّين، وأخَذَهُ أيضًا ممَّن حدَّث عن كعبِ الأحبار؛ كما سيأتي بيانُهُ في أصلِ نشأتِه؛ إنْ شاء الله تعالى.

---

(١) "شعب الإيمان" (٣٥٤٩).

(٢) "شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة" (٧٧٢).

نشأةُ تعظيمِ لَيْلةِ النصفِ مِن شَعْبانَ

إنَّ نشأةَ تعظيمِ ليلةِ النصفِ مِن شعبانَ كانت مِن بلادِ الشام؛ **كما قال ابنُ رجَبٍ**: «وليلةُ النصفِ مِن شعبانَ كان التابِعُونَ مِن أهلِ الشامِ - كخالدِ ابنِ مَعْدانَ، ومكحولٍ، ولُقْمانَ بنِ عامرٍ، وغيرِهم - يعظِّمونَها ويجتهِدونَ فيها في العبادة، وعنهم أخَذَ الناسُ فضلَها وتعظيمَها، وقد قيل: إنه بلَغَهم في ذلك آثارٌ إسرائيليَّةٌ.

فلمَّا اشتهَرَ ذلك عنهم في البُلْدانِ، اختلَفَ الناسُ في ذلك:

فمنهم: مَن قَبِلَهُ منهم، ووافَقَهم على تعظيمِها؛ منهم طائفةٌ مِن عُبَّادِ أهلِ البَصْرةِ وغيرِهم.

وأنكَرَ ذلك أكثَرُ العلماءِ مِن أهلِ الحجازِ، منهم: عطاءٌ، وابنُ أبي مُلَيْكةَ، ونقَلَهُ عبدُ الرحمنِ بنُ زيدِ بنِ أسلَمَ عن فقهاءِ أهلِ المدينة؛ وهو قولُ أصحابِ مالِكٍ وغيرِهم، وقالوا: ذلك كلُّه بِدْعةٌ». انتهى كلامه[(١)].

قلتُ: ويؤيِّدُ ما قاله ابنُ رجَبٍ مِن أنَّها آثارٌ إسرائيليَّةٌ: ما رواه الدارَقُطْنيُّ في "النزول"؛ حيثُ قال: «حدَّثَنا أبو سَهْلِ بنُ زيادٍ، قال: أنا العُمَريُّ، قال: سَمِعْتُ عَمَّارَ بنَ أبي شَيْبَةَ يقولُ: أنا جَرِيرٌ، قال: أُرَاهُ عن بُرْدٍ، وأبي العَلَاءِ الشاميِّ، أُرَاهُ عن مكحولٍ، أُرَاهُ عن كَعْبٍ، قال: «إنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ يَطْلُعُ إلى خلقِهِ في ليلةِ النصفِ مِن شعبانَ، فيَغفِرُ لهم جميعًا، إلا لمشرِكٍ أو مشاحِنٍ»[(٢)].

---

(١) "لطائف المعارف" لابن رجب (ص٣٢٧).
(٢) "النزول" للدارَقُطْني (ص١٦٨).

وأيضًا: جاء عنه أخبارٌ في ليلةِ النصفِ مِن شعبانَ؛ كما في "التبصِرة" لابنِ الجَوْزيِّ، قال:

«رُوِيَ عن كَعْبِ الأحبارِ رضي الله عنه، قال: إنَّ أهلَ الجَنَّةِ لَيَفرَحُونَ بدخولِ شهرِ رمضانَ مِن الحُورِ والخَزَنةِ والوِلْدانِ، كما يَفرَحُ أهلُ النارِ مِن ذُرِّيَّةِ آدمَ بدخولِ الجَنَّةِ إذا سكَنُوها؛ وذلك أنَّ اللهَ عز وجل يَبعَثُ جبريلَ عليه السلام في ليلةِ النصفِ مِن شعبانَ، فيقولُ: السلامُ عليكُنَّ أيَّتُها الجِنَانُ، أنا جبريلُ الأمينْ، رسولُ ربِّ العالَمِينْ، تَزَيَّنِي وتَجَدَّدِي، وازدادي نُورًا وتَلَأْلَئِي، وافتحي أبوابَ مقاصيرِكِ المَرْجانِيَّهْ، وحِجَالِكِ العَبْقَرِيَّهْ، أَلَّتِي بَطائِنُها مِن إستَبْرَقٍ، وحَشْوُها أَذْفَرِيَّاتُ المِسْكِ، وأَخْرِجي متضمِّناتِ المخلوقاتِ، التي لم يَطمِثْهُنَّ إنسٌ قبلَهُم ولا جانٌّ؛ فإنَّ اللهَ عز وجل قد أعتَقَ في ليلتِكِ هذه عدَدَ نجومِ السماءِ، وعدَدَ أيَّامِ الدُّنْيا ولياليهَا، وعدَدَ ورَقِ الشَّجَرِ، وزِنَةِ الجِبَالِ، وعدَدَ الرِّمَالِ»[(١)].

وأخرَجَ القَزْوِينيُّ بسندِهِ إلى كعبِ الأحبارِ؛ أنه قال: «قرأتُ في التَّوْراةِ: يقولُ اللهُ تعالى: «**مَنْ قَالَ فِي شَعْبَانَ أَلْفَ مَرَّةٍ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَلَا نَعْبُدُ إِلَّا إِيَّاهُ، مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ، وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ»، كُتِبَ صِدِّيقًا**»[(٢)].

وكَعْبٌ هو: كَعْبُ بنُ ماتِعٍ الحِميَريُّ اليَمَانيُّ، الشهيرُ بكعبِ الأحبارِ، أدرَكَ الجاهليَّةَ، وكان حَبْرًا مِن أحبارِ اليهود، وأحدَ علمائِهم في التوراة، فأسلَمَ بعد وفاةِ النبيِّ صلى الله عليه وسلم، وقدِمَ المدينةَ مِن اليَمَنِ في أيَّامِ عمرَ بنِ الخطَّابِ رضي الله عنه؛ فجالَسَ

---

(١) "التبصرة" لابنِ الجَوْزي (٢/ ٦٧).

(٢) "التدوين، في أخبار قَزْوِين" (٢/ ٢٧٩ - ٢٨٠). وذكره السُّيُوطيُّ في "المحاضَرات والمحاوَرات" (ص ٣٥٨).

أصحابَ النبيِّ ﷺ، وأخَذَ منهم الحديثَ، وتعلَّم السُّنَنَ، وكان يحدِّثُ عن أخبارِ بني إسرائيلَ، وأهلِ الكتابِ قبلَنا، وفَدَ الشامَ في آخِرِ عُمْرِهِ، وحدَّثهم، وأخَذَ عنه أهلُ الشامِ، ومات فيها(١).

ومكحولٌ أخَذَهُ مِن خالدِ بنِ مَعْدانَ؛ لأنه قد روى عن كعبِ الأحبارِ أخبارًا عن بني إسرائيلَ، وفضائلَ ذُكِرَتْ عند أهلِ الكتاب.

ولا سيَّما أنَّ مكحولًا روَى هذا الحديثَ تارَةً: عن خالدِ بنِ مَعْدانَ، وتارَةً: عن غيرِهِ مِن أهلِ الشام.

• **اشتهارُ الحديث**:

وعن مكحولٍ اشتهَرَ الحديثُ بين أهلِ الشامِ، وتلقَّاه العُبَّادُ والقَصَّاصونَ مِن أهلِ البَصْرةِ، فاشتهَرَ؛ كما جاء عن محمَّدِ بنِ وَضَّاحٍ؛ أنه قال: «نا هارونُ بنُ سَعِيدٍ، قال: نا ابنُ وَهْبٍ، قال: نا عبدُ الرحمنِ بنُ زَيْدِ بنِ أسلَمَ، قال: «لم أُدرِكْ أحدًا مِن مَشْيَخَتِنا ولا فقهائِنا يلتفِتُونَ إلى ليلةِ النصفِ مِن شعبانَ، ولم نُدرِكْ أحدًا منهم يذكُرُ حديثَ مكحولٍ، ولا يَرَى لها فضلًا على ما سواها مِن الليالي»، قال ابنُ أبي زيدٍ: «والفقهاءُ لم يكونوا يَصنَعُونَ ذلك»(٢).

وعبدُ الرحمنِ بنُ زيدٍ تُوُفِّيَ نحوَ (١٨٢هـ)؛ فدَلَّ كلامُهُ أنَّ الحديثَ أصبَحَ مشهورًا بمكحولٍ في وقتِه.

---

(١) ينظر: "تهذيب الكمال" (٢٤/ ١٨٩ - ١٩٣)، و"سير أعلام النبلاء" (٣/ ٤٨٩ - ٤٩٤).

(٢) "البِدَع" لابن وضَّاح (١١٩).

وقولُ ابنِ رجَبٍ: «وافَقَهم على تعظيمِها منهم طائفةٌ مِن عُبَّادِ أهلِ البَصْرةِ وغيرِهم»؛ فقد جاء عند عبدِ الرزَّاقِ الصَّنْعانيِّ (٧٩٢٨)، قال: «أخبَرَنا مَعمَرٌ، عن أيُّوبَ، قال: قيل لابنِ أبي مُلَيْكةَ: إنَّ زيادًا المِنقَريَّ - وكان قاصًّا - يقولُ: «إنَّ أجرَ ليلةِ النصفِ مِن شعبانَ مثلُ أجرِ ليلةِ القَدْرِ»، فقال ابنُ أبي مُلَيْكةَ: «لو سَمِعْتُهُ يقولُ ذلك، وفي يَدِي عَصًا، لَضَرَبْتُهُ بها»[(١)].

فهذانِ الأثَرانِ يوضِّحان، نشأةَ الحديثِ وانتشارَهُ في الأمصارِ والبُلْدان، وقد تلقَّفه الضعفاءُ والمجهولون:

فمنهم: مَن أخطأ في إسنادِهِ، وانقلَبَ عليه، ورفَعَه.

ومنهم: مَن زاد ألفاظًا ونقَصَ؛ كما سيأتي في الأحاديثِ التاليةِ؛ بمشيئةِ اللهِ تعالى.

(١) وأخرجه ابن وضَّاح في "البِدَع" (١٢٠)، قال: نا ابنُ أبي مَريَمَ، قال: نا نُعَيْمُ بنُ حَمَّادٍ، قال: نا عبد الرزَّاق، به. وفيه: «النُّمَيْريّ»، بدَلَ: «المِنقَريّ»؛ وهو الصواب؛ كما في "تهذيب الكمال"، و"ميزان الاعتدال"، وغيرِهما، وقد تحرَّف عنده: «قاصًّا»، إلى: «قاضيًا»؛ كما سقَطَ مِن إسناده: «أيُّوب».

الحديثُ الثالثُ
حديثُ أُمِّ المؤمِنينَ عائشةَ رضي الله عنها

أخرجه التِّرْمِذيُّ (٧٣٩)، قال: «حدَّثَنا أحمدُ بنُ مَنِيعٍ، قال: حدَّثَنا يَزِيدُ بنُ هارونَ، قال: أخبَرَنا الحَجَّاجُ بنُ أَرْطاةَ، عن يحيى بنِ أبي كَثِيرٍ، عن عُرْوةَ، عن عائشةَ، قالت: «فَقَدتُّ رسولَ اللهِ ﷺ ليلةً، فخرَجْتُ، فإذا هو بالبَقِيعِ، فقال: «**أَكُنْتِ تَخَافِينَ أَنْ يَحِيفَ اللهُ عَلَيْكِ وَرَسُولُهُ؟**»، قلتُ: يا رسولَ اللهِ، إنِّي ظَنَنْتُ أنَّكَ أتَيْتَ بعضَ نسائِكَ؟ فقال: «**إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ يَنْزِلُ لَيْلَةَ النِّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ، إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، فَيَغْفِرُ لِأَكْثَرَ مِنْ عَدَدِ شَعْرِ غَنَمِ كَلْبٍ**»[(١)].

وفي البابِ: عن أبي بكرٍ الصِّدِّيق.

حديثُ عائشةَ لا نَعرِفُهُ إلا مِن هذا الوجهِ مِن حديثِ الحَجَّاجِ، وسَمِعْتُ محمَّدًا يضعِّفُ هذا الحديثَ، وقال: يحيى بنُ أبي كثيرٍ لم يَسمَعْ مِن عُرْوةَ، والحَجَّاجُ بنُ أَرْطاةَ لم يَسمَعْ مِن يحيى بنِ أبي كَثِيرٍ». اهـ.

• بيانُ طُرُقِ الحديث:

مَدَارُ هذا الحديثِ على الحَجَّاجِ بنِ أَرْطاةَ، وقد اضطرَبَ فيه:

---

(١) وأخرجه أيضًا إسحاق بن راهويه (٨٥٠ و١٧٠٠)، وأحمد (٢٦٠١٨)، وعَبْد بن حُمَيْد (١٥٠٩)، وابن ماجه (١٣٨٩)، والبيهقي في "الشعب" (٣٥٤٣ و٣٥٤٥)، والدارَقُطْني في "النزول" (٨٩ - ٩١)؛ كلُّهم مِن طريق الحَجَّاج بن أَرْطاة، عن يحيى بن أبي كَثِير، عن عُرْوة، عن عائشة، به.

١- فرواه عن يحيى بنِ أبي كَثِيرٍ مرفوعًا؛ كما تقدَّم في حديثِ الباب، ورواه عن يحيى بنِ أبي كَثِيرٍ مرسَلًا[١].

٢- ورواه عن مكحولٍ، عن كَثِيرِ بنِ مُرَّةَ الحَضرَميِّ، عن النبيِّ ﷺ[٢].

• **خلاصةُ الحُكْمِ:**

هذه الطُّرُقُ لا تَصِحُّ، وقد اضطرَبَ فيها الحَجَّاجُ بنُ أَرْطاةَ:

فمَرَّةً: رفَعَه.

ومَرَّةً: أرسَلَه.

ومَرَّةً: جعَلَهُ مِن حديثِ مكحولٍ، عن كَثِير بن مُرَّة.

---

(١) أخرجه البيهقي في "الشُّعَب" (٣٥٤٤)، قال: أخبَرَنا أبو عبدِ اللهِ الحافِظُ، حدَّثنا أحمد بن إسحاق الفقيه، حدَّثنا محمَّد بن رِبْح، حدَّثنا يزيد بن هارون، أخبَرَنا الحَجَّاج بن أَرْطاة، عن يحيى بن أبي كَثِير، قال: خرَجَ رسولُ اللهِ ﷺ ذاتَ ليلةٍ، وخرَجَتْ عائشةُ تطلُبُهُ في البَقِيعِ، فرأَتْهُ رافعًا رأسَهُ إلى السماءِ... الحديثَ.
قال البيهقي: «ولهذا الحديثِ شواهدُ مِن حديثِ عائشةَ، وأبي بكرٍ الصِّدِّيقِ، وأبي موسى الأشعريِّ، واستثنى في بعضِها المشرِكَ والمشاحِنَ، وفي بعضِها المشرِكَ، وقاطِعَ الطريقِ، والعاقَّ، والمشاحِنَ، وقد رواه محمَّدُ بنُ مَسلَمَةَ الواسِطيُّ، عن يزيد ابن هارون موصولًا».

(٢) أخرجه البيهقي في "الشُّعَب" (٣٥٥٠)، قال: وأخبَرَنا أبو الحسين بن الفضل القطَّانُ ببغداد، أخبَرَنا أبو سَهْل بن زِيَادٍ القَطَّان، حدَّثنا إسحاق بن الحسَن الحَرْبي، حدَّثنا عفَّان، حدَّثنا عبد الواحد بن زِيَاد، عن الحَجَّاج، عن مكحول، عن كَثِير بن مُرَّةَ الحَضرَميِّ، عن النبيِّ ﷺ، قال: «**فِي لَيْلَةِ النِّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ، يَغْفِرُ اللهُ ﷻ لِأَهْلِ الأَرْضِ، إِلَّا المُشْرِكَ وَالمُشَاحِنَ**».
قال البيهقي: «هذا مرسَلٌ؛ ورُوِيَ مِن وجهٍ آخَرَ، عن مكحول، عن أبي ثَعْلبةَ الخُشَني، عن النبي ﷺ، وهو أيضًا بين مكحولٍ وأبي ثَعْلَبَةَ، مرسَل جيِّد».

وهذا مما يدُلُّ على ضعفِها ونكَارتِها.

وأيضًا: فإنَّ أصلَ هذا الحديثِ في "صحيحِ مسلِم"(١)، وليس فيه ذِكْرُ ليلةِ النصفِ مِن شعبان.

• طريقٌ آخَرُ لحديثِ عائشةَ:

أخرجه الطَّبَرانيُّ في "الدعاء" (٦٠٦)، قال: «حدَّثَنا بَكْرُ بنُ سَهْلٍ، ثنا عَمْرُو بنُ هاشمٍ البَيْرُوتيُّ، ثنا سليمانُ بنُ أبي كَرِيمةَ، عن هشامِ بنِ عُرْوةَ، عن أبيه، عن عائشةَ، رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، قالت: «كانت ليلةُ النصفِ مِن شعبانَ ليلتي...»؛ فذكَرَ الحديثَ بطولِه، وفيه: أنه قال: «**وَبِئْسَ هَاتَيْنِ الرُّكْبَتَيْنِ**(٢)؛ **مَاذَا لَقِيَتَا؟! فِي هَذِهِ اللَّيْلَةِ - النِّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ - يَنْزِلُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، فَيَغْفِرُ لِعِبَادِهِ، إِلَّا لِمُشْرِكٍ أَوْ مُشَاحِنٍ**».

فيه: سليمانُ بنُ أبي كَرِيمةَ؛ وهو منكَرُ الحديث؛ ضعَّفه أبو حاتم(٣).

قال العُقَيْليُّ: «يحدِّثُ بمناكير، ولا يتابَعُ على كثيرٍ مِن حديثِه»(٤).

وقال ابنُ عَدِيٍّ: «ولسليمانَ بنِ أبي كَرِيمةَ غيرُ ما ذكَرْتُ، وليس بالكثيرِ، وعامَّةُ أحاديثِهِ مناكيرُ، ويَروِيهِ عنه عَمْرُو بنُ هاشمٍ البَيْرُوتيُّ، وعَمْرٌو ليس به بأسٌ، ولم أَرَ للمتقدِّمِينَ فيه كلامًا، وقد تكلَّموا فيمن هو أمثَلُ منه

---

(١) "صحيح مسلم" (٩٧٤).

(٢) كذا في طبعتَيْ كتابِ "الدعاء" كلتَيْهما؛ والجادَّةُ: «وَبِئْسَ هَاتَانِ الرُّكْبَتَانِ»؛ اللهُمَّ إلا أن يكونَ في الكلامِ تحريفٌ، وينظر: التعليق على "علل ابن أبي حاتم" المسألة (٢٥)، (٧٥٩)، (١٢٠٥).

(٣) "الجرح والتعديل" (٤/١٣٨).

(٤) "الضعفاء" للعُقَيْلي (٢/١٣٨).

بكثيرٍ، ولم يتكلَّموا في سليمانَ هذا؛ لأنَّهم لم يخبُرُوا حديثَه»[١].

• طريقٌ آخَرُ:

قال ابنُ حجَرٍ في "لسانِ المِيزان" (١/ ٥٨٢) - في ترجمةِ أحمدَ بنِ كَعْبِ الذارعِ الواسِطيِّ - قال: «أخرَجَ الخطيبُ في "الرواةِ عن مالِك"؛ مِن طريقِ أبي الحسينِ بنِ المظفَّرِ، والدارَقُطْنيُّ في "غرائبِ مالِك": حدَّثنا أحمدُ بنُ محمَّدِ بنِ إسحاقَ، قالا: حدَّثَنا أحمدُ بنُ كعبٍ الواسِطيُّ، حدَّثنا محمَّدُ بنُ عبدِ الوهَّابِ بنِ مرزوقٍ الواسِطيُّ، حدَّثَنا سعيدُ بنُ عيسى، حدَّثَنا مالِكٌ، عن هشامِ بنِ عُرْوةَ، عن عَمْرةَ، عن عائشةَ؛ مرفوعًا: «**يَنْسَخُ اللهُ فِي أَرْبَعِ لَيَالٍ، الآجَالَ وَالأَرْزَاقَ: فِي لَيْلَةِ النِّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ، وَالأَضْحَى، وَالفِطْرِ، وَلَيْلَةِ عَرَفَةَ**»، ثمَّ قال[٢]: «لا يَصِحُّ، ومَن دُونَ مالِكٍ ضعفاءُ». اهـ.

قال الذهَبيُّ: «سعيدُ بنُ عيسى بنِ مَعْنٍ المَكِّيُّ، عن مالِكٍ؛ بخبَرٍ باطل، لكنَّ الإسنادَ إليه ظُلْمة»[٣].

• طريقٌ آخَرُ:

أخرجه البيهقيُّ في "الدَّعَوات الكبير" (٥٣١)، قال: «حدَّثَنا أبو عبدِ اللهِ الحافِظُ، أخبَرَني أبو صالِحٍ خلَفُ بنُ محمَّدٍ ببخارَى، حدَّثَنا صالِحُ ابنُ محمَّدٍ البغداديُّ الحافِظُ، حدَّثَنا محمَّدُ بنُ عَبَّادٍ، حدَّثني حاتمُ بنُ

---

(١) "الكامل" (٣/ ٢٦٣). وينظر: "ميزان الاعتدال" (٢/ ٢٢١).

(٢) الأقرَبُ: أنَّ قائلَ ذلك هو الدارَقُطْنيُّ - لا الخطيبُ - فقد ورَدَتْ هذه العبارةُ في "لسان الميزان" عِدَّةَ مرَّاتٍ منسوبةً له، والله أعلم.

(٣) "ميزان الاعتدال" (٢/ ١٥٤). وينظر: "لسان الميزان" (٤/ ٧٠).

إسماعيلَ المَدَنيُّ، عن نَضْرِ بنِ كَثِيرٍ، عن يحيى بنِ سعيدٍ، عن عُرْوةَ بنِ الزُّبَيْرِ، عن عائشةَ ﵂، قالت: «لمَّا كانت ليلةُ النصفِ مِن شعبانَ، انسَلَّ رسولُ اللهِ ﷺ مِن مِرْطِي، ثُمَّ قالت: واللهِ، ما كان مِرْطُنا مِن خَزٍّ ولا قَزٍّ، ولا كُرْسُفٍ ولا كَتَّانٍ ولا صُوفٍ، فقلنا: سُبْحانَ اللهِ! فمِن أيِّ شيءٍ؟ قالت: إنْ كان سَدَاهُ لَشَعَرٌ، وإنْ كانت لُحْمَتُهُ لَمِن وَبَرِ الإبِلِ، قالت: فخَشِيتُ أن يكونَ أتى بعضَ نسائِهِ، فقُمْتُ ألتمِسُهُ في البيتِ، فتقَعُ قَدَمي على قَدَمَيْهِ وهو ساجِدٌ، فحَفِظْتُ مِن قولِهِ وهو يقولُ: «**سَجَدَ لَكَ سَوَادِي وَخَيَالِي، وَآمَنَ لَكَ فُؤَادِي، أَبُوءُ لَكَ بِالنِّعَمِ، وَأَعْتَرِفُ بِالذُّنُوبِ العَظِيمَةِ، ظَلَمْتُ نَفْسِي، فَاغْفِرْ لِي؛ إِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ، أَعُوذُ بِعَفْوِكَ مِنْ عُقُوبَتِكَ، وَأَعُوذُ بِرَحْمَتِكَ مِنْ نِقْمَتِكَ، وَأَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْكَ؛ لَا أُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ، أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ**»، قالت: فما زال رسولُ اللهِ ﷺ يصلِّي قائمًا وقاعدًا حتَّى أصبَحَ، فأصبَحَ وقد اضْمَغَدَّتْ قَدَماهُ؛ فإنِّي لَأَغْمِزُها وأقولُ: بأَبِي أنتَ وأُمِّي، أَتْعَبْتَ نَفْسَكَ؛ أليس قد غفَرَ اللهُ لك ما تقدَّم مِن ذَنْبِكَ وما تأخَّر؟! أليس قد فعَلَ اللهُ بك؟! أليس؟! أليس؟! فقال: «**يَا عَائِشَةُ، أَفَلَا أَكُونُ عَبْدًا شَكُورًا؟! هَلْ تَدْرِينَ مَا فِي هَذِهِ اللَّيْلَةِ؟!**»، قالت: ما فيها يا رسولَ اللهِ؟ فقال: «**فِيهَا: أَنْ يُكْتَبَ كُلُّ مَوْلُودٍ مِنْ مَوْلُودِ بَنِي آدَمَ فِي هَذِهِ السَّنَةِ، وَفِيهَا: أَنْ يُكْتَبَ كُلُّ هَالِكٍ مِنْ بَنِي آدَمَ فِي هَذِهِ السَّنَةِ، وَفِيهَا تُرْفَعُ أَعْمَالُهُمْ، وَفِيهَا تُنَزَّلُ أَرْزَاقُهُمْ**»، فقالت: يا رسولَ اللهِ، ما مِن أحدٍ يدخُلُ الجَنَّةَ إلا برحمةِ اللهِ؟ قال: «**مَا مِنْ أَحَدٍ يَدْخُلُ الجَنَّةَ إِلَّا بِرَحْمَةِ اللهِ**»، قلتُ: ولا أنتَ يا رسولَ اللهِ؟! فوضَعَ يَدَهُ على هامَتِهِ، فقال: «**وَلَا أَنَا؛ إِلَّا أَنْ يَتَغَمَّدَنِيَ اللهُ مِنْهُ بِرَحْمَةٍ**»؛ يقولُها ثلاثَ

مَرَّاتٍ»[١].

وهذا الحديثُ مِن طريقِ نَضْرِ بنِ كَثِيرٍ، باطلٌ سندًا ومتنًا:

أمَّا سندًا: فلحالِ نَضْرِ بنِ كَثِيرٍ، وهو أبو سهلٍ السَّعْديُّ؛ قال ابنُ حِبَّانَ في "المجروحين" (٣/ ٤٩): «كان ممَّن يَروِي الموضوعاتِ عن الثقات، على قِلَّةِ روايتِه، حتى إذا سَمِعَها مَن الحديثُ صناعتُه، شَهِدَ أنها موضوعةٌ؛ لا يجوزُ الاحتجاجُ به بحال».

وأمَّا متنًا: فلأنَّ أصلَهُ في الصحيحِ مِن غيرِ هذه الألفاظ، وقد ذكَرَ الذهَبيُّ هذا الحديثَ في ترجمةِ نضرِ بنِ كَثِيرٍ[٢].

• طريقٌ آخَرُ لحديثِ عائشةَ:

أخرجه البيهقيُّ في "الشُّعَب" (٣٥٥٤)، قال: «أخبَرَنا أبو نَصْرِ بنُ قَتَادةَ، حدَّثَنا أبو منصورٍ محمَّدُ بنُ أحمدَ الأزهريُّ الهَرَويُّ، حدَّثَنا الحسينُ بنُ إدريسَ، حدَّثَنا أبو عُبَيْدِ اللهِ ابنُ أخي ابنِ وَهْبٍ، حدَّثَنا عمِّي، حدَّثَنا مُعاوِيَةُ بنُ صالِحٍ، عن العَلَاءِ بنِ الحارِثِ؛ أنَّ عائشةَ قالت: «قام رسولُ اللهِ ﷺ مِن الليلِ يصلِّي، فأطال السجودَ، حتى ظَنَنْتُ أنَّه قد قُبِضَ...»؛ فذكَرَ الحديثَ بطولِه[٣].

---

(١) وأخرجه أبو الشَّيْخ في "أخلاق النبي" (٤٨٤)، والدارَقُطْنيُّ في "النزول" (٩٣)، وأبو القاسِمِ الأَصبَهاني في "الترغيب والترهيب" (١٨٥٤)؛ مِن طريق نَضْر بن كَثِير، به.

(٢) "ميزان الاعتدال" (٤/ ٢٦٢).

(٣) وتتمَّةُ الحديثِ: «فلمَّا رأيتُ ذلك، قُمْتُ حتى حَرَّكْتُ إبهامَهُ، فتَحَرَّكَ، فرَجَعْتُ، فلمَّا رفَعَ رأسَهُ مِن السجودِ، وفرَغَ مِن صلاتِهِ، قال: «**يَا عَائِشَةُ - أَو يَا حُمَيْرَاءُ - أَظَنَنْتِ أَنَّ النَّبِيَّ خَاسَ بِكِ؟**»، قلتُ: لا واللهِ يا رسولَ اللهِ؛ ولكنَّني ظَنَنْتُ أنَّكَ قُبِضْتَ لطُولِ سجودِكَ، فقال: «**أَتَدْرِينَ أَيُّ لَيْلَةٍ هَذِهِ؟**»، قلتُ: اللهُ ورسولُهُ أعلَمُ، =

ثم قال البيهقيُّ بعده: «قلتُ: هذا مرسَلٌ جيِّدٌ، ويَحتمِلُ أن يكونَ العَلَاءُ ابنُ الحارِثِ أَخَذَهُ مِن مكحولٍ، واللهُ أعلم، وقد رُوِيَ في هذا البابِ أحاديثُ مناكيرُ، رواتُها قومٌ مجهولون، قد ذكَرْنا في "كتابِ الدَّعَواتِ" منها حديثَيْن».

• **طريقٌ آخَرُ:**

أخرجه البيهقيُّ في "الشُّعَب" (٣٥٥٦)، قال: «أخبَرَنا أبو عبدِ اللهِ الحافِظُ، ومحمَّدُ بنُ موسى، قالا: حدَّثَنا أبو العَبَّاسِ محمَّدُ بنُ يعقوبَ، حدَّثَنا محمَّدُ بنُ عيسى بنِ حَيَّانَ المَدَائنيُّ، حدَّثَنا سَلَّامُ بنُ سليمانَ، أخبَرَنا سَلَّامٌ الطويلُ، عن وُهَيْبٍ المَكِّيِّ، عن أبي رُهْمٍ؛ أنَّ أبا سعيدٍ الخُدْريَّ دخَلَ على عائشةَ، فقالت له عائشةُ: «يا أبا سعيدٍ، حَدِّثني بشيءٍ سَمِعْتَهُ مِن رسولِ اللهِ ﷺ، وأحدِّثُكَ بما رأيتُهُ يَصنَعُ، قال أبو سعيدٍ: كان رسولُ اللهِ ﷺ ...»، فذكَرَ حديثًا طويلًا، وفيه: أنَّ النبيَّ ﷺ قال لعائشةَ: «**هَذِهِ اللَّيْلَةُ لَيْلَةُ النِّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ، وَلِلهِ فِيهَا عُتَقَاءُ مِنَ النَّارِ...**» الحديثَ.

قال البيهقيُّ بعدَه: «هذا إسنادٌ ضعيفٌ، ورُوِيَ مِن وجهٍ آخَرَ».

قلتُ: فيه:

- محمَّدُ بنُ عيسى بنِ حَيَّانَ المَدَائنيُّ؛ وهو متروكُ الحديث[(١)].

- وسَلَّامُ بنُ سليمانَ بنِ سَوَّارٍ الثَّقَفيُّ المَدَائنيُّ الضريرُ، أبو العَبَّاسِ

= قال: «**هَذِهِ لَيْلَةُ النِّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ، إِنَّ اللهَ ﷿ يَطَّلِعُ عَلَى عِبَادِهِ فِي لَيْلَةِ النِّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ، فَيَغْفِرُ لِلْمُسْتَغْفِرِينَ، وَيَرْحَمُ الْمُسْتَرْحِمِينَ، وَيُؤَخِّرُ أَهْلَ الحِقْدِ كَمَا هُمْ**».
قال الأَزْهَريُّ: «قولُهُ: «قد خاسَ بِكِ»؛ يقالُ للرجلِ؛ إذا غدَرَ بصاحِبِهِ، فلم يُؤتِهِ حقَّه: قد خاسَ به».

(١) ينظر: "ميزان الاعتدال" (٣/ ٦٧٨)، و"لسان الميزان" (٧/ ٤٢٨).

الأعمى؛ وهو منكَرُ الحديث[١].

- وسَلَّامُ بنُ سَلْمٍ أبو سليمانَ التَّمِيميُّ السَّعْديُّ المَدَائنيُّ، المعروفُ بسَلَّامٍ الطويلِ؛ وهو منكَرُ الحديث[٢].

• **طريقٌ آخَرُ:**

أخرجه البيهقيُّ في "الدَّعَوات الكبير" (٥٣١)، قال: «حدَّثَنا أبو عبدِ اللهِ الحافِظُ، حدَّثَنا أبو جعفرٍ محمَّدُ بنُ صالِحِ بنِ هانئٍ، حدَّثَنا إبراهيمُ ابنُ إسحاقَ الغَسِيليُّ، حدَّثَنا وَهْبُ بنُ بقيَّةَ، أخبَرَنا سعيدُ بنُ عبدِ الكريمِ الواسِطيُّ، عن أبي النُّعْمانِ السَّعْديِّ، عن أبي رَجَاءٍ العُطَارِديِّ، عن أنسِ بنِ مالِكٍ رضي الله عنه، قال: «بعَثَني النبيُّ ﷺ إلى مَنزِلِ عائشةَ رضي الله عنها في حاجةٍ، فقلتُ لها: أَسْرِعِي؛ فإنِّي ترَكْتُ رسولَ اللهِ ﷺ يحدِّثُهم عن ليلةِ النصفِ مِن شعبانَ، فقالت: يا أُنَيْسُ! اجلِسْ حتَّى أحدِّثَكَ بحديثِ ليلةِ النصفِ مِن شعبانَ؛ إنَّ تلكَ الليلةَ كانت ليلتي مِن رسولِ اللهِ ﷺ...» الحديثَ.

ورواه ابنُ بِشْرانَ في "أماليه" (١٤١٦) مِن طريقِ عبدِ اللهِ بنِ الجَرَّاحِ، ثنا سعيدُ بنُ عبدِ الكريمِ الواسِطيُّ، به.

• **درَجةُ الحديث:**

هذا الحديثُ لا يَصِحُّ؛ وذلك لما يلي:

أوَّلاً: فيه: إبراهيمُ بنُ إسحاقَ الغَسِيليُّ، تُكُلِّمَ فيه؛ قال ابنُ حِبَّانَ:

---

(١) ينظر: "الكامل" (٣/ ٣٠٩ - ٣١٣)، و"تهذيب الكمال" (١٢/ ٢٨٦٦ - ٢٨٧).

(٢) ينظر: "التاريخ الكبير" (٤/ ١٣٣)، و"الجرح والتعديل" (٤/ ٢٦٠)، و"المجروحين" (١/ ٣٣٩ - ٣٤٠)، و"الكامل" لابن عدي (٣/ ٢٩٩ - ٣٠٢).

«كان يَقلِبُ الأخبارَ، ويَسرِقُ الحديثَ»، إلى أن قال: «فالاحتياطُ في أمرِهِ: الاحتجاجُ بما وافَقَ الثقاتِ مِن الأخبارْ، وتَرْكُ ما انفرَدَ مِن الآثارْ»(١).

ثانيًا: فيه: سعيدُ بنُ عبدِ الكريمِ، متروك(٢).

ثالثًا: فيه: أبو النُّعْمانِ السَّعْديُّ، مجهول(٣).

• طريقٌ آخَرُ:

أخرجه الحسَنُ بنُ عليٍّ الجَوْهَريُّ في "أماليه" [مجلسانِ مِن أمالي الجَوْهَريِّ] (٩)، قال: «أخبَرَنا عبدُ العزيزِ بنُ جعفرِ بنِ محمَّدٍ الخِرَقيُّ(٤)، قراءةً عليه في سِكَّةِ غَزْوانَ، في شَوَّالٍ مِن سنةِ ثلاثٍ وسبعينَ وثلاثِ مِئَةٍ وأنا حاضرٌ أَسمَعُ، قال: حدَّثَنا محمَّدٌ - هو: ابنُ محمَّدِ بنِ سليمانَ الباغَنْديُّ - قال: حدَّثَنا إبراهيمُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ حاتمٍ، قال: حدَّثَنا عليُّ بنُ ثابتٍ الجَزَريُّ مولى بني هاشمٍ، قال: أخبَرَني عَمْرُو بنُ عبدِ اللهِ، عن مطرِّفِ ابنِ طَرِيفٍ، عن عامرٍ الشَّعْبيِّ، عن مسروقٍ، عن عائشةَ رضي الله عنها، عن النبيِّ ﷺ، قال: «**إِنَّ اللهَ تَعَالَى لَيْلَةَ النِّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ يُعْتِقُ مِنَ النَّارِ عَدَدَ شَعْرِ - يَعْنِي: غَنَمَ كَلْبٍ - وَيُنْزِلُ أَرْزَاقَ السَّنَةِ، وَيَكْتُبُ الحَاجَّ، وَلا يَتْرُكُ أَحَدًا إِلَّا**

(١) "المجروحين" (١/ ١١٩ - ١٢٠).
(٢) ينظر: "العلل المتناهية" (٢/ ٥٥٨ - ٥٥٩)، و"ميزان الاعتدال" (٢/ ١٤٩ - ١٥٠)، و"تخريج أحاديث الكشَّاف" (٣/ ٢٦٣).
(٣) قال البيهقي: «في هذا الإسنادِ بعضُ مَن يُجهَل».
(٤) تحرَّف في هذا الموضعِ مِن "أمالي الجَوْهَريّ" إلى: «الجريري»، وهو على الصوابِ في رقم (٧) منها، وكذلك في "المشيخة البغدادية" - مخطوط (٢/ ٥٠ رقم ٥١). وتنظر ترجمتُهُ في "تاريخ بغداد" (١٢/ ٢٣٥).

غَفَرَ لَهُ، إِلَّا قَاطِعَ رَحِمٍ، أَوْ مُشْرِكًا، أَوْ مُشَاحِنًا».

قلتُ: وهذا لا يَصِحُّ؛ فيه: «عَمْرُو بنُ عبدِ اللهِ»، وفي "المَشْيَخة البغداديَّة"[(١)]: «عَمْرٌو أبو عبدِ اللهِ»؛ وهو مجهولٌ لا يُعرَفُ، وقد تفرَّد به عن مطرِّفِ بنِ طَرِيف.

وهذه روايةٌ منكَرةٌ مركَّبةُ الإسنادِ على الثقات، ولا تُعرَفُ عند الحُفَّاظِ الأثبات، ولم يذكُرْها أهلُ المصنَّفاتِ ممَّن خرَّجوا تلك الطُّرُقَ عن عائشةَ، ولم يَرْوِ هذا الحديثَ عن مطرِّفٍ إلا عَمْرُو بنُ عبدِ اللهِ - وقيل: عَمْرٌو أبو عبدِ اللهِ - ولم يَرْوِهِ عنه إلا عليُّ بنُ ثابتٍ الجَزَريُّ، ولا عن الجَزَريِّ إلا إبراهيمُ بنُ عبدِ الله، ولا عنه إلا محمَّدُ بنُ محمَّدِ بنِ سليمانَ الباغَنْديُّ، ولا عنه إلا عبدُ العزيزِ بنُ جعفرِ بنِ محمَّدٍ الخِرَقيّ.

وفي "المَشْيَخةِ البغداديَّةِ": عن محمَّدِ بنِ سليمانَ الباغَنْديِّ[(٢)]؛ يعني: يكونُ عن والدِهِ مباشَرةً، وليس عن الابن.

• **طريقٌ آخَرُ:**

أخرجه ابنُ عساكِرَ في "تاريخ دِمَشْقَ" (٣٦/ ١٩٥)، قال: «أخبَرَنا أبو القاسِمِ نَصْرُ بنُ أحمدَ، وأبو العشائِرِ محمَّدُ بنُ خَلِيلِ بنِ فارِسٍ، قالا: نا أبو الفرَجِ الإسفَرَايينيُّ، أنا أبو القاسِمِ عليُّ بنُ محمَّدِ بن عليٍّ الفارِسيُّ بمِصْرَ، أنا أبو أحمدَ عبدُ اللهِ بنُ محمَّدِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ الناصِحِ بنِ شُجاعِ ابنِ المفسِّرِ الفقيهِ بمِصْرَ، نا أبو الجَهْمِ عَمْرُو بنُ حازمٍ القُرَشيُّ، نا سليمانُ

(١) "المشيخة البغدادية" لأبي طاهِرٍ السِّلَفي - مخطوط (٢/ ٥٠ رقم ٥١).
(٢) "المشيخة البغدادية" - مخطوط (٢/ ٥٠ رقم ٥١).

ابنُ عبدِ الرحمنِ، نا عبدُ الحميدِ بنُ عَدِيٍّ الجُهَنيُّ، عن عبدِ الرؤوفِ بنِ عثمانَ، عن أخيهِ يَزيدَ بنِ عثمانَ، عن عائشةَ؛ أنها قالت: كان رسولُ اللهِ ﷺ يدعو وهو ساجِدٌ ليلةَ النصفِ مِن شعبانَ؛ يقولُ: «**أَعُوذُ بِعَفْوِكَ مِنْ عِقَابِكَ، وَأَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْكَ؛ جَلَّ وَجْهُكَ**»[(١)]، وقال: «**أَمَرَنِي جِبْرِيلُ أَنْ أُرَدِّدَهُنَّ فِي سُجُودِي، فَتَعَلَّمْتُهُنَّ وَعَلَّمْتُهُنَّ**».

• **درَجةُ الحديث:**

هذا الحديثُ لا يَصِحُّ؛ وذلك لما يلي:

أوَّلاً: فيه: يَزِيدُ بنُ عثمانَ؛ وهو لا يُعرَفُ بالروايةِ عن عائشة.

وقد جاء في "تاريخ دِمَشْقَ" لابنِ عساكِرَ أيضًا (٣١/ ٢٢٠)؛ مِن طريقِ عبدِ الحميدِ بنِ عَدِيٍّ، قال: حدَّثَنا - وقال ابنُ أبي الحديدِ[(٢)]: حدَّثني - يَزيدُ بنُ عثمانَ، عن عبدِ اللهِ بنِ عُمَرَ بنِ عبدِ العزيزِ - عن أبيهِ - قال: «كان يقولُ لنا: يا بُنَيَّ، ذَكِّرُوني آيةَ الأربعِينَ؛ فإنْ كنتُ أذكُرُها، زِدتُّمُوني ذِكْرًا، وإنْ كنتُ قد نَسِيتُها، ذَكَّرْتُمُوني: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَبَلَغَ أَرۡبَعِينَ سَنَةٗ﴾ [الأحقاف: ١٥] ».

وهذا يُفِيدُ: أنه لم يُدرِكْ عائشةَ رضي الله عنها.

ثانيًا: فيه أيضًا: عبدُ الرؤوفِ بنُ عثمانَ؛ وهو مجهولٌ؛ قال ابنُ

---

(١) في مطبوعة "تاريخ دمشق": «جهل وَجْهك»؛ وهو تحريفٌ قبيح، وهو على الصوابِ في "مختصَر تاريخ دمشق" لابن منظور (١٥/ ١٠٨)، و"كنز العمال" (٣٨٢٩٠).

(٢) هو: شيخُ الحافِظِ ابنِ عساكِرَ.

عساكِرَ: «أظُنُّهُ دِمَشْقيًّا، حدَّث عن أخيهِ يَزِيدَ بنِ عثمانَ، روَى عنه عبدُ الحميدِ بنُ عَدِيٍّ الجُهَنيُّ الدِّمَشْقيُّ»[1]، ثم ساق له هذا الحديثَ الذي تقدَّم.

(١) "تاريخ دمشق" (٣٦/ ١٩٤).

الحديثُ الرابعُ
حديثُ أبي بكرٍ الصِّدِّيقِ رضي الله عنه

أخرجه البَزَّارُ (١/٢٠٦ - ٢٠٧)، قال: «حدَّثَنا عَمْرُو بنُ مالِكٍ، قال: نا عبدُ اللهِ بنُ وَهْبٍ، قال: نا عَمْرُو بنُ الحارِثِ، قال: حدَّثني عبدُ الملكِ ابنُ عبدِ الملكِ، عن مُصعَبِ بنِ أبي ذِئْبٍ، عن القاسِمِ بنِ محمَّدٍ، عن أبيه أو عمِّه، عن أبي بكرٍ، قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «**إِذَا كَانَ لَيْلَةُ النِّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ، يَنْزِلُ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا، فَيَغْفِرُ لِعِبَادِهِ إِلَّا مَا كَانَ مِنْ مُشْرِكٍ أَوْ مُشَاحِنٍ لِأَخِيهِ**»[(١)].

ثم قال البَزَّارُ: «وهذا الحديثُ لا نَعلَمُهُ يُروَى عن أبي بكرٍ إلا مِن هذا الوجهِ، وقد رُوِيَ عن غيرِ أبي بكرٍ، وأعلى مَن رواه عن النبيِّ ﷺ: أبو بكرٍ - وإنْ كان في إسنادِهِ شيءٌ - فجلالةُ أبي بكرٍ تحسِّنُهُ، وعبدُ الملكِ بنُ عبدِ الملكِ ليس بمعروفٍ، وقد روَى هذا الحديثَ أهلُ العلمِ ونقَلُوهُ واحتمَلُوهُ؛ فذكَرْناهُ لذلك».

---

(١) وأخرجه أيضًا أبو سعيدٍ الدارِميُّ في "الرد على الجَهْمية" (١٣٦)، والعُقَيْلي في "الضعفاء" (٣/٢٩)، وابن عَدِيّ في "الكامل" (٥/٣٠٩)، وابن أبي عاصم في "السُّنَّة" (٥٠٩)، والبيهقي في "الشُّعَب" (٣٥٤٦ - ٣٥٤٨).
وعلَّقه ابن خُزَيْمة في "التوحيد" (٤٨)، ثم وصَلَهُ، قال: «روَى عَمْرُو بنُ الحارِثِ؛ أنَّ عبدَ المَلِكِ حدَّثه، عن المُصعَب بن أبي ذِئْب، عن القاسم بن محمَّد، عن أبيه، أو عمِّه، عن جَدِّه، عن رسول الله ﷺ؛ أنه قال... الحديثَ. ثم قال ابنُ خُزَيْمةَ: «حدَّثناه أحمدُ بنُ عبدِ الرحمنِ بنِ وَهْبٍ، قال: حدَّثني عَمْرُو ابنُ الحارث».

• **بيانُ طُرُقِ الحديث:**

اضطرَبَ فيه عبدُ المَلِكِ بنُ عبدِ المَلِك:

فمَرَّةً: رواه بالشكِّ: عن مُصعَبِ بنِ أبي ذِئْب، عن القاسِمِ بنِ محمَّدٍ، عن أبيه أو عمِّه، عن جَدِّهِ أبي بكرٍ الصِّدِّيقِ... الحديثَ.

ورواه مَرَّةً: بالشكِّ أيضًا[1]: عن مُصعَبِ بنِ أبي ذِئْب، عن القاسِمِ بنِ محمَّدٍ، عن عمِّه أو غيرِهِ، عن أبي بكرٍ الصِّدِّيقِ... الحديثَ.

ورواه أيضًا، لكنْ دون شكٍّ: عن مُصعَبِ بنِ أبي ذِئْبٍ، عن القاسِمِ بنِ محمَّدِ بنِ أبي بكرٍ، عن عَمِّهِ، عن جَدِّهِ أبي بكرٍ الصِّدِّيقِ... الحديثَ[2].

• **درَجةُ الحديث:**

هذا الحديثُ لا يَصِحُّ؛ فيه: عبدُ الملكِ بنُ عبدِ الملكِ؛ وهو منكَرُ الحديث:

قال البخاريُّ: «عبدُ الملكِ بنُ عبدِ الملكِ، عن مُصعَبِ بنِ أبي ذِئْبٍ، عن القاسِمِ، عن أبيه؛ روَى عنه عمرُو بنُ الحارِثِ؛ فيه نظَرٌ»[3].

---

(١) أخرجه الفاكِهي في "أخبار مكة" (٣/ ٨٥)، وأخرجه ابن عَدِيّ في "الكامل" (٥/ ٣٠٩) عن محمَّد بن جعفرٍ الإمام؛ كلاهما (الفاكِهيُّ، ومحمَّدُ بنُ جعفرٍ) عن يعقوب ابن حُمَيْد، حدَّثنا عبد الله بن وَهْب، أخبَرَني عَمْرو بن الحارث، عن عبد الملك بن عبد الملك، به.

(٢) أخرجه البيهقي في "الشُّعَب" (٣٥٤٧) مِن طريق جعفر بن أحمد الحافظ، عن يعقوب بن حُمَيْد بن كاسِب، حدَّثنا عبد الله بن وَهْب، عن عَمْرو بن الحارث، عن عبد الملك بن عبد الملك، به.

(٣) "التاريخ الكبير" (٥/ ٤٢٤).

قلتُ: وتقدَّم حديثُهُ حديثُ: «ليلةِ النصفِ مِن شعبانَ».

قلتُ: وأعلَّه ابنُ خُزَيْمةَ في "توحيدِه"؛ فعلَّقه، ثم وصَلَهُ؛ وذلك مِن عادتِهِ إذا علَّق المتنَ، وساق الإسنادَ، إنما يريدُ إعلالَ الخبَرِ وعدَمَ تصحيحِه؛ فهو علامةٌ على أنه ليس على شرطِهِ؛ كما نصَّ على ذلك ابنُ حجَرٍ[(١)].

وتقدَّم كلامُ البَزَّارِ بعد الحديثِ: «وهذا الحديثُ لا نَعلَمُهُ يُروَى عن أبي بكرٍ إلا مِن هذا الوجهِ...»، إلخ[(٢)].

وقال أيضًا في موضعٍ آخَرَ[(٣)]: «وهذه الأحاديثُ التي ذكَرْتُ عن محمَّدِ ابنِ أبي بكرٍ، عن أبيه، في بعضِ أسانيدِها ضعفٌ، وهي عندي - واللهُ أعلم - مما لم يَسمَعْها محمَّدُ بنُ أبي بكرٍ مِن أبيه؛ لصِغَرِه، ولكنْ حدَّث بها قومٌ مِن أهلِ العلمِ، فذكَرْنا وبيَّنا العِلَّةَ فيها، وأبو بكرٍ رضي الله عنه كان مِن أعلمِ الخلقِ برسولِ اللهِ ﷺ، وأقدَمِهم له صُحْبةً، ولكنْ إنما بَقِيَ بعد رسولِ اللهِ ﷺ اليسيرَ، وكان مشغولًا - رحمةُ اللهِ عليه - فلذلك قَلَّ حديثُهُ عن رسولِ اللهِ ﷺ؛ على أنه قد روَى عنه أحاديثَ كثيرةً؛ فبعضُها مراسيلُ، فترَكْناها لإرسالِها، وبعضُها كانت مناكيرَ، فترَكْناها، وإنما أتى نُكْرُها مِن قِبَلِ الرجالِ الذين روَوْا ذلك، وفيها أحاديثُ ليس لها أسانيدُ، فترَكْنا ذلك».

وقال العُقَيْليُّ في "الضعفاء" - في ترجمةِ عبدِ الملكِ -: «وفي النزولِ

---

(١) في "إتحاف المَهَرة" (٢/ ٣٦٥ و٤٦٨)، (٥/ ٤٢٩). وينظر: "كتاب التوحيد" لابن خُزَيْمةَ (١/ ٣٢٥ - ٣٢٧).

(٢) "مسند البزَّار" (١/ ٢٠٧).

(٣) (١/ ١٥٨).

في ليلةِ النصفِ مِن شعبانَ أحاديثُ، فيها لِينٌ، والروايةُ في النزولِ في كلِّ ليلةٍ أحاديثُ ثابتةٌ صِحَاحٌ؛ فليلةُ النصفِ مِن شعبانَ داخلةٌ فيها؛ إنْ شاء الله»[(١)].

وقال ابنُ عَدِيٍّ في "الكامل": «وعبدُ الملكِ بنُ عبدِ الملكِ معروفٌ بهذا الحديثِ، ولا يَروِيهِ عنه غيرُ عمرِو بنِ الحارِثِ؛ وهو حديثٌ منكَرٌ بهذا الإسناد»[(٢)].

وقال ابنُ حِبَّانَ في "المجروحين": «عبدُ الملكِ بنُ عبدِ الملكِ، عن مُصعَبِ بنِ أبي ذِئبٍ، يَروِي عن القاسِمِ، عن أبيه؛ روى عنه عَمْرُو بنُ الحارِثِ، منكَرُ الحديثِ جِدًّا؛ يَروِي ما لا يتابَعُ عليه؛ فالأَوْلى في أمرِهِ تركُ ما انفرَدَ به مِن الأخبار»[(٣)].

قلتُ: ومُصعَبُ بنُ أبي ذئبٍ فيه جَهَالةٌ، وقد تفرَّد به عن القاسِمِ، والقاسِمُ مِن الأئمَّةِ الثقات؛ فكيف يتفرَّدُ مُصعَبٌ بهذا الخبَرِ دون سائرِ أصحابِ القاسِمِ الثقات؟!

---

(١) "الضعفاء" (٣/ ٢٩).

(٢) "الكامل" (٥/ ٣٠٩).

(٣) "المجروحين" (٢/ ١٣٦).

الحديثُ الخامسُ
حديثُ أبي مُوسَى الأَشْعَرِيِّ ﵁

أخرجه ابنُ ماجه (١٣٩٠)، قال: «حدَّثَنا راشدُ بنُ سعيدِ بنِ راشدٍ الرَّمْليُّ، قال: حدَّثَنا الوليدُ، عن ابنِ لَهيعةَ، عن الضحَّاكِ بنِ أيمَنَ، عن الضحَّاكِ بنِ عبدِ الرحمنِ بنِ عَرْزَبٍ، عن أبي موسى الأَشْعريِّ، عن رسولِ اللهِ ﷺ، قال: «**إِنَّ اللهَ لَيَطْلُعُ فِي لَيْلَةِ النِّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ، فَيَغْفِرُ لِجَمِيعِ خَلْقِهِ، إِلَّا لِمُشْرِكٍ أَوْ مُشَاحِنٍ**».

ثم قال ابنُ ماجه: «حدَّثَنا محمَّدُ بنُ إسحاقَ، حدَّثَنا أبو الأسوَدِ النَّضْرُ ابنُ عبدِ الجَبَّارِ، حدَّثَنا ابنُ لَهيعةَ، عن الزُّبَيْرِ بنِ سُلَيْمٍ، عن الضحَّاكِ بنِ عبدِ الرحمنِ، عن أبيه، قال: سمعتُ أبا موسى، عن النبيِّ ﷺ؛ نحوَهُ».

• **بيانُ طُرُقِ الحديث:**

اضطرَبَ في هذا الحديثِ ابنُ لَهيعةَ اضطرابًا شديدًا:

فرواه الوليدُ بنُ مسلِمٍ؛ كما سبَقَ عندَ ابنِ ماجه.

وخالفه: مَرْوانُ بنُ محمَّدٍ[1]، وأبو الأسوَدِ النَّضْرُ بنُ عبدِ الجَبَّارِ[2]،

---

(١) أخرجه اللالَكَائي في "شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة" (٧٦٣) مِن طريق صَفْوان بن صالح الدِّمَشْقي، عن مَرْوان بن محمَّد، به.

(٢) أخرجه ابن ماجه (١٣٩٠)، والبيهقي في "شعب الإيمان" (٣٥٥٣)؛ من طريق محمَّد بن إسحاق الصاغاني، والدارَقُطْنيُّ في "النزول" (٩٤) من طريق الربيع بن سليمان الجِيزي، وابنُ عساكِرَ في "تاريخ دمشق" (١٨/٣٢٧) من طريق حُمَيْد بن زَنْجَوَيْه؛ جميعُهم (الصاغاني، والربيع، وابن زَنْجَوَيْه) عن أبي الأسوَدِ النَّضْر بن عبد الجبَّار، به.

عن ابنِ لَهِيعةَ، عن الزُّبَيْرِ بنِ سُلَيْمٍ[(١)]، عن الضحَّاكِ بنِ عبدِ الرحمن، عن أبيه، عن أبي موسى... الحديثَ.

ورواه أيضًا: أبو الأسوَدِ[(٢)]، عن ابن لَهِيعةَ، عن الرَّبِيعِ بنِ سليمانَ، عن الضحَّاكِ بنِ عبدِ الرحمن، عن أبيه، عن أبي موسى... الحديثَ.

ورواه الحسَنُ بنُ موسى[(٣)]، عن ابنِ لَهِيعةَ، قال: حدَّثَنا حُيَيُّ بنُ عبدِ اللهِ، عن أبي عبدِ الرحمنِ الحُبُلِيِّ، عن عبدِ اللهِ بنِ عَمْرٍو، مرفوعًا.

ورواه أبو صالِحٍ الحَرَّانيُّ عبدُ الغَفَّارِ بنُ داودَ[(٤)]، قال: أخبَرَنا عبدُ اللهِ ابنُ لَهِيعةَ، عن عبدِ الرحمنِ بنِ زيادِ بنِ أَنْعُمٍ، عن عُبَادةَ بنِ نُسَيٍّ، عن كَثِيرِ ابنِ مُرَّةَ، عن عَوْفِ بنِ مالِكٍ، مرفوعًا.

ثانيًا: فيه أيضًا: عبدُ الرحمنِ بنُ عَرزَبٍ الأَشْعَريُّ، وقيل: ابنُ عَرزَمٍ؛ وهو مجهول[(٥)].

وذكره ابنُ الجَوْزيِّ في "العلل المتناهية" (٢/ ٥٦٢)، وقال: «هذا حديثٌ لا يَصِحُّ، وابنُ لَهِيعةَ ذاهِبُ الحديث».

وقال المِزِّيُّ: «روَى عن: أبي موسى الأَشْعَرِيِّ، في فضلِ ليلةِ النصفِ مِن شعبانَ، روَى عنه: ابنُهُ الضحَّاكُ بنُ عبدِ الرحمنِ بنِ عَرزَبٍ، وفي إسنادِ

(١) في "شرح أصول الاعتقاد": «الزُّبَيْر بن سليمان».
(٢) أخرجه ابن أبي عاصم في "السُّنَّة" (٥١٠) عن محمَّد بن مِسْكِين، ثنا أبو الأسوَد، به.
(٣) أخرجه أحمد (٦٦٤٢) عن الحسَن بن موسى، به.
(٤) أخرجه البزَّار (٢٧٥٤) عن أحمد بن منصور، قال: أخبَرَنا أبو صالحٍ الحَرَّانيُّ - يعني: عبد الغفَّار بن داود - به.
(٥) ينظر: "تهذيب الكمال" (١٧/ ٢٨٠).

حديثِهِ اختلافٌ، قد ذكَرْناهُ في ترجمةِ الزُّبَيْرِ بنِ سُلَيْمٍ»[(١)].

قلتُ: والزُّبَيْرُ بنُ سُلَيْمٍ مجهولٌ[(٢)].

ثالثًا: فيه أيضًا: الضحَّاكُ بنُ أَيْمَنَ الكَلْبيُّ مِن بني عَوْفٍ:

قال المِزِّيُّ: «الضحَّاكُ بنُ أيمَنَ، روَى عن الضحَّاكِ بنِ عبدِ الرحمنِ بنِ عَرزَبٍ، عن أبي موسى؛ في فضلِ ليلةِ النصفِ مِن شعبانَ، وروَى عنه عبدُ اللهِ بنُ لَهِيعةَ؛ وهو حديثٌ مختلَفٌ في إسنادِه»[(٣)].

وقال ابنُ حَجَرٍ: «قرأتُ بخطِّ الذهَبيِّ: «لا يُدرَى مَن هو؟!»[(٤)].

وقال الذهَبيُّ: «الضحَّاكُ بنُ أيمَنَ: عن الضحَّاكِ بنِ عبدِ الرحمنِ، وعنه: ابنُ لَهِيعةَ، لم يثبُتْ»[(٥)].

قلتُ: أي: لم تثبُتْ روايةُ ابنِ لَهِيعةَ عن الضحَّاك.

- **درَجةُ الحديث**:

هذا الحديثُ لا يَصِحُّ؛ لاضطرابِ ابنِ لَهِيعةَ فيه؛ مما يدُلُّ على سوءِ حفظِه، وعدَمِ ضبطِه، وفيه أيضًا غيرُ عِلَّةٍ قادحةٍ؛ كما تقدَّم ذكرُها.

---

(١) المصدر السابق.

(٢) ينظر: "تهذيب الكمال" (٩/ ٣٠٨)، و"ميزان الاعتدال" (٢/ ٦٧)، و"المغني في الضعفاء" (٢١٧١)، و"تقريب التهذيب" (١٩٩٦).

(٣) "تهذيب الكمال" (١٣/ ٢٥٩).

(٤) "تهذيب التهذيب" (٢/ ٢٢١).

(٥) "الكاشف" (٢٤٢٦).

الحديثُ السادسُ
حديثُ أبي ثَعْلَبَةَ الخُشَنيِّ رضي الله عنه

أخرجه ابنُ أبي عاصمٍ في "السُّنَّة" (٥١١)، قال: «ثنا عَمْرُو بنُ عثمانَ، ثنا محمَّدُ بنُ حَرْبٍ، عن الأحوَصِ بنِ حَكِيمٍ، عن مُهاصِرِ بنِ حَبِيبٍ، عن أبي ثَعْلَبَةَ، عن النبيِّ ﷺ، قال: «**إِذَا كَانَ لَيْلَةُ النِّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ، يَطْلُعُ اللهُ عز وجل إِلَى خَلْقِهِ، فَيَغْفِرُ لِلْمُؤْمِنِينَ، وَيَتْرُكُ أَهْلَ الضَّغَائِنِ، وَأَهْلَ الحِقْدِ بِحِقْدِهِمْ**».

• **بيانُ طُرُقِ الحديث:**

رواه محمَّدُ بنُ حَرْبٍ[(١)]، وبِشْرُ بنُ عُمَارةَ الخَثْعَميُّ[(٢)]، عن الأحوَصِ ابنِ حَكِيمٍ، عن مُهاصِرِ بن حَبِيبٍ[(٣)]، عن أبي ثَعْلَبَةَ... الحديثَ.

وخالَفَهما عيسى بنُ يُونُسَ[(٤)]؛ فرواه عن الأحوَصِ بنِ حَكِيمٍ، عن حَبِيبِ بنِ صُهَيْبٍ، عن أبي ثَعْلَبَةَ الخُشَنيِّ، به.

---

(١) أخرجه ابن أبي عاصم في "السُّنَّة" (٥١١)، والدارَقُطْني في "النزول" (٨٠)؛ مِن طريق عَمْرو بن عثمان، واللالَكَائيُّ في "شرح أصول الاعتقاد" (٧٦٠) مِن طريق الرَّبيع بن رَوْح؛ كلاهما (عَمْرو، والربيع) عن محمد بن حَرْب، به.

(٢) أخرجه ابن قانِع في "معجم الصحابة" (١/ ١٦٠) من طريق أبي بلالٍ الأشعريِّ، عن بِشْر بن عُمَارةَ الخَثْعَمي، به.

(٣) اختُلِفَ في اسمِهِ بين: «مهاجر»، و«مهاصر».

(٤) أخرجه الطَّبَراني في "الكبير" (٢٢/ ٢٢٤ رقم ٥٩٣) من طريق علي بن بَحْر، والدارَقُطْنيُّ في "النزول" (٧٨) من طريق عبد الله بن عبد الصَّمَد بن أبي خِدَاش، وفي (٧٩) من طريق عَمْرو بن عيسى بن يونس؛ كلُّهم عن عيسى بن يونس، به.

وخالَفَهم عبدُ الرحمنِ بنُ محمَّدٍ المُحارِبيُّ[(١)]؛ فرواه عن الأحوَصِ بنِ حَكِيم، عن المُهاصِرِ بنِ حَبِيبٍ، عن مكحولٍ، عن أبي ثَعْلَبَةَ الخُشَنيِّ؛ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال: «**إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ يَطْلُعُ إِلَى عِبَادِهِ لَيْلَةَ النِّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ، فَيَغْفِرُ لِلْمُؤْمِنِينَ، وَيُمْلِي لِلْكَافِرِينَ، وَيَدَعُ أَهْلَ الحِقْدِ بِحِقْدِهِمْ حَتَّى يَدَعُوهُ**».

• **درَجةُ الحديث**:

هذا الحديثُ لا يَصِحُّ؛ فيه: الأحوَصُ بنُ حَكِيم بنِ عُمَيْرٍ الحِمْصيُّ، وقيل: الدِّمَشْقيُّ، والأوَّلُ أصَحُّ، وهو ضعيفُ الحديث، لا يُحتَجُّ به، وقد اضطرَبَ فيه[(٢)].

وقد سُئِلَ الدارَقُطْنيُّ في "العلل"، عن حديثِ حَبِيبِ بنِ صُهَيْبٍ، عن أبي ثَعْلَبَةَ الخُشَنيِّ، قال رسولُ اللهِ ﷺ: «**إِنَّ اللهَ تَعَالَى يَطْلُعُ إِلَى عِبَادِهِ فِي لَيْلَةِ النِّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ، فَيَغْفِرُ لِلْمُؤْمِنِينَ، وَيُمْلِي لِلْكَافِرِينَ، وَيَدَعُ أَهْلَ الحِقْدِ لِحِقْدِهِمْ، حَتَّى يَدَعُوهُ**»؟:

فقال: يَروِيهِ الأحوَصُ بنُ حَكِيمٍ، واختُلِفَ عنه:

---

(١) أخرجه الطَّبَراني في "الكبير" (٢٢/ ٢٢٣ رقم ٥٩٠) مِن طريق محمَّد بن آدَمَ المِصِّيصي، والدارَقُطْنيُّ في "النزول" (٨١)، والبيهقيُّ في "شعب الإيمان" (٣٥٥١)؛ مِن طريق محمد بن إسماعيل الأَحْمَسي، والدارَقُطْنيُّ في "النزول" (٨١) مِن طريق عبد الله بن عُمَر بن أَبَانٍ؛ كلُّهم عن عبد الرحمن المُحارِبي، به.
ووقع عند الطَّبَرانيِّ: «حَبِيب بن صُهَيْب»، مكانَ: «المُهاصِر بن حَبِيب».

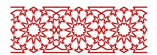
(٢) ينظر أقوال الحفَّاظ فيه في: "الكامل" لابن عدي (١/ ٤١٤ - ٤١٥)، و"تهذيب الكمال" (٢/ ٢٨٩ - ٢٩٤)، و"ميزان الاعتدال" (١/ ١٦٧)، و"إكمال تهذيب الكمال" (٢/ ٢٣ - ٢٤).

فرواه عيسى بنُ يُونُسَ، عن الأحوَصِ، عن حَبِيبِ بنِ صُهَيْبٍ، عن أبي ثَعْلَبة.

وخالَفَهُ مَخلَدُ بنُ يَزِيدَ؛ فرواه عن الأحوَصِ، عن مُهاصِرِ بنِ حَبِيبٍ، عن أبي ثَعْلَبة.

والحديثُ مضطرِبٌ، غيرُ ثابِت»[(١)].

وقال ابنُ الجَوْزيِّ في "العلل المتناهية": «هذا حديثٌ لا يَصِحُّ»، قال أحمدُ بنُ حنبلٍ: «الأحوَصُ لا يُروَى حديثُهُ»، وقال يحيى: «ليس بشيءٍ»، وقال الدارَقُطْنيُّ: «منكَرُ الحديث»، قال: «والحديثُ مضطرِبٌ غيرُ ثابِت»[(٢)].



(١) "العلل" للدارَقُطْني (٦/ ٣٢٣ - ٣٢٤).
(٢) "العلل المتناهية" (٢/ ٥٦٠).

الحديثُ السابعُ
حديثُ عليِّ بنِ أبي طالِبٍ رضي الله عنه

أخرجه ابنُ ماجه (١٣٨٨)، قال: «حدَّثَنا الحسَنُ بنُ عليٍّ الخَلَّالُ، قال: حدَّثَنا عبدُ الرزَّاقِ، قال: أنبَأَنا ابنُ أبي سَبْرةَ، عن إبراهيمَ بنِ محمَّدٍ، عن مُعاوِيَةَ بنِ عبدِ اللهِ بنِ جعفرٍ، عن أبيه، عن عليِّ بنِ أبي طالِبٍ، قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «إِذَا كَانَتْ لَيْلَةُ النِّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ، فَقُومُوا لَيْلَهَا، وَصُومُوا نَهَارَهَا؛ فَإِنَّ اللهَ يَنْزِلُ فِيهَا لِغُرُوبِ الشَّمْسِ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا، فَيَقُولُ: أَلَا مِنْ مُسْتَغْفِرٍ لِي فَأَغْفِرَ لَهُ؟! أَلَا مُسْتَرْزِقٌ فَأَرْزُقَهُ؟! أَلَا مُبْتَلًى فَأُعَافِيَهُ؟! أَلَا كَذَا؟! أَلَا كَذَا؟! حَتَّى يَطْلُعَ الفَجْرُ»[(١)].

• **بيانُ طُرُقِ الحديث**:

أخرجه البيهقيُّ في "الشُّعَب" (٣٥٤٢)، قال: «أخبَرَنا أبو عبدِ اللهِ الحافِظُ، حدَّثَنا عليُّ بنُ حَمْشَاذَ، حدَّثَنا إبراهيمُ بنُ أبي طالِبٍ، حدَّثَنا الحسَنُ بنُ عليٍّ الحُلْوانيُّ، فذكَرَهُ بإسنادِه، وذكَرَ فيه لفظَ النزولِ، وقال بدَلَ

(١) وأخرجه أيضًا الفاكِهي في "أخبار مكَّة" (٣/ ٨٤ - ٨٥) عن الحسَن بن عليّ، قال: ثنا عبد الرزَّاق، به.
وأخرجه ابن بِشْران في "الأمالي" (٧٠٣) من طريق الحسَن بن أبي علي النجَّار، والبيهقيُّ في "الشُّعَب" (٥/ ٣٥٤ رقم ٣٥٤٢) من طريق محمد بن علي بن زَيْد الصائغ، وأبو القاسم الأصبهانيُّ في "الترغيب والترهيب" (١٨٦٠) من طريق أحمد ابن محمَّد البَزَّار، والمِزِّيُّ في "تهذيب الكمال" (٣٣/ ١٠٧) من طريق محمد بن هارون بن حُمَيْد؛ كلُّهم عن الحسَن بن عليٍّ الحُلْواني، به. وتحرَّف: «إبراهيمُ بنُ محمَّد»، عند الأصبهانيِّ إلى: «إبراهيم بن محرَّر».

السائلِ: «أَلَا مُبْتَلًى فَأُعَافِيَهُ؟! أَلَا كذا؟!».

غيرَ أنه قال: «عن محمَّدِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ جعفرٍ، عن أبيه»، ولم يذكُرْ عليًّا، قال إبراهيمُ بنُ أبي طالِبٍ: «حدَّثَنا إبراهيمُ بنُ محمَّدٍ مَوْلى زينبَ بنتِ جَحْشٍ».

• **درَجةُ الحديث:**

هذا الحديثُ لا يَصِحُّ؛ فيه: أبو بكرِ بنُ عبدِ اللهِ بنِ محمَّدِ بنِ أبي سَبْرَةَ القُرَشيُّ المَدَنيُّ، كان مُفتِيَ المدينةِ، ولكنَّه متروكُ الحديثِ، وكان وضَّاعًا له، قال المِزِّيُّ: «روَى له ابنُ ماجهْ حديثَيْنِ»[(١)].

قلتُ: أحدُهما الحديثُ الذي معنا[(٢)].

• **طريقٌ آخَرُ:**

أخرَجَهُ الشَّجَريُّ في "أماليه" (٢/ ١٠١)، مِن طريقِ أبي عِمْرانَ موسى ابنِ إبراهيمَ المَرْوَزيِّ الأعوَر، قال: حدَّثَنا موسى بنُ جعفرِ بنِ محمَّدٍ، قال: حدَّثني أبي جعفرُ بنُ محمَّدٍ، عن أبيه محمَّدِ بنِ عليٍّ، عن أبيه عليِّ بنِ

---

(١) "تهذيب الكمال" (٣٣/ ١٠٧). وينظر أقوال الحفَّاظ فيه في: "الكامل" لابن عدي (٧/ ٢٩٥ - ٢٩٧)، و"تهذيب الكمال" (٣٣/ ١٠٢ - ١٠٧).

(٢) والآخَرُ: أخرجه ابن ماجه (٢٥١٦)، قال: حدَّثنا أحمد بن يوسف، قال: حدَّثنا أبو عاصم، قال: حدَّثنا أبو بكر - يعني: النَّهْشَليَّ - عن الحسين بن عبد الله، عن عِكْرِمة، عن ابن عبَّاس، قال: ذُكِرَتْ أمُّ إبراهيمَ عند رسولِ اللهِ ﷺ؟ فقال: «**أعتَقَهَا وَلَدُها**».

قال المِزِّيُّ: «هكذا وقَعَ عنده، وهو خطَأٌ، إنما هو: أبو بكرِ بنُ عبدِ اللهِ بنِ أبي سَبْرَةَ».

الحسينِ، عن أبيه الحسينِ بنِ عليٍّ، عن عليٍّ عليهم السلام، قال: قال رسولُ اللهِ صلى الله عليه وآله وسلم: «إِنَّ اللهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَنْزِلُ لَيْلَةَ النِّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا - سُبْحَانَهُ هُوَ أَجَلُّ وَأَعْظَمُ مِنْ أَنْ يَزُولَ عَنْ مَكَانِهِ، وَلَكِنْ نُزُولُهُ عَلَى الشَّيْءِ: إِقْبَالُهُ عَلَيْهِ، لَا يُجَسَّمُ - فَيَقُولُ: هَلْ مِنْ سَائِلٍ فَأُعْطِيَهُ سُؤْلَهُ؟! هَلْ مِنْ مُسْتَغْفِرٍ فَأَغْفِرَ لَهُ؟! هَلْ مِنْ تَائِبٍ فَأَقْبَلَ تَوْبَتَهُ؟! هَلْ مِنْ مَدِينٍ فَأُسَهِّلَ عَلَيْهِ قَضَاءَ دَيْنِهِ؟! فَاغْتَنِمُوا هَذِهِ اللَّيْلَةَ، وَسُرْعَةَ الإِجَابَةِ فِيهَا».

• **درَجَتُهُ**:

هذا الخبَرُ لا يَصِحُّ؛ فيه: موسى بنُ إبراهيمَ المَرْوَزيُّ أبو عِمْرانَ، وهو منكَرُ الحديثِ متروكٌ؛ كذَّبه يحيى بنُ مَعِين.

وقال الدارَقُطْنيُّ وغيرُه: «متروك».

وقال العُقَيْليُّ: «منكَرُ الحديثِ، لا يتابَعُ على حديثِه».

وقال أبو نُعَيْمٍ في ترجمةِ مكحولٍ: «موسى ضعيف».

وقال ابنُ عَدِيٍّ: «موسى بنُ إبراهيمَ شيخٌ مجهولٌ، حدَّث بالمناكيرِ عن الثقاتِ وغيرِهم؛ وهو بَيِّنُ الضعفِ على رواياتِهِ وحديثِه»[(١)].

• **طريقٌ آخَرُ**:

أخرَجَهُ البيهقيُّ في "الشُّعَب" (٣٥٥٩)، قال: أخبَرَنا عبدُ الخالِقِ بنُ عليٍّ المؤذِّنُ، أخبَرَنا أبو جعفرٍ محمَّدُ بنُ بِسْطامٍ القُرَشيُّ بقَرْيةِ دايَةَ، حدَّثنا

---

(١) ينظر: "الكامل" (٦/ ٣٤٨)، و"ميزان الاعتدال" (٤/ ١٩٩)، و"لسان الميزان" (٨/ ١٨٧ - ١٨٨).

أبو جعفرٍ أحمدُ بنُ محمَّدِ بنِ جابرٍ، حدَّثني أحمدُ بنُ عبدِ الكريمِ، حدَّثَنا خالدُ الحِمْصيُّ، عن عثمانَ بنِ سعيدِ بنِ كَثِيرٍ، عن محمَّدِ بنِ المُهاجِرِ، عن الحَكَمِ بنِ عُتَيْبَةَ، عن إبراهيمَ، قال: قال عليٌّ: رأيتُ رسولَ اللهِ ﷺ ليلةَ النصفِ مِن شعبانَ، قام فصلَّى أربعَ عَشْرةَ رَكْعةً، ثُمَّ جلَسَ بعد الفَرَاغِ، فقرأ بأُمِّ القرآنِ أربعَ عَشْرةَ مَرَّةً، و﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ أربعَ عَشْرةَ مَرَّةً، و﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ﴾ أربعَ عَشْرةَ مَرَّةً، و﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾ أربعَ عَشْرةَ مَرَّةً، وآيةِ الكُرْسيِّ مَرَّةً، و﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾ [التوبة: ١٢٨] الآيةَ، فلمَّا فرَغَ مِن صلاتِهِ، سألْتُهُ عمَّا رأيتُ مِن صَنِيعِهِ، قال: «**مَنْ صَنَعَ مِثْلَ الَّذِي رَأَيْتَ، كَانَ لَهُ كَعِشْرِينَ حَجَّةً مَبْرُورَةً، وَصِيَامِ عِشْرِينَ سَنَةً مَقْبُولَةً، فَإِنْ أَصْبَحَ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ صَائِمًا، كَانَ لَهُ كَصِيَامِ سَنَتَيْنِ؛ سَنَةٍ مَاضِيَةٍ، وَسَنَةٍ مُسْتَقْبَلَةٍ**».

ثم قال البيهقيُّ: «يُشبِهُ أن يكونَ هذا الحديثُ موضوعًا، وهو منكَرٌ، وفي رواتِهِ قبل عثمانَ بنِ سعيدٍ: مجهولونَ، واللهُ أعلم».

• **درَجَتُهُ:**

هذا حديثٌ باطلٌ مكذوبٌ على رسولِ اللهِ ﷺ، ولا يَصِحُّ، ولا يجوزُ العمَلُ به، ولا الترغيبُ فيه؛ ففيه:

أوَّلاً: أحمدُ بنُ محمَّدِ بنِ جابرٍ أبو جعفرٍ؛ وهو مجهول.

ثانيًا: أحمدُ بنُ عبدِ الكريمِ؛ مجهول.

ثالثًا: خالدُ الحِمْصيُّ؛ مجهول[١].

(١) ينظر: "لسان الميزان" (١/ ٥٢٧ و٦٠٩).

رابعًا: الانقطاعُ؛ لأنَّ المرادَ بإبراهيمَ هنا: هو التَّيْميُّ[1]، وهو ثقةٌ؛ لكنَّه لم يَسمَعْ مِن عليّ.

قال ابنُ الجَوْزيِّ[2]: «وهذا موضوعٌ أيضًا، وإسنادُهُ مظلِمٌ، وكأنَّ واضعَهُ يكتُبُ مِن الأسماءِ ما يقَعُ له، ويذكُرُ قومًا ما يُعرَفُونَ، وفي الإسنادِ: محمَّدُ بنُ مُهاجِرٍ، قال ابنُ حِبَّانَ: «يضَعُ الحديثَ»[3].

وقد رُوِيَتْ صلواتٌ أُخَرُ موضوعةٌ؛ فلم أَرَ التطويلَ بذِكْرِ ما لا يَخفَى بُطْلانُه».

• **طريقٌ آخَرُ**:

أخرجه ابنُ الجَوْزيِّ في "الموضوعات" (١٠١٠)، قال: «أنبَأَنا محمَّدُ ابنُ ناصِرٍ الحافِظُ، قال: أنبَأَنا أبو عليٍّ الحسَنُ بنُ أحمدَ بنِ الحسَنِ الحدَّادُ، قال: أنبَأَنا أبو بكرٍ أحمدُ بنُ الفضلِ بنِ محمَّدٍ المُقرِئُ، قال: أنبَأَنا أبو عُمَرَ عبدُ الرحمنِ بنُ طَلْحةَ الطَّلْحيُّ، قال: أنبَأَنا الفضلُ بنُ الخَصِيبِ الزَّعْفرانيُّ، قال: حدَّثَنا هارونُ بنُ سليمانَ، قال: حدَّثَنا عليُّ بنُ الحسَنِ، عن سفيانَ

---

(١) وهذا هو الأقرَبُ؛ فإنَّه المرادُ عند الإطلاقِ؛ إذا لم يُوجَدْ نصٌّ بتعيينِه؛ لأنَّ إبراهيمَ التَّيْميَّ معروفٌ بالروايةِ عن أبيه عن عليٍّ، بخلافِ النَّخَعيِّ؛ فإنَّ غالبَ روايتِهِ عن شيوخِهِ عن ابنِ مسعودٍ؛ كما أنَّه يُرسِلُ عن ابنِ مسعودٍ، حتى قيل: «إنَّ مُرسَلَهُ عن ابنِ مسعودٍ صحيحٌ». ولينظر: "جامع التحصيل" (ص١٤١ - ١٤٢).

(٢) في "الموضوعات" (٢/ ٤٤٥).

(٣) ينظر: "المجروحين" (٢/ ٣١٠ - ٣١١). وقد وَهِمَ ابنُ الجَوْزيِّ هنا؛ حيثُ ظَنَّ أنَّ محمَّدَ بنَ مُهاجِرٍ هذا هو الطالَقانيُّ الوضَّاع، الذي ترجَمَ له ابنُ حِبَّانَ في "المجروحين"؛ والصحيحُ: أنه محمَّدُ بنُ مُهاجِرٍ الأنصاريُّ الشاميُّ الثقة؛ فهو الذي يَروِي عنه عثمانُ بنُ سعيدِ بنِ كَثِير. ينظر: "المتفق والمفترق" (٣/ ١٨٥٩ - ١٨٦٠)، و"تهذيب الكمال" (١٩/ ٣٧٧ - ٣٧٨)، و"ميزان الاعتدال" (٤/ ٤٩).

الثوريِّ، عن ليثٍ، عن مجاهدٍ، عن عليِّ بنِ أبي طالبٍ، عن النبيِّ ﷺ؛ أنه قال: «يَا عَلِيُّ، مَنْ صَلَّى مِئَةَ رَكْعَةٍ فِي لَيْلَةِ النِّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ، يَقْرَأُ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ بِفَاتِحَةِ الكِتَابِ، و﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾، عَشْرَ مَرَّاتٍ».

قال النبيُّ ﷺ: «يَا عَلِيُّ، مَا مِنْ عَبْدٍ يُصَلِّي هَذِهِ الصَّلَوَاتِ، إِلَّا قَضَى اللهُ ﷻ لَهُ كُلَّ حَاجَةٍ طَلَبَهَا تِلْكَ اللَّيْلَةَ»، قيل: يا رسولَ اللهِ، وإنْ كان اللهُ جعلَهُ شَقِيًّا، أيَجعلُهُ سعيدًا؟ قال: «وَالَّذِي بَعَثَنِي بِالحَقِّ، يَا عَلِيُّ، إِنَّهُ مَكْتُوبٌ فِي اللَّوْحِ: أَنَّ فُلَانَ بْنَ فُلَانٍ خُلِقَ شَقِيًّا، وَيَمْحُوهُ اللهُ ﷻ، وَيَجْعَلُهُ سَعِيدًا، وَيَبْعَثُ اللهُ إِلَيْهِ سَبْعِينَ أَلْفَ مَلَكٍ يَكْتُبُونَ لَهُ الحَسَنَاتِ، وَيَمْحُونَ عَنْهُ السَّيِّئَاتِ، وَيَرْفَعُونَ لَهُ الدَّرَجَاتِ، إِلَى رَأْسِ السَّنَةِ، وَيَبْعَثُ اللهُ ﷻ فِي جَنَّاتِ عَدْنٍ سَبْعِينَ أَلْفَ مَلَكٍ، أَوْ سَبْعَ مِئَةِ أَلْفِ مَلَكٍ، يَبْنُونَ لَهُ المَدَائِنَ وَالقُصُورَ، وَيَغْرِسُونَ لَهُ الأَشْجَارَ: مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ، وَلَا أُذُنٌ سَمِعَتْ، وَلَا خَطَرَ عَلَى قَلْبِ المَخْلُوقِينَ، مِثْلَ هَذِهِ الجِنَانِ، فِي كُلِّ جَنَّةٍ عَلَى مَا وَصَفْتُ لَكُمْ مِنَ المَدَائِنِ وَالقُصُورِ وَالأَشْجَارِ، فَإِنْ مَاتَ مِنْ لَيْلَتِهِ قَبْلَ أَنْ يَحُولَ الحَوْلُ، مَاتَ شَهِيدًا، وَيُعْطِيهِ اللهُ تَعَالَى بِكُلِّ حَرْفٍ مِنْ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾، فِي لَيْلَتِهِ مِنْ ذَلِكَ تِسْعِينَ حَوْرَاءَ، لِكُلِّ حَوْرَاءَ وَصِيفٌ وَوَصِيفَةٌ، وَسَبْعُونَ أَلْفًا غِلْمَانٌ، وَسَبْعُونَ أَلْفًا وِلْدَانٌ، وَسَبْعُونَ أَلْفًا قَهَارِمَةٌ[(١)]، وَسَبْعُونَ أَلْفًا حِجَابًا.

وَكُلُّ مَنْ قَرَأَ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ فِي تِلْكَ اللَّيْلَةِ، يُكْتَبُ لَهُ أَجْرُ

---

(١) القَهَارِمةُ: جمعُ قَهْرَمانٍ؛ قال ابنُ الأثيرِ في "النهاية" (٤/ ١٢٩): «كَتَبَ إِلَى قَهْرَمَانِهِ»: هو كالخازنِ والوكيلِ والحافِظِ لما تحتَ يدِه، والقائم بأمورِ الرجُلِ، بلغةِ الفُرْس». اهـ. فالقَهْرَمانُ: هو الوكيلُ الذي يتولَّى إدارةَ القَصْرِ والإشرافَ عليه، ومدبِّرُ البيتِ ومتولِّي شؤونِه؛ وهو فارسيٌّ معرَّب.

سَبْعِينَ شَهِيدًا، وَتُقْبَلُ صَلَاتُهُ الَّتِي صَلَّاهَا قَبْلَ ذَلِكَ، وَيُقْبَلُ مَا يُصَلِّي بَعْدَهَا.

وَإِنْ كَانَ وَالِدَاهُ فِي النَّارِ، وَدَعَا لَهُمَا، أَخْرَجَهُمَا اللهُ مِنَ النَّارِ، بَعْدَ أَنْ لَمْ يُشْرِكَا بِاللهِ شَيْئًا، وَيَدْخُلَانِ الجَنَّةَ، وَشُفِّعَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ فِي سَبْعِينَ أَلْفًا، إِلَى آخِرِ ثَلَاثِ مَرَّاتٍ».

قال النبيُّ ﷺ: «وَالَّذِي بَعَثَنِي بِالحَقِّ، إِنَّهُ لَا يَخْرُجُ مِنَ الدُّنْيَا حَتَّى يَرَى مَنْزِلَهُ فِي الجَنَّةِ، كَمَا خَلَقَهُ اللهُ، أَوْ يُرَى لَهُ، وَالَّذِي بَعَثَنِي بِالحَقِّ، إِنَّ اللهَ يَبْعَثُ فِي كُلِّ سَاعَةٍ مِنْ سَاعَاتِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ - وَهِيَ أَرْبَعٌ وَعِشْرُونَ سَاعَةً - سَبْعِينَ أَلْفَ مَلَكٍ، يُسَلِّمُونَ عَلَيْهِ، وَيُصَافِحُونَهُ، وَيَدْعُونَ لَهُ، إِلَى أَنْ يُنْفَخَ فِي الصُّورِ، وَيُحْشَرَ يَوْمَ القِيَامَةِ مَعَ الكِرَامِ البَرَرَةِ، وَيَأْمُرُ الكَاتِبِينَ أَنْ لَا تَكْتُبُوا عَلَى عَبْدِي سَيِّئَةً، وَاكْتُبُوا لَهُ الحَسَنَاتِ، إِلَى أَنْ يَحُولَ عَلَيْهِ الحَوْلُ».

وقال النبيُّ ﷺ: «مَنْ صَلَّى هَذِهِ الصَّلَاةَ، وَهُوَ يُرِيدُ اللهَ وَالدَّارَ الآخِرَةَ، يَجْعَلُ اللهُ لَهُ نَصِيبًا مِنْ عِنْدِهِ تِلْكَ اللَّيْلَةَ»(١).

- **درَجَتُهُ**:

هذا حديثٌ باطلٌ مكذوبٌ؛ فيه:

أوَّلاً: ليثُ بن أبي سُلَيْمٍ الليثيُّ؛ وهو ضعيفٌ لا يُحتَجُّ به(٢).

ثانيًا: عليُّ بنُ الحسَنِ بنِ يَعْمُرَ الساميُّ المِصْريُّ؛ وهو متروكُ الحديثِ،

---

(١) وأخرجه أيضًا عبدُ الغنيِّ المَقدِسيُّ في "جزء فيه أحاديث للحافِظِ عبدِ الغنيِّ المَقدِسيِّ الجَمَّاعِيليّ" (ص ٣٩ رقم ٣٨) بسندِه، من طريق إبراهيم بن جعفر بن أحمد بن بَهْرام الأَستَرابَاذيّ، عن أبيه، عن علي بن الحسَن، به، مختصرًا.

(٢) ينظر: "تقريب التهذيب" (٥٦٨٥).

ساقِطُ الاحتجاجُ به.

قال ابنُ حِبَّانَ: «لا يَحِلُّ كتابةُ حديثِهِ إلا على جهةِ التعجُّب»[(١)].

وقال ابنُ عَدِيٍّ - بعد ما ساق له عِدَّةَ أحاديث -: «وهذه الأحاديثُ عن الثوريِّ بواطيلُ كلُّها، ليست هي بمحفوظةٍ عن الثوريّ».

وقال أيضًا: «وهذه الأحاديثُ وما لم أذكُرْهُ مِن حديثِ عليِّ بنِ الحسَنِ هذا، فكلُّها بواطيلُ، ليس لها أصل، وهو ضعيفٌ جِدًّا»[(٢)].

وقال البَرْقانيُّ عن الدارَقُطْنيِّ: «مصريٌّ يَكذِبُ، يَرْوِي عن الثقاتِ بواطيلَ؛ مالِكٍ، والثوريِّ، وابنِ أبي ذِئْب»[(٣)].

قال الدارَقُطْنيُّ: «وسمعتُ أبا طالِبٍ - يعني: أحمدَ بنَ نصرٍ الحافِظَ - يقولُ: قال لي أخو ميمونٍ - واسمُهُ: أحمدُ بنُ محمَّدِ بنِ زكريَّا البغداديُّ -: اتفَقْنا على ألَّا نكتُبَ بمِصْرَ حديثَ ثلاثةٍ؛ وهم: عليُّ بنُ الحسَنِ الساميُّ، ورَوْحُ بنُ صلاحٍ، وعبدُ المُنعِمِ بنُ بَشِير»[(٤)].

وقال الحاكِمُ وأبو سعيدٍ النَّقَّاشُ: «روَى أحاديثَ موضوعةً»[(٥)].

وقال أبو نُعَيْمٍ: «روَى أحاديثَ منكَرةً، لا شيءَ»[(٦)].

---

(١) "المجروحين" (٢/ ١١٤).

(٢) "الكامل" (٥/ ٢١٠ - ٢١١). وينظر: "ميزان الاعتدال" (٣/ ١١٩ - ١٢٠)، و"لسان الميزان" (٥/ ٥١١ - ٥١٣).

(٣) "سؤالات البَرْقاني" (٣٦٨). ونقله الحافظ في "لسان الميزان" (٥/ ٥١٣).

(٤) "سؤالات البَرْقاني" (٦٤٩). ونقله الحافظ في "لسان الميزان" (٥/ ٥١٣).

(٥) ينظر: "لسان الميزان" (٥/ ٥١٣).

(٦) المصدر السابق.

قال الذهَبيُّ - بعد ما ذكَرَ روايةَ هارونَ بنِ سليمانَ الأَصبَهانيِّ: حدَّثَنا عليُّ بنُ الحسَنِ، عن الثوريِّ، عن ليثٍ، عن مجاهِدٍ، عن عليٍّ رضي الله عنه مرفوعًا: «**يَا عَلِيُّ، مَا مِنْ عَبْدٍ صَلَّى لَيْلَةَ النِّصْفِ مِئَةَ رَكْعَةٍ بِأَلْفِ:** ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَـدٌ﴾، **إِلَّا قَضَى اللهُ لَهُ كُلَّ حَاجَةٍ طَلَبَهَا...**» الحديثَ بطولِهِ - قال: «وهو باطلٌ؛ وعليٌّ هذا في عِدَادِ المتروكِينَ؛ عفا اللهُ عنه»[1].

(١) "ميزان الاعتدال" (٣/ ١٢٠).

الحديثُ الثامنُ

حديثُ عبدِ اللهِ بنِ عَمْرِو بنِ العاصِ رضي الله عنهما

أخرجه الإمامُ أحمدُ (٦٦٤٢)، قال: «حدَّثنا حسَنٌ، حدَّثنا ابنُ لَهِيعةَ، حدَّثَنا حُيَيُّ بنُ عبدِ اللهِ، عن أبي عبدِ الرحمنِ الحُبُلِيِّ، عن عبدِ اللهِ بنِ عَمْرٍو؛ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال: «**يَطْلُعُ اللهُ** عز وجل **إِلَى خَلْقِهِ لَيْلَةَ النِّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ، فَيَغْفِرُ لِعِبَادِهِ إِلَّا لِاثْنَيْنِ: مُشَاحِنٍ، وَقَاتِلِ نَفْسٍ**».

- **بيانُ طُرُقِ الحديث:**

ورواه أيضًا: أبو خَيْثَمةَ زُهَيْرُ بنُ حَرْبٍ[1]، قال: حدَّثنا الحسَنُ بنُ موسى، ثنا ابنُ لَهِيعةَ، به.

- **درَجةُ الحديث:**

هذا الحديثُ لا يَصِحُّ؛ فيه:

أوَّلاً: عبدُ اللهِ بنُ لَهِيعةَ؛ وهو ضعيفُ الحديثِ، وقد اضطرَبَ فيه؛ كما تقدَّم في حديثِ أبي موسى رضي الله عنه.

ثانيًا: حُيَيُّ بنُ عبدِ اللهِ بنِ شُرَيْحٍ المَعَافِرِيُّ المِصْريّ.

قال عبدُ اللهِ بنُ أحمدَ بنِ حَنْبَلٍ، عن أبيه: «أحاديثُهُ مناكيرُ»[2].

---

(١) أخرجه الحسَن بن محمَّد الخَلَّال في "المجالس العشَرة" (٢)، والشَّجَريّ في "الأمالي" (٢/ ٣٥)؛ مِن طريق أبي خَيْثمة زهير بن حَرْب، به.
(٢) "العلل ومعرفة الرجال" (٤٤٨٢).

وقال عثمانُ بنُ سعيدٍ الدارِميُّ، عن يحيى بنِ مَعِينٍ: «ليس به بأسٌ»[(١)].

وقال البخاريُّ: «فيه نظَرٌ»[(٢)].

وقال النَّسَائيُّ: «ليس بالقويّ»[(٣)].

وقال أبو أحمدَ بنُ عَدِيٍّ: «أرجو أنه لا بأسَ به؛ إذا روَى عنه ثقةٌ»[(٤)].

ثالثًا: وساق له ابنُ عَدِيٍّ[(٥)] أحدَ الأحاديثِ؛ حيثُ قال: «حدَّثنا الحسَنُ بنُ محمَّدٍ المَدِينيُّ، حدَّثَنا يحيى بنُ بُكَيْرٍ، حدَّثنا ابنُ لَهِيعةَ، عن حُيَيِّ بنِ عبدِ اللهِ، عن أبي عبدِ الرحمنِ الحُبُلِيِّ، عن عبدِ اللهِ بنِ عَمْرٍو؛ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال: «**اِنْكِحُوا أُمَّهَاتِ الأَوْلَادِ؛ فَإِنِّي أُبَاهِي بِكُمُ الأُمَمَ يَوْمَ القِيَامَةِ**».

ثم قال: «وبهذا الإسنادِ: حدَّثَناهُ الحسَنُ، عن يحيى، عن ابنِ لَهِيعةَ: بِضْعةَ عشَرَ حديثًا، عامَّتُها مناكيرُ».

(١) "تاريخ عثمان الدارِمي" (٢٣٩)، وفيه: «حُيَيّ بن عَمْرو».
(٢) "التاريخ الكبير" (٣/ ٧٦).
(٣) "الضعفاء والمتروكين" (١٦٤).
(٤) "الكامل" (٢/ ٤٥١).
(٥) في "الكامل" (٢/ ٤٥٠).

الحديثُ التاسعُ
حديثُ عَوْفِ بنِ مالِكٍ رضي الله عنه

أخرجه البَزَّارُ (٢٧٥٤)، قال: «حدَّثَنا أحمدُ بنُ منصورٍ، قال: أخبَرَنا أبو صالِحٍ الحَرَّانيُّ - يعني: عبدَ الغَفَّارِ بنَ داودَ - قال: أخبَرَنا عبدُ اللهِ بنُ لَهيعةَ، عن عبدِ الرحمنِ بنِ زيادِ بنِ أَنْعُمٍ، عن عُبَادةَ بنِ نُسَيٍّ، عن كَثِيرِ بنِ مُرَّةَ، عن عَوْفٍ رضي الله عنه، قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «**يَطَّلِعُ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى عَلَى خَلْقِهِ لَيْلَةَ النِّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ، فَيَغْفِرُ لَهُمْ كُلِّهِمْ، إِلَّا لِمُشْرِكٍ أَوْ مُشَاحِنٍ**».

- **درَجةُ الحديث**:

هذا الحديثُ لا يَصِحُّ؛ ففيه:

أوَّلاً: عبدُ اللهِ بنُ لَهِيعةَ؛ وهو ضعيفُ الحديثِ، وقد اضطرَبَ فيه؛ كما تقدَّم في حديثِ أبي موسى.

ثانيًا: عبدُ الرحمنِ بنُ زيادِ بنِ أَنْعُمٍ الإفريقيُّ؛ وهو ضعيفُ الحديث، ولا يُحتجُّ به[١].

قال ابنُ عَدِيٍّ[٢]: «ولعبدِ الرحمنِ بنِ زيادٍ هذا أحاديثُ، وأَروَى الناسِ عنه: عبدُ اللهِ بنُ يَزِيدَ المُقرِئُ، وعامَّةُ حديثِهِ وما يَروِيهِ: لا يتابَعُ عليه».

(١) ينظر: "تهذيب الكمال" (١٧/ ١٠٤ - ١٠٨).
(٢) في "الكامل" (٤/ ٢٨١).

• **طريقٌ آخَرُ**:

أخرَجَهُ الجَوْهَريُّ في "أماليه" (٨)، مِن طريقِ عِكْرِمةَ بنِ يَزِيدَ الأَلْهانيِّ، قال: حدَّثني الأبيَضُ - وهو الأغَرُّ - عن محمَّدِ بنِ سعيدٍ، عن عُبَادةَ بنِ نُسَيٍّ، عن عَوْفِ بن مالِكٍ، قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «**إِنَّ اللهَ تَعَالَى يَطَّلِعُ عَلَى خَلْقِهِ لَيْلَةَ النِّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ، فَيَغْفِرُ لَهُمْ، إِلَّا مُشْرِكًا أَوْ مُشَاحِنًا**».

قلتُ: وليس فيه كَثِيرُ بنُ مُرَّةَ.

• **درَجَتُهُ**:

هذه المتابَعةُ لا تَصِحُّ أيضًا؛ ففيها:

أوَّلاً: عِكْرِمةُ بنُ يَزِيدَ، قال عنه الأَزْديُّ: «ضعيفٌ»[(١)].

ثانيًا: محمَّدُ بنُ سعيدٍ الشاميُّ المصلوبُ؛ وهو هالِكٌ ساقِطُ الحديث، لا يُحتجُّ به[(٢)].

ثالثًا: الانقطاعُ؛ وذلك أنَّ عُبَادةَ بنَ نُسَيٍّ هو: الكِنْديُّ قاضي طَبَرِيَّةَ، وهو ثقةٌ، ولكنْ لا تُعرَفُ له روايةٌ عن عَوْفِ بنِ مالِك، وإنما بينهما كَثِيرُ بنُ مُرَّةَ الحَضرَميُّ؛ كما في روايةِ ابنِ لَهِيعةَ المتقدِّمة.

---

(١) ينظر: "الضعفاء والمتروكين" (٢٣٣٨)، و"ميزان الاعتدال" (٣/ ٩٣).

(٢) ينظر: "تهذيب الكمال" (٢٥/ ٢٦٤ - ٢٦٨).

الحديثُ العاشرُ
حديثُ أبي أُمَامةَ الباهِليِّ رضي الله عنه

أخرجه يحيى الشَّجَريُّ الجُرْجانيُّ في "أماليه" (٢/ ١٠٠)، قال: «أخبَرَنا أبو مُضَرَ عبدُ الواحدِ بنُ هُبَيْرةَ بنِ عبدِ الملكِ العِجْليُّ القَزْوِينيُّ نَزيلُ هَمَذانَ، بقراءتي عليه بها، قال: حدَّثَنا أبو الحسَنِ عليُّ بنُ أحمدَ بنِ صالحٍ المُقرِئُ، قال: حدَّثَنا أبو بَكْرٍ محمَّدُ [بنُ عَبْدِ][1] بنِ عامِرِ بنِ مِرْداسٍ السَّمَرْقَنْديُّ، قال: أخبَرَنا إبراهيمُ بنُ يُوسُفَ، قال: حدَّثَنا المسيَّبُ بنُ شَريكٍ، عن جعفرِ بنِ الزُّبَيْرِ، عن القاسِمِ، عن أبي أُمَامةَ؛ أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «**إِذَا كَانَتْ لَيْلَةُ النِّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ، هَبَطَ الرَّبُّ تَبَارَكَ وَتَعَالَى إِلَى السَّمَاءِ، فَيَطَّلِعُ اطِّلَاعَةً عَلَى أَهْلِ الأَرْضِ، فَيَغْفِرُ لِأَهْلِ الأَرْضِ جَمِيعًا، إِلَّا لِكَافِرٍ أَوْ مُشَاحِنٍ**».

- **درَجةُ الحديث:**

هذا الحديثُ لا يَصِحُّ؛ ففيه:

أوَّلاً: محمَّدُ بنُ عَبْدِ بنِ عامِرِ بنِ مِرْداسٍ السَّمَرْقَنْديُّ، وهو كَذَّابٌ يضَعُ الحديثَ؛ قال الدارَقُطْنيُّ: «يَكذِبُ ويضَعُ»، وقال الإدريسيُّ: «يحدِّثُ المناكيرَ على الثقاتِ، ويُتَّهَمُ بالكَذِبِ، وكأنه كان يَسرِقُ الأحاديثَ والإفراداتِ يحدِّثُ بها، ويتابِعُ الضعفاءَ والكذَّابينَ في رواياتِهم عن الثقاتِ بالأباطيل»، وقال

(١) في "أمالي الشَّجَري": «محمَّد عُبَيْد»؛ ففيه تحريفان: سقوطُ «ابن»، وتحريفُ «عَبْدٍ» إلى «عُبَيْد».

الذهَبيُّ: «معروفٌ بوضعِ الحديثِ»، توفِّيَ سنةَ ثلاثِ مِئَةٍ تقريبًا[١].

ثانيًا: المسيَّبُ بنُ شَرِيكٍ، أبو سعيدٍ التميميُّ الشَّقَريُّ الكُوفيُّ؛ اتفقَ الحُفَّاظُ على تركِ حديثِه.

قال محمودُ بنُ غَيْلانَ: «ضرَبَ أحمدُ وابنُ مَعِينٍ وأبو خَيْثَمةَ على حديثِه»[٢].

ثالثًا: جعفرُ بنُ الزُّبَيْرِ الحَنَفيُّ الشاميُّ، واتفَقَ الحُفَّاظُ على تركِ حديثِه[٣].

قال ابنُ عَدِيٍّ في "الكامل": «ولجعفرِ بنِ الزُّبَيْرِ هذا أحاديثُ - غيرَ ما ذكَرْتُ - عن القاسِمِ، وعامَّتُها مما لا يتابَعُ عليه، والضعفُ على حديثِهِ بَيِّنٌ»[٤].

وقال أبو حاتمٍ ابنُ حِبَّانَ: «ورَوَى جعفرُ بنُ الزُّبَيْرِ، عن القاسِمِ، عن أبي أُمَامَةَ: نسخةً موضوعةً أكثَرَ مِن مِئَةِ حديثٍ»[٥].

- **طريقٌ آخَرُ**:

أخرجه الحسَنُ الخَلَّالُ في "أمالي المجالس العشَرة" (٣)، قال: «ثنا عليُّ بنُ عَمْرِو بنِ سَهْلٍ الحَرِيريُّ، ثنا أحمدُ بنُ عُمَيْرٍ، ثنا سعيدُ بنُ عثمانَ

---

(١) ينظر: "تاريخ بغداد" (٣/ ٦٧١ - ٦٧٧)، و"ميزان الاعتدال" (٣/ ٦٣٣ - ٦٣٤)، و"لسان الميزان" (٧/ ٣٢٤ - ٣٢٥).
(٢) ينظر: "لسان الميزان" (٨/ ٦٨).
(٣) تنظر أقوال الحفَّاظ فيه في: "تهذيب الكمال" (٥/ ٣٢ - ٣٧).
(٤) "الكامل" (٢/ ١٣٦).
(٥) "المجروحين" (١/ ٢١٢).

التَّنُوخيُّ الحِمْصيُّ، وعليُّ بنُ معروفٍ القَصَّارُ، قالا: ثنا عبدُ العزيزِ بنُ موسى، عن سَيْفِ بنِ محمَّدٍ الثوريِّ، عن الأحوَصِ بنِ حَكِيمٍ، عن أبي أُمَامةَ الباهِليِّ، قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «**يَهْبِطُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا، إِلَى عِبَادِهِ فِي لَيْلَةِ النِّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ، فَيَطْلُعُ إِلَيْهِمْ، فَيَغْفِرُ لِكُلِّ مُؤْمِنٍ وَمُؤْمِنَةٍ، وَكُلِّ مُسْلِمٍ وَمُسْلِمَةٍ، إِلَّا كَافِرًا أَوْ كَافِرَةً، أَوْ مُشْرِكًا أَوْ مُشْرِكَةً، أَوْ رَجُلًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَخِيهِ مُشَاحَنَةٌ، وَيَدَعُ أَهْلَ الحِقْدِ لِحِقْدِهِمْ**».

- **درَجَتُهُ**:

هذا الخبَرُ لا يَصِحُّ؛ ففيه:

أوَّلاً: سَيْفُ بنُ محمَّدٍ الثوريُّ - وهو ابنُ أختِ الثوريِّ - وقد اتفَقَ الحُفَّاظُ على ضعفِ حديثِهِ وتركِه[1].

ثانيًا: الأحوَصُ بنُ حَكِيمٍ الحِمْصيُّ؛ وهو ضعيفُ الحديثِ؛ كما تقدَّم.

ثالثًا: الأحوَصُ ليس له روايةٌ عن أبي أُمَامةَ، وعامَّةُ ما يرويه عن مكحولٍ، وراشدِ بنِ سعدٍ، وعبدِ اللهِ بنِ غابرٍ الأَلْهانيِّ؛ ثلاثَتُهم عن أبي أُمَامةَ.

(١) ينظر: "الكامل" (٣/ ٤٣١ - ٤٣٥)، و"ميزان الاعتدال" (٢/ ٢٥٦ - ٢٥٧).

الحديثُ الحاديَ عشَرَ
حديثُ عثمانَ بنِ أبي العاصِ رضي الله عنه

أخرجه البيهقيُّ في "الشُّعَب" (٣٥٥٥)، قال: «أخبَرَنا أبو الحسينِ بنُ بِشْرانَ، أخبَرَنا أبو جعفرٍ الرَّزَّازُ، حدَّثَنا محمَّدُ بنُ أحمدَ الرِّيَاحيُّ، حدَّثَنا جامِعُ بنُ صَبِيحٍ(١) الرَّمْليُّ، حدَّثَنا مرحومُ بنُ عبدِ العزيزِ، عن داودَ بنِ عبدِ الرحمنِ، عن هشامِ بنِ حَسَّانَ، عن الحسَنِ، عن عثمانَ بنِ أبي العاصِ، عن النبيِّ ﷺ، قال: «**إِذَا كَانَ لَيْلَةُ النِّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ، نَادَى مُنَادٍ: هَلْ مِنْ مُسْتَغْفِرٍ فَأَغْفِرَ لَهُ؟! هَلْ مِنْ سَائِلٍ فَأُعْطِيَهُ؟! فَلَا يَسْأَلُ أَحَدٌ شَيْئًا إِلَّا أُعْطِيَ، إِلَّا زَانِيَةٌ بِفَرْجِهَا أَوْ مُشْرِكٌ**».

وأخرجه الخَرَائطيُّ في "مساوئ الأخلاق" (٤٦٧)، قال: حدَّثَنا عبدُ اللهِ ابنُ أحمدَ بنِ إبراهيمَ الدَّوْرَقيُّ، ثنا محمَّدُ بنُ بَكَّارٍ، ثنا مرحومٌ العَطَّارُ، به.

• **درَجةُ الحديث**:

هذا الحديثُ ظاهرُهُ الصِّحَّة، ولكنْ فيه غيرُ عِلَّةٍ خفيَّة؛ وهي فيما يلي:

أوَّلاً: تُكُلِّمَ في سماعِ الحسَنِ مِن عثمانَ بنِ أبي العاصِ، وقد جاء عند البخاريِّ في "التاريخ الكبير" (٦/ ٢١٢): «قال ابنُ أبي الأسوَدِ: حدَّثَنا أبو داودَ، قال: حدَّثَنا أبو عامرٍ، عن الحسَنِ، قال: كنَّا ندخُلُ على عثمانَ ابنِ أبي العاصِ، وقد أَخْلَى بيتًا للحديثِ».

---

(١) صَبِيحٌ: بفتحِ الصادِ المهمَلة؛ كما في "المؤتلِف والمختلِف" لعبد الغني بن سعيد الأَزْدي (ص١٢٢ ط. دار الأمين)، (١٣٨٩ ط. دار الغرب).

وجاء في "أخبار مكَّة" للفاكِهيِّ (٥/ ٢٨)، قال: «حدَّثَنا حسينُ بنُ حسَنٍ، ويعقوبُ بنُ حُمَيْدٍ، قالا: ثنا المعتمِرُ بنُ سليمانَ، قال: سَمِعْتُ حُمَيْدًا يحدِّثُ عن الحسَنِ، قال: «لقد رأيتُ عثمانَ بنَ أبي العاصِ ﵁ يُرَشُّ عليه ماءٌ في يومِ عَرَفةَ، وهو صائمٌ».

قلتُ: فيهما إثباتُ اللقاءِ، ولا سيَّما أنَّ عثمانَ قد سكَنَ البَصْرةَ، وقد يكونُ الحسَنُ سَمِعَ منه بعضَ الأحاديثِ، ولكنَّ عامَّةَ روايةِ الحسَنِ عن عثمانَ بـ «العَنْعَنةِ»، ولم تأتِ روايةٌ مصرِّحةٌ بالسماعِ مِن عثمان؛ لكنَّ أكثرَ الأئمَّةِ على إثباتِ سماعِ الحسَنِ منه، وتضعيفِ القولِ بنفيِ السماعِ؛ وهو الأظهَرُ إنْ شاءَ الله[١].

ثانيًا: فيه: داودُ بنُ عبدِ الرحمن؛ وهو العَطَّارُ المَكِّيُّ ثقةٌ، ولكنْ لا يُعلَمُ له روايةٌ عن هشامِ بنِ حَسَّانَ.

وقد روَى عنه حديثَيْنِ:

الأوَّل: حديثُ البابِ؛ رواه عن هشامِ بنِ حَسَّانَ، عن الحسَنِ البَصْريِّ، عن عثمانَ بنِ أبي العاصِ، به.

وفيه: «ليلةُ النصفِ مِن شعبانَ».

الثاني: رواه عن هشامِ بنِ حَسَّانَ، عن محمَّدِ بنِ سِيرِينَ، عن عثمانَ بنِ

---

(١) وإلى عدمِ سماعِهِ منه ذهَبَ: الحاكمُ في "المستدرَك" (١/ ١٧٦)، وأثبَتَ سماعَهُ: ابنُ مَعِينٍ، وابنُ المَدِينيِّ، والبَزَّارُ، وابنُ عبدِ البَرِّ، والمُنذِريُّ، والمِزِّيُّ، وغيرُهم. ينظر: "التابِعونَ الثقاتُ المتكلَّمُ في سماعِهم مِن الصحابةِ ممَّن لهم روايةٌ عنهم في الكتبِ السِّتَّة" لمبارَك الهاجري (١/ ٢٧٨ - ٢٨٣).

أبي العاص.

والحديثُ أخرجه الطَّبَرانيُّ في "المعجَم الأوسط" (٢٧٦٩)، قال: «حدَّثَنا إبراهيمُ بنُ هاشِمٍ البَغَويُّ، قال: نا عبدُ الرحمنِ بنُ سَلَّامٍ، نا داودُ ابنُ عبدِ الرحمنِ العَطَّارُ، عن هشامِ بنِ حَسَّانَ، عن محمَّدِ بنِ سِيرِينَ، عن عثمانَ بنِ أبي العاصِ الثَّقَفيِّ، عن النبيِّ ﷺ، قال: «**تُفْتَحُ أَبْوَابُ السَّمَاءِ نِصْفَ اللَّيْلِ، فَيُنَادِي مُنَادٍ: هَلْ مِنْ دَاعٍ فَيُسْتَجَابَ لَهُ؟! هَلْ مِنْ سَائِلٍ فَيُعْطَى؟! هَلْ مِنْ مَكْرُوبٍ فَيُفَرَّجَ عَنْهُ؟! فَلَا يَبْقَى مُسْلِمٌ يَدْعُو بِدَعْوَةٍ إِلَّا اسْتَجَابَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ لَهُ، إِلَّا زَانِيَةً تَسْعَى بِفَرْجِهَا، أَوْ عَشَّارًا**».

ثم قال الطَّبَرانيُّ: «لم يَرْوِ هذا الحديثَ عن هشامٍ إلا داودُ؛ تفرَّد به عبدُ الرحمن».

قلتُ: وعبدُ الرحمنِ بنُ سَلَّامٍ الجُمَحيُّ البَصْريُّ، قال أبو حاتمٍ: «صدوقٌ»[(١)]، وذكَرَهُ ابنُ حِبَّانَ في "الثقات"[(٢)].

وليس في حديثِه: «ليلةُ النصفِ مِن شعبانَ».

وجاء ما يَشهَدُ لحديثِ ابنِ سِيرِينَ؛ كما عند أحمدَ (١٧٩٠٤)، قال: «حدَّثَنا رَوْحُ بنُ عُبَادةَ، حدَّثَنا حَمَّادُ بنُ سَلَمةَ، قال: حدَّثَنا عَلِيُّ بنُ زيدٍ، عن الحسَنِ، عن عثمانَ بنِ أبي العاصِ، عن النبيِّ ﷺ، قال: «**يُنَادِي كُلَّ لَيْلَةٍ - سَاعَةً فِيهَا - مُنَادٍ: هَلْ مِنْ دَاعٍ فَأَسْتَجِيبَ لَهُ؟! هَلْ مِنْ سَائِلٍ**

(١) "الجرح والتعديل" (٥/ ٢٤٢ - ٢٤٣).
(٢) "الثقات" (٨/ ٣٧٩)، وتحرَّف فيه: «سلام»، إلى «علام». وينظر: "تهذيب الكمال" (١٧/ ١٦٢).

فَأُعْطِيَهُ؟! هَلْ مِنْ مُسْتَغْفِرٍ فَأَغْفِرَ لَهُ؟!».

- وعلَّقه ابنُ خُزَيْمةَ في "التوحيد" (١/ ٣٢١ - ٣٢٢)، ثم وصَلَهُ، قال: «وروَى عليُّ بنُ زَيْدِ بنِ جُدْعانَ، عن الحسَنِ، عن عثمانَ بنِ أبي العاصِ، عن النبيِّ ﷺ، قال: «يَنْزِلُ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا كُلَّ لَيْلَةٍ، فَيَقُولُ: هَلْ مِنْ دَاعٍ فَأَسْتَجِيبَ لَهُ؟! هَلْ مِنْ سَائِلٍ فَأُعْطِيَهُ؟! هَلْ مِنْ مُسْتَغْفِرٍ فَأَغْفِرَ لَهُ؟!»؛ حدَّثَنَاهُ محمَّدُ بنُ بَشَّارٍ، قال: ثنا هشامٌ؛ يعني: ابنَ عبدِ الملكِ، أخبَرَنا الوليدُ، وثنا محمَّدُ بنُ يحيى، قال: ثنا أبو الوليدِ، قال: ثنا حَمَّادُ بنُ سَلَمةَ، عن عليِّ بنِ زَيْدٍ».

- وجاء في "الدعاء" للطَّبَرانيِّ (١٤٠)، قال: «حدَّثَنا محمَّدُ بنُ عُبَيْدِ ابنِ آدَمَ بنِ أبي إِيَاسٍ العَسْقَلَانيُّ، وعليُّ بنُ إسحاقَ الأَصبَهانيُّ، قالا: ثنا إبراهيمُ بنُ محمَّدٍ المَقدِسيُّ، ثنا آدَمُ بنُ أبي إِيَاسٍ، ثنا عَدِيُّ بنُ الفضلِ، عن عليِّ بنِ زَيْدٍ، عن الحسَنِ، عن كِلَابِ بنِ أميَّةَ، عن عثمانَ بنِ أبي العاصِ رضي الله عنه، قال: سَمِعْتُ رسولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «يَنْزِلُ اللهُ عز وجل كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا، ثُمَّ يَأْمُرُ مُنَادِيًا يُنَادِي: هَلْ مِنْ مُسْتَغْفِرٍ فَأَغْفِرَ لَهُ؟! هَلْ مِنْ تَائِبٍ فَأَتُوبَ عَلَيْهِ؟! هَلْ مِنْ دَاعٍ فَأَسْتَجِيبَ لَهُ؟!»، ثُمَّ قال رسولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ دَاوُدَ عليه السلام خَرَجَ ذَاتَ لَيْلَةٍ عَلَى أَهْلِهِ فِي ثُلُثِ اللَّيْلِ، فَقَالَ: يَا أَهْلِي، قُومُوا فَصَلُّوا؛ فَإِنَّ هَذِهِ سَاعَةٌ يُسْتَجَابُ فِيهَا الدُّعَاءُ، إِلَّا لِعَشَّارٍ، أَوْ سَاحِرٍ».

- وجاء في "المعجَم الكبير" للطَّبَرانيِّ (٩/ ٤٤ - ٤٥ رقم ٨٣٧١)، قال: «حدَّثَنا أبو زُرْعةَ عبدُ الرحمنِ بنُ عَمْرٍو الدِّمَشْقيُّ، ثنا أبو الجُمَاهِرِ[١]،

---

(١) الجُمَاهِرُ: بضمِّ الجيم، وتخفيفِ الميم؛ كذا ضبَطَها الحافظُ في ترجمةِ أبي الجُمَاهِرِ مَعْدانَ بنِ حُدَيْرٍ، مِن "تقريب التهذيب" (٦٧٨٦).

ثنا خُلَيْدُ بنُ دَعْلَجٍ، عن سعيدِ بنِ عبدِ الرحمنِ، عن كِلَابِ بنِ أميَّةَ؛ أنه لَقِيَ عثمانَ بنَ أبي العاصِ، فقال: ما جاء بِكَ؟ فقال: استُعمِلْتُ على عُشُرِ الأُبُلَّةِ[1]، فقال عثمانُ: إنِّي سَمِعْتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ: «**إنَّ اللهَ يَدْنُو مِنْ خَلْقِهِ؛ فَيَغْفِرُ لِمَنِ اسْتَغْفَرَ، إلَّا لِبَغِيٍّ بِفَرْجِهَا، أَوْ لِعَشَّارٍ**».

- وفي "معجَم الصحابة" لابن قانع (٢/ ٣٨٨ - ٣٨٩)، قال: «حدَّثَنا عُبَيْدُ بنُ شَرِيكٍ البَزَّارُ، نا أبو الجُمَاهِرِ، نا خُلَيْدُ بنُ دَعْلَجٍ، عن سعيدِ بنِ عبدِ الرحمنِ، عن كِلَابِ بنِ أميَّةَ؛ أنه لَقِيَ عثمانَ بنَ أبي العاصِ، فقال له: ما جاء بِكَ؟ قال: استُعمِلْتُ على عُشُورِ الأُبُلَّةِ، فقال له كِلَابُ بنُ أميَّةَ: سَمِعْتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ: «**إنَّ اللهَ يُدِينُ خَلْقَهُ؛ فَيَغْفِرُ لِمَنِ اسْتَغْفَرَ، إلَّا البَغِيَّ بِفَرْجِهَا، وَالعَشَّارَ**».

قلتُ: في الإسنادِ الأوَّلِ: عليُّ بنُ زيدِ بنِ جُدْعانَ؛ وهو لا يُحتجُّ به.

والأسانيدُ التاليةُ فيها ضعفاءُ ومجاهيلُ؛ ولكنْ دلَّت أنَّ المحفوظَ مِن حديثِ عثمانَ بنِ أبي العاصِ، هو ما رواه عبدُ الرحمنِ بنُ سَلَّامٍ، عن داودَ العَطَّارِ، عن هشامِ بنِ حَسَّانَ، عن ابنِ سِيرِينَ، عن عثمانَ بنِ أبي العاصِ... الحديثَ الذي مَرَّ.

وأنَّ لفظةَ: «ليلةُ النصفِ مِن شعبانَ» شاذَّةٌ مِن حديثِ عثمانَ بنِ أبي العاص.

---

(١) كذا في "معجم الطَّبَراني"؛ ولعلَّ الصواب: «على عُشُورِ الأُبُلَّةِ»؛ فقد وقع في كل المصادر - ما عدا هذا الموضع من "المعجم الكبير" -: «عُشُور الأُبُلَّة».

الحديثُ الثانيَ عشَرَ
حديثُ أبي الدَّرْداءِ رضي الله عنه

أخرجه الحافِظُ عبدُ الغَنِيِّ بنُ عبدِ الواحدِ المَقدِسيُّ - كما في جُزْئِهِ: "أحاديثِ الجَمَّاعِيليّ" (٣٧) - قال: «أخبَرَنا رَوْحٌ - وهو أبو طاهِرٍ الدارَانيُّ - قال: أنبا غانِمُ بنُ محمَّدٍ، أنبا أحمدُ بنُ عبدِ اللهِ، ثنا عبدُ اللهِ بنُ محمَّدِ بنِ النَّيْسابُوريِّ - هو ابنُ حَيْوةَ - ثنا هشامُ بنُ عَمَّارٍ، ثنا محمَّدُ بنُ مسروقٍ، ثنا أبو العَطُوفِ الجَرَّاحُ بنُ المِنْهالِ، عن عبدِ اللهِ بنِ يَزِيدَ، عن أبي الدَّرْداءِ رضي الله عنه؛ أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «**لَيْلَةَ النِّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ يَهْبِطُ الرَّحْمَنُ عز وجل إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا، فَيَنْظُرُ إِلَى أَعْمَالِ العِبَادِ؛ فَيَغْفِرُ لِلْمُسْتَغْفِرِينْ، وَيَتُوبُ عَلَى التَّوَّابِينْ، وَيَسْتَجِيبُ لِلسَّائِلِينْ، وَيَكْفِي المُتَوَكِّلِينْ، وَيَدَعُ أَهْلَ الصَّغَائِرِ لا يَفْعَلُ بِهِمْ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ، وَيَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا لِمَنْ يَشَاءُ، إِلا لِمُشْرِكٍ، أَوْ قَاتِلِ نَفْسٍ حَرَّمَهَا اللهُ عز وجل، أَوْ مُشَاحِنٍ**».

• **درَجةُ الحديث**:

هذا الحديثُ لا يَصِحُّ؛ وذلك كما يلي:

أوَّلاً: تفرَّد به الجَرَّاحُ بنُ المِنْهالِ أبو العَطُوفِ الجَزَريُّ؛ وهو منكَرُ الحديثِ، ساقِطُ الاحتجاجُ به.

قال ابنُ مَعِينٍ: «وليس حديثُهُ بشيءٍ»[١]، وقال أيضًا: «أبو العَطُوفِ

---

(١) "تاريخ ابن مَعِين" (٥٠٤٠ و٥٣٣٣/ رواية الدُّوري).

ضعيفٌ»[١].

وقال محمَّدُ بنُ أَسَدٍ: «حدَّثَنا الوُحَاظيُّ مِن كتابِه، حدَّثَنا أبو العَطُوفِ الجَرَّاحُ بنُ المِنْهالِ الحَرَّانيُّ، وليس كلُّ حديثِهِ بمحفوظٍ»[٢].

وقال عليُّ بنُ المَدِينيِّ: «أبو العَطُوفِ ضعيفٌ لا يُكتَبُ حديثُه»[٣].

وقال البخاريُّ: «منكَرُ الحديث»[٤].

وقال السَّعْديُّ: «أبو العَطُوفِ قد سُكِتَ عن حديثِه، هو: الجَرَّاحُ بنُ مِنْهال»[٥].

وقال النَّسَائيُّ: «جَرَّاحُ بنُ مِنْهالٍ أبو العَطُوفِ الجَزَريُّ، متروكُ الحديث»[٦].

وقال ابنُ عَدِيٍّ: «وللجَرَّاحِ بنِ المِنْهالِ غيرُ ما ذكَرْتُ مِن الحديثِ، وليس هو بكثيرِ الحديثِ، والضعفُ على رواياتِهِ بيِّنٌ؛ وذلك لأنَّ له أحاديثَ عن الزُّهْريِّ، والحكَمِ، وأبي الزُّبَيْرِ، وغيرِهم، ويَبِينُ ضعفُهُ إذا روَى عن هؤلاءِ الثقاتِ؛ فإنَّه يَروِي عنهم ما لا يتابِعُهُ أحدٌ عليه»[٧].

ثانيًا: فيه: عبدُ اللهِ بنُ يَزِيدَ بنِ آدَمَ السُّلَميُّ الدِّمَشْقيُّ؛ وهو منكَرُ الحديثِ، ساقِطُ الاحتجاجُ به.

---

(١) ينظر: "الضعفاء" للعُقَيْلي (١/ ٢٠١)، و"الكامل" لابن عدي (٢/ ١٦٠).
(٢) ينظر: "الكامل" لابن عدي (٢/ ١٦٠).
(٣) المصدر السابق.
(٤) "التاريخ الكبير" (٢/ ٢٢٨).
(٥) "أحوال الرجال" (٣١٧).
(٦) "الضعفاء والمتروكين" (١٠٥).
(٧) "الكامل" لابن عدي (٢/ ١٦١).

روَى عن واثِلةَ، وأبي أُمَامةَ، وأبي الدَّرْداءِ، وأنسِ بنِ مالِكٍ، وغيرِهم.

وعنه: كَثِيرُ بنُ مَرْوانَ، وأبو العَطُوفِ، وأهلُ الرَّقَّة[(١)].

قال الإمام أحمدُ: «أحاديثُه موضوعةٌ»[(٢)].

وقال الجُوزَجانيُّ: «أحاديثُهُ منكَرة»[(٣)].

---

(١) ينظر: "تاريخ دمشق" (٣٣/٣٦٧ - ٣٧٢)، و"ميزان الاعتدال" (٢/٥٢٦).

(٢) ينظر: "تاريخ بغداد" (١١/٤٤٩). (٣) "أحوال الرجال" (٢٩٠).

الحديثُ الثالثَ عشرَ
حديثُ أُبَيِّ بنِ كَعْبٍ رضي الله عنه

أخرجه ابنُ عساكِرَ في "تاريخ دِمَشْقَ" (٥١/ ٧٢ - ٧٣)، قال: «أنبَأَنا نَصْرٌ، أنبَأَنا أبو القاسِمِ عُمَرُ بنُ أحمدَ الواسِطيُّ، أنبَأَنا أبو الحسينِ محمَّدُ ابنُ أحمدَ بنِ عبدِ الرحمنِ المَلَطيُّ، حدَّثني أبو بكرٍ أحمدُ بنُ صالِحِ بنِ محمَّدٍ الفارِسيُّ، حدَّثني أبو حَنِيفةَ جعفرُ بنُ بَهْرام، حدَّثَنا حامِدُ بنُ محمودٍ الهَمْدانيُّ، حدَّثَنا إبراهيمُ بنُ عبدِ اللهِ البَصْريُّ، حدَّثَنا محمَّدُ بنُ حازِمٍ، عن الضحَّاكِ بنِ مُزاحِمٍ، عن أُبَيِّ بنِ كَعْبٍ، قال: قال النبيُّ ﷺ: «إِنَّ جِبْرِيلَ أَتَانِي لَيْلَةَ النِّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ، قَالَ: قُمْ فَصَلِّ، وَارْفَعْ رَأْسَكَ وَيَدَيْكَ إِلَى السَّمَاءِ، فَقُلْتُ: «يَا جِبْرِيلُ، مَا هَذِهِ اللَّيْلَةُ؟»، قَالَ: يَا مُحَمَّدُ، تُفْتَحُ فِيهَا أَبْوَابُ السَّمَاءِ، وَأَبْوَابُ الرَّحْمَةِ ثَلَاثُ مِئَةِ بَابٍ؛ فَيُغْفَرُ لِجَمِيعِ مَنْ لَا يُشْرِكُ بِاللهِ شَيْئًا، غَيْرَ مُشَاحِنٍ، أَوْ غَاشٍّ[١]، أَوْ مُدْمِنِ خَمْرٍ، أَوْ مُصِرٍّ عَلَى زِنًى؛ فَإِنَّ هَؤُلَاءِ لَا يُغْفَرُ لَهُمْ حَتَّى يَتُوبُوا:

فَأَمَّا مُدْمِنُ خَمْرٍ: فَإِنَّهُ يُتْرَكُ لَهُ بَابٌ مِنْ أَبْوَابِ الرَّحْمَةِ مَفْتُوحًا حَتَّى يَتُوبَ؛ فَإِذَا تَابَ، غَفَرَ اللهُ لَهُ.

وَأَمَّا الْمُشَاحِنُ: فَيُتْرَكُ لَهُ بَابٌ مِنْ أَبْوَابِ الرَّحْمَةِ حَتَّى يُكَلِّمَ صَاحِبَهُ؛ فَإِذَا كَلَّمَهُ، غُفِرَ لَهُ.

---

(١) كذا في "مختصر تاريخ دمشق" لابن منظور (٢١/ ٢٨٤)، وعند ابن عساكِرَ: «أو عاشِرٍ»؛ ولعلَّه تحريف.

قَالَ النَّبِيُّ: «يَا جِبْرِيلُ، فَإِنْ لَمْ يُكَلِّمْهُ حَتَّى يَمْضِيَ عَنْهُ النِّصْفُ؟»، قَالَ: لَوْ مَكَثَ إِلَى أَنْ يَتَغَرْغَرَ بِهَا فِي صَدْرِهِ، فَهُوَ مَفْتُوحٌ؛ فَإِنْ تَابَ، قُبِلَ مِنْهُ؛ فَخَرَجَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِلَى بَقِيعِ الغَرْقَدِ، فَبَيْنَا هُوَ سَاجِدٌ، قال - وَهُوَ يَقُولُ فِي سُجُودِهِ -: «أَعُوذُ بِعَفْوِكَ مِنْ عِقَابِكَ، وَأَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْكَ، جَلَّ ثَنَاؤُكَ، لَا أَبْلُغُ الثَّنَاءَ عَلَيْكَ؛ أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ»؛ فَنَزَلَ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي رُبُعِ اللَّيْلِ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، ارْفَعْ رَأْسَكَ إِلَى السَّمَاءِ، فَرَفَعَ رَأْسَهُ، فَإِذَا أَبْوَابُ الرَّحْمَةِ مَفْتُوحَةٌ، عَلَى كُلِّ بَابٍ مَلَكٌ يُنَادِي: طُوبَى لِمَنْ تَعَبَّدَ فِي هَذِهِ اللَّيْلَةِ، وَعَلَى البَابِ الآخَرِ مَلَكٌ يُنَادِي: طُوبَى لِمَنْ سَجَدَ فِي هَذِهِ اللَّيْلَةِ، وَعَلَى البَابِ الثَّالِثِ مَلَكٌ يُنَادِي: طُوبَى لِمَنْ رَكَعَ فِي هَذِهِ اللَّيْلَةِ، وَعَلَى البَابِ الرَّابِعِ مَلَكٌ يُنَادِي: طُوبَى لِمَنْ دَعَا رَبَّهُ فِي هَذِهِ اللَّيْلَةِ، وَعَلَى البَابِ الخَامِسِ مَلَكٌ يُنَادِي: طُوبَى لِمَنْ نَاجَى رَبَّهُ فِي هَذِهِ اللَّيْلَةِ، وَعَلَى البَابِ السَّادِسِ مَلَكٌ يُنَادِي: طُوبَى لِلْمُسْلِمِينَ فِي هَذِهِ اللَّيْلَةِ، وَعَلَى البَابِ السَّابِعِ مَلَكٌ يُنَادِي: طُوبَى لِلْمُوَحِّدِينَ، وَعَلَى البَابِ الثَّامِنِ مَلَكٌ يُنَادِي: هَلْ مِنْ تَائِبٍ يُتَبْ عَلَيْهِ، وَعَلَى البَابِ التَّاسِعِ مَلَكٌ يُنَادِي: هَلْ مِنْ مُسْتَغْفِرٍ فَيُغْفَرَ لَهُ؟! وَعَلَى البَابِ العَاشِرِ مَلَكٌ يُنَادِي: هَلْ مِنْ دَاعِي(١) فَيُسْتَجَابَ لَهُ؟! ثُمَّ إِن رَسُولَ اللهِ قَالَ: «يَا جِبْرِيلُ، إِلَى مَتَى أَبْوَابُ الرَّحْمَةِ مَفْتُوحَةٌ؟»، قَالَ: مِنْ أَوَّلِ اللَّيْلِ إِلَى صَلاةِ الفَجْرِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ:

---

(١) كذا في المطبوع من "تاريخ دمشق": «داعِي» بإثباتِ الياء، والجادَّةُ حذفُها: «داعٍ»؛ وهي لغةُ جمهورِ العرَب؛ لأنه اسمٌ منقوصٌ منوَّنٌ مجرور؛ لكنَّ إثباتَ هذه الياءِ في مثلِ ذلك لغةٌ صحيحةٌ حكاها أئمَّةُ العربيَّة، وعليها جاءت قراءةُ ابنِ كَثِيرٍ؛ كما في قولِهِ تعالى: «وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادِي» [الرعد: ٧]، وغيرِها من الآيات. ينظر التعليق على "كتاب العلل" لابن أبي حاتم، المسألة (١٤٧).

«فِيهَا مِنَ العُتَقَاءِ أَكْثَرُ مِنْ شُعُورِ الغَنَمِ، فِيهَا تُرْفَعُ أَعْمَالُ السَّنَةِ، وَفِيهَا تُقْسَمُ الأَرْزَاقُ».

• **درَجةُ الحديث:**

هذا حديثٌ باطلٌ مكذوبٌ؛ وفيه غيرُ عِلَّةٍ قادِحةٍ، منها:

أوَّلاً: الانقطاعُ بين الضحَّاكِ بنِ مُزاحِمٍ، وأُبَيِّ بنِ كَعْبٍ، ولا يُعرَفُ للضحَّاكِ روايةٌ عن أحدٍ مِن الصحابة[(١)].

ثانيًا: فيه: محمَّدُ بنُ حازِمٍ؛ وهو مجهولٌ؛ كما قال ابنُ عَرَّاقٍ[(٢)].

ويَحتمِلُ: أنَّه مصحَّفٌ عن محمَّدِ بنِ مُزاحِمٍ؛ وهو أخو الضحَّاكِ بنِ مُزاحِمٍ؛ وقد تفرَّد به عن أخيه.

قال أبو حاتِمٍ: «هو منكَرُ الحديث، متروكُ الحديث»[(٣)].

وقال العُقَيْليُّ: «لا يتابَعُ عليه»[(٤)].

وقال ابنُ عَدِيٍّ: «ومحمَّدُ بنُ مُزاحِمٍ ليس بالمعروفِ في هذا الإسنادِ الذي ذكَرَهُ البخاريُّ، لا أدري ما هو؟ ومثلُ هذا يَحتمِلُ كلَّ ما جاء به»[(٥)].

---

(١) ينظر: "الثقات" لابن حِبَّان (٦/ ٤٨٠). (٢) في "تنزيه الشريعة" (٢/ ١٢٦).
(٣) ينظر: "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم (٨/ ٩٠).
(٤) ينظر: "الضعفاء" للعُقَيْلي (٤/ ١٣٥).
(٥) ينظر: "الكامل" (٧/ ٥١٤). وينظر أيضًا: "ميزان الاعتدال" (٤/ ٣٤)، و"لسان الميزان" (٧/ ٤٩٩) (٧٣٩٦).

الحديثُ الرابعَ عشَرَ
حديثُ أَنَسِ بنِ مالِكٍ ﵁

قال الذهَبيُّ في "ميزان الاعتدال" (٣/ ٥٦٥ - ٥٦٦): «محمَّدُ بنُ سعيدٍ المِيلِيُّ الطَّبَريُّ[(١)]، لا يُدرَى مَن هو، عن محمَّدِ بنِ عَمْرٍو البَجَليِّ، مجهولٌ مثلُهُ، حدَّثَنا النَّضْرُ بنُ شُمَيْلٍ، ثنا شُعَيْبُ بنُ عبدِ الملكِ، حدَّثني الحسَنُ البَصْريُّ، ثنا أنَسٌ ﵁ - مرفوعًا -: «**مَنْ صَلَّى لَيْلَةَ النِّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ خَمْسِينَ رَكْعَةً، قَضَى اللهُ لَهُ كُلَّ حَاجَةٍ طَلَبَهَا تِلْكَ اللَّيْلَةَ، وَإِنْ كَانَ كُتِبَ فِي اللَّوْحِ المَحْفُوظِ شَقِيًّا، يَمْحُو اللهُ ذَلِكَ، وَيُحَوِّلُهُ إِلَى السَّعَادَةِ، وَيَبْعَثُ إِلَيْهِ سَبْعَ مِئَةِ أَلْفِ مَلَكٍ يَكْتُبُونَ لَهُ الحَسَنَاتِ...**»، فذكَرَ الحديثَ بطُولِه.

قال الذهَبيُّ بعده: «فقبَّح اللهُ مَن وضَعَهُ! ففيه مِن الكَذِبِ والإفكِ ما لا يُوصَف!

ومِن ذلك: قال: وقال أبو هُرَيْرَةَ ﵁: سَمِعْتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ: «**يُعْطَى بِكُلِّ حَرْفٍ أَلْفَ أَلْفِ حَوْرَاءَ، وَمَنْ أَحْيَا سَاعَةً مِنْ سَاعَاتِ تِلْكَ اللَّيْلَةِ، يُعْطَى بِعَدَدِ مَا طَلَعَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ وَالقَمَرُ جَنَّاتٍ، فِي كُلِّ جَنَّةٍ بَسَاتِينُ...**».

إلى أنْ قال: «**وَالَّذِي بَعَثَنِي بِالحَقِّ، لَا يَرْغَبُ عَنْ هَذِهِ الصَّلَاةِ إِلَّا فَاجِرٌ**

---

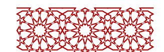
(١) «محمَّدُ بنُ سعيدٍ الأزرَقُ أبو عبدِ اللهِ الطَّبَريُّ»، قال ابنُ عديّ: «مِن أهلِ مِيلَةَ، يضعُ الحديث»، وقال أيضًا: «وهذا الأزرَقُ لم يمُرَّ قطُّ بجَنَباتِ الحديثِ، وله غيرُ ما ذكَرْتُ مِن موضوعاتِه». "الكامل" (٦/ ٢٩٤ - ٢٩٥).

أَوْ فَاسِقٌ. . .».

إلى أنْ قال: «وَيَرْفَعُ لَهُ تَعَالَى أَلْفَ أَلْفِ مَدِينَةٍ فِي الجَنَّةِ، فِي كُلِّ مَدِينَةٍ أَلْفُ أَلْفِ قَصْرٍ، فِي القَصْرِ أَلْفُ أَلْفِ دَارٍ، فِي الدَّارِ أَلْفُ أَلْفِ صُفَّةٍ، فِي الصُّفَّةِ أَلْفُ أَلْفِ وِسَادَةٍ، وَأَلْفُ أَلْفِ زَوْجَةٍ مِنَ الحُورِ، لِكُلِّ حَوْرَاءَ أَلْفُ أَلْفِ خَادِمٍ، فِي البَيْتِ أَلْفُ أَلْفِ مَائِدَةٍ، عَرْضُهَا كَمَا بَيْنَ المَشْرِقِ إِلَى المَغْرِبِ، عَلَى كُلِّ مَائِدَةٍ أَلْفُ أَلْفِ قَصْعَةٍ، فِي كُلِّ قَصْعَةٍ أَلْفُ أَلْفِ لَوْنٍ».

فما أتعجَّبُ إلا مِن قِلَّةِ ورَعِ ابنِ ناصِرٍ؛ كيف روَى هذا وسكَتَ عن توهينِه، فإنَّا لله!». انتهى[1].

قلتُ: وأنا أَذهَبُ إلى ما ذهَبَ إليه الذهَبيُّ وابنُ حجَرٍ، وهو أنه خبَرٌ باطِلٌ مكذوبٌ، مع جهالةِ مَن ذُكِرَ.



(١) وينظر أيضًا: "لسان الميزان" (٧/ ١٥٧ - ١٥٨).

الحديثُ الخامسَ عشرَ
حديثُ عبدِ اللهِ بنِ عُمَرَ رضي الله عنهما

أخرجه ابنُ الجَوْزيِّ في "الموضوعات" (٢/ ٤٤٢)، قال: «وأمَّا طريقُ ابنِ عُمَرَ، فأنبَأَنا إبراهيمُ بنُ محمَّدٍ الأَزَجِيُّ، قال: أنبَأَنا الحسينُ بنُ إبراهيمَ، قال: أنبَأَنا محمَّدُ بنُ جابَانَ المذكِّرُ، قال: أنبَأَنا أبو بكرٍ محمَّدُ بنُ عليِّ بنِ زَيْرَكَ، قال: أنبَأَنا أبو سهلٍ عُبَيْدُ اللهِ بنُ محمَّدِ بنِ زَيْرَكَ، قال: حدَّثَنا أبو بكرِ بنُ أبي زكريَّا الفقيهُ، قال: حدَّثَنا إبراهيمُ بنُ محمَّدٍ الدَّرَبَنْديُّ، قال: حدَّثَنا أحمدُ بنُ أصرَمَ المُزَنيُّ، قال: حدَّثَنا أبو إبراهيمَ التُّرْجُمانيُّ، قال: حدَّثَنا صالِحٌ الشاميُّ[1]، عن عبدِ اللهِ بنِ ضِرَارٍ، عن يَزِيدَ بنِ محمَّدٍ، عن أبيه محمَّدِ بنِ مَرْوانَ، عن ابنِ عُمَرَ، قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «**مَنْ قَرَأَ لَيْلَةَ النِّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ أَلْفَ مَرَّةٍ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ فِي مِئَةِ رَكْعَةٍ، لَمْ يَخْرُجْ مِنَ الدُّنْيَا، حَتَّى يَبْعَثَ اللهُ إِلَيْهِ فِي مَنَامِهِ مِئَةَ مَلَكٍ: ثَلَاثُونَ يُبَشِّرُونَهُ بِالجَنَّةِ، وَثَلَاثُونَ يُؤَمِّنُونَهُ مِنَ النَّارِ، وَثَلاثُونَ يَعْصِمُونَهُ مِنْ أَنْ يُخْطِئَ، وَعَشَرَةٌ يَكِيدُونَ مَنْ عَادَاهُ**».

• **درَجةُ الحديث:**

هذا خبَرٌ باطلٌ موضوعٌ، وإسنادُهُ مظلِمٌ؛ وهو من عمَلِ الحُسَيْنِ بنِ إبراهيمَ أو شيخِه؛ كما قال الذهَبيُّ[2]، وفيه:

أوَّلاً: محمدُ بنُ مَرْوانَ وابنُهُ يَزِيدُ مجهولان.

---

(١) الظاهِرُ: أنَّه محرَّفٌ عن: صالح المُرِّيّ؛ فهو الذي يروي عنه أبو إبراهيمَ التُّرْجُمانيّ.

(٢) في "تلخيص الموضوعات" (٤٣٦).

ثانيًا: عبدُ اللهِ بنُ ضِرَارٍ، وهو ابنُ عَمْرٍو المَلَطيُّ[(١)].

قال ابنُ مَعِينٍ: «ليس بشيءٍ، ولا يُكتَبُ حديثُه»، وقال أبو حاتِمٍ: «ليس بقويّ»[(٢)].

ثالثًا: صالِحٌ الشاميُّ مجهول[(٣)].

---

(١) ويَحتمِلُ: أنه عُبَيْدُ اللهِ بنُ العَيْزارِ، واللهُ أعلم.

(٢) عبدُ اللهِ بنُ ضِرَارٍ، اثنان:

أحدُهما: الذي معنا؛ وهو: عبدُ اللهِ بنُ ضِرَارِ بنِ عَمْرٍو المَلَطيُّ، وجاء ما يدُلُّ على ذلك؛ كما في "الشُّعَب" للبيهقي (١٠٣٩٠)؛ حيثُ قال: «أخبَرَنا أبو عبدِ اللهِ الحافظُ، حدَّثنا أبو عليٍّ الحسينُ بنُ محمَّدٍ الماسَرْجِسيُّ، حدَّثنا أبو عبدِ السلام عبدُ اللهِ بنُ عبدِ الرحمنِ الرَّحَبِيُّ، حدَّثني أبو معاذٍ عبدُ اللهِ بنُ ضِرَارِ بنِ عَمْرٍو الرَّحَبِيُّ المَلَطيُّ، عن أبيه، قال: لَقِيَ الزُّهْريُّ يزيدَ بنَ محمَّدِ بنِ مَرْوانَ، وهو يطوفُ بالبيتِ، وكان قد استقرَضَ منه مالًا، فأدَّاهُ إلا شيئًا، فقال: يا أبا عثمانَ، قد استَحْيَيْنا مِن حَبْسِ حقِّك، فإنْ رأيتَ أن تأمُرَ قَهْرَمَانَكَ أن يكُفَّ عنا حتى ييسِّرَ اللهُ علينا، قال: «يا ابنَ شهابٍ، كم يَبقَى عليك؟»، قال: خمسَ عَشْرةَ ألفًا، قال: «اذهَبْ؛ فإنَّها لك، وإنها لقليلٌ في الإخاءِ في اللهِ عَزَّ وَجَلَّ». اهـ.

قال ابنُ مَعِينٍ: «ليس بشيءٍ، ولا يُكتَبُ حديثُه».

وقال أبو حاتم: «ليس بقويّ».

وذكَرَهُ ابن حِبَّانَ في "الثقات"، وقال: «المَلَطيُّ يروي عن أبيه، روى عنه نصرُ بنُ يزيد، وأبوه، ضعيفٌ؛ روى عن الزُّهْريّ». وينظر: "لسان الميزان" (٤/ ٥٠٤).

والثاني: عبدُ اللهِ بنُ ضِرَارِ بنِ الأزوَرِ الأَسَديُّ، عن ابن مسعود.

قال أبو حاتم: «ليس بالقويّ، روى عنه ابنُهُ سعيد».

وقال ابنُ مَعِينٍ: «هو ابنُ ضِرَارِ بنِ الأزوَرِ».

وذكَرَهُ ابنُ حِبَّانَ في "الثقات"، لكنْ لم يذكُرِ اسمَ جدِّه. وينظر: "لسان الميزان" (٤/ ٥٠٤).

(٣) تقدَّم أنَّ الظاهرَ: أنه صالحٌ المُرِّيُّ؛ وهو متروك.

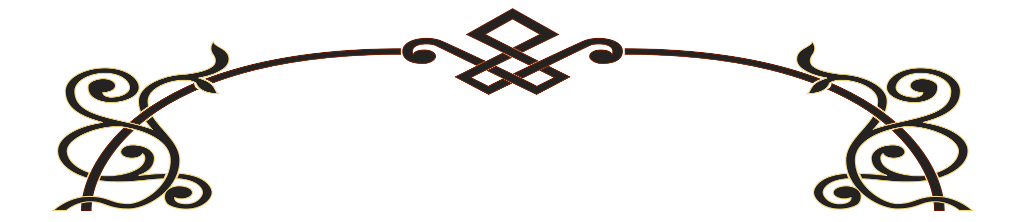
الحديثُ السادسَ عشَرَ
حديثُ عبدِ اللّهِ بنِ مسعودٍ رضي الله عنه

أخرجه الدَّيْلَميُّ في "مسند الفِرْدَوس" - كما في "زَهْر الفِرْدَوس" لابنِ حَجَرٍ (٤/ ٢٢٤) - قال: «أخبَرَنا أبي، أخبَرَنا أبو الحسَنِ المَيْدانيُّ، أخبَرَنا أبو عليٍّ الحسَنُ بنُ عليِّ بنِ الحسَنِ الصَّفَّارُ بالرَّيِّ، حدَّثَنا عليُّ بنُ الحسينِ المَرْوَزيُّ المعروفُ بالبغداديِّ، حدَّثَنا محمَّدُ بنُ أحمدَ بنِ إسحاقَ، حدَّثنا محمَّدُ بنُ محمَّدِ بنِ عليٍّ، حدَّثَنا إبراهيمُ بنُ يُوسُفَ، عن أبي مُعاوِيَةَ، عن الأَعمَشِ، عن زيدِ بنِ وَهْبٍ، عن ابنِ مسعودٍ، رفَعَهُ: «**لا يَحْجُبُ قَوْلَ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ» عَنِ اللهِ، إِلَّا مَا خَرَجَ مِنْ فَمِ صَاحِبِ الشَّارِبَيْنِ، لَيْلَةَ النِّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ**».

- **درَجَتُهُ**:

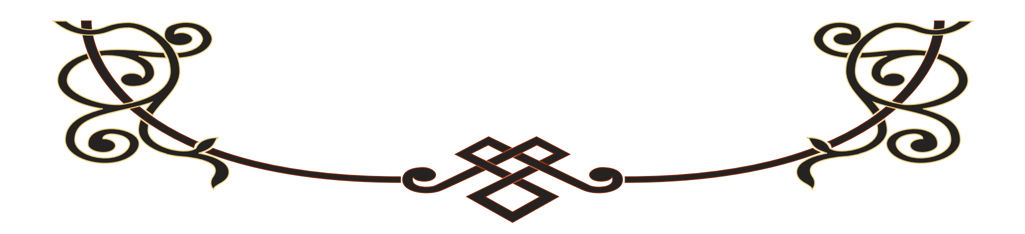
هذا خبَرٌ موضوعٌ، ولا يَصِحُّ.





فصلٌ

في ذكرِ الأخبارِ المُرسَلةِ والموقوفةِ



الخبَرُ الأوَّلُ
خبَرُ ابنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه

أخرجه الشَّجَريُّ في "أماليه" (٢/ ١٠٠)، قال: «أخبَرَنا أبو طاهِرٍ عبدُ الكريمِ بنُ عبدِ الواحدِ بنِ محمَّدٍ الحَسَنَاباذيُّ، قال: حدَّثنا عبدُ اللهِ بنُ محمَّدِ بنِ جعفرِ بنِ حَيَّانَ، قال: حدَّثَنا محمَّدُ بنُ العَبَّاسِ بنِ أَيُّوبَ، قال: حدَّثَنا الحسَنُ بنُ عَرَفةَ، قال: حدَّثَنا النَّضْرُ بنُ إسماعيلَ البَجَليُّ، عن محمَّدِ ابنِ سُوقَةَ، عن عِكْرِمةَ، عن ابنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه؛ في قولِهِ تبارك وتعالى: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾ [الدخان: ٤]»، قال: «في ليلةِ النصفِ مِن شعبانَ يدبِّرُ اللهُ أمرَ السَّنَةِ، ويَنسَخُ الأحياءَ مِن الأمواتِ، ويكتُبُ حاجَّ بيتِ اللهِ؛ فلا يَزِيدُ فيهم أحدٌ، ولا ينقُصُ منهم أحدٌ».

• **درَجةُ الخبَرِ:**

هذا الخبَرُ لا يَصِحُّ سندًا ومتنًا:

أمَّا سَنَدًا: فقد تفرَّد به أبو المُغِيرةِ النَّضْرُ بنُ إسماعيلَ البَجَليُّ الكُوفيُّ القاصُّ.

قال عبدُ اللهِ بنُ أحمدَ: «سألتُ أبي عن النَّضْرِ بنِ إسماعيلَ أبي المُغِيرةِ القاصِّ؟ قال: لم يكنْ يَحفَظُ الإسنادَ، روَى عن إسماعيلَ حديثًا منكَرًا عن قيسٍ: «رأيتُ أبا بكرٍ أخَذَ بلسانِهِ...»، ونحنُ نَروِي عنه، وإنما هذا حديثُ زيدِ بنِ أَسلَمَ»[١].

(١) "العلل" (٥٣١٩). وكذا ذكره البخاري في "التاريخ الكبير" (٨/ ٩٠).

وقال ابنُ هانئٍ: «وسألتُهُ - يعني: الإمامَ أحمدَ - عن النَّضْرِ بنِ إسماعيلَ مؤذِّنِ مَسجِدِ الكُوفة؟ فقال: ضعيفُ الحديثِ، وقال: هو مِثْلُ محمَّدِ بنِ السَّمَّاكِ إلا أنَّ محمَّدَ بنَ السَّمَّاكِ كان أثبَتَ منه»(١).

وقال المَرُّوذِيُّ: سُئِلَ - يعني: أبا عبدِ اللهِ - عن النَّضْرِ بنِ إسماعيلَ أبي المُغِيرة؟ فقال: قد كتَبْنا عنه، ليس هو بقويٍّ، يُعتبَرُ بحديثِهِ، ولكنْ ما كان مِن رقائقَ، وكان أكثَرَ حديثًا مِن ابنِ السَّمَّاكِ»(٢).

وقال عَبَّاسٌ الدُّورِيُّ، ويعقوبُ بنُ شَيْبَةَ، عن يحيى بن مَعِينٍ؛ أنه قال: «ليس بشيءٍ»(٣).

وقال أبو بكرِ بنُ أبي خَيْثَمةَ، عن يحيى بنِ مَعِينٍ: «لا شيءَ»، وقال مَرَّةً: «ليس حديثُهُ بشيءٍ»(٤).

وقال محمَّدُ بنُ عثمانَ بنِ أبي شَيْبةَ، عن يحيى بنِ مَعِينٍ: «كان ضعيفًا»(٥).

وقال الليثُ بنُ عَبْدَةَ المِصْريُّ، عن يحيى بنِ مَعِينٍ: «كان صدوقًا، وكان لا يَدرِي ما يحدِّثُ به»(٦).

---

(١) "مسائل الإمام أحمد" (٢٣٢٤).
(٢) "العلل ومعرفة الرجال" (٢١٨/ رواية المَرُّوذِي وغيره).
(٣) "تاريخ يحيى بن مَعِين" (١٣١١/ رواية الدُّوري). وينظر: "تاريخ بغداد" (١٥/ ٦٠١).
(٤) ينظر: "المجروحين" (٣/ ٥١). وينظر أيضًا: "تاريخ بغداد" (١٥/ ٦٠٠).
(٥) ينظر: "الضعفاء" للعُقَيْلي (٤/ ٢٩٠). وينظر أيضًا: "تاريخ بغداد" (١٥/ ٦٠٠).
(٦) ينظر: "الكامل" لابن عدي (٧/ ٢٦).

وقال أبو زُرْعةَ والنَّسَائيُّ: «ليس بالقويّ»[(١)].

وقال يعقوبُ بنُ شَيْبةَ: «صدوقٌ، ضعيفُ الحديث»[(٢)].

وقال يعقوبُ بنُ سُفْيانَ: «ضعيفٌ»[(٣)].

وقال أبو عُبَيْدٍ الآجُرِّيُّ، عن أبي داودَ: «تجيءُ عنه مناكيرُ»[(٤)].

وقال ابنُ حِبَّانَ: «كان ممَّن فَحُشَ خطَؤُهُ، وكَثُرَ وهَمُهُ، استحَقَّ التركَ مِن أجلِه»[(٥)].

وقال العِجْليُّ: «كوفيٌّ ثقةٌ، وكان إمامَ مسجِدِ الجامِع»[(٦)].

وقال الدارَقُطْنيُّ: «صالِحٌ»[(٧)].

وقال أبو أحمدَ بنُ عَدِيٍّ: «أرجو أنَّه لا بأسَ به»[(٨)].

قال الذهَبيُّ: «فروَى عن ابنِ سُوقَةَ، عن عِكْرِمةَ، عن ابنِ عَبَّاسٍ: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾ [الدخان: ٤]، قال: «ليلةُ النصفِ مِن شعبانَ يبيَّنُ فيها أسماءُ المَوْتَى، ويُنسَخُ فيها الحاجُّ؛ فلا يزادُ فيهم، ولا يُنقَصُ»[(٩)].

• **ذكرُ روايةِ عِكْرِمةَ:**

أخرجها ابنُ أبي الدُّنْيا في "فضائل رمضان" (٧)، قال: «حدَّثنا عليُّ ابنُ الجَعْدِ، قال: أنا أبو مُغِيرةَ، عن محمَّدِ بنِ سُوقَةَ، عن عِكْرِمةَ؛ في قولِهِ

---

(١) ينظر: "الضعفاء والمتروكين" (٦٢٤)، و"الجرح والتعديل" (٨/ ٤٧٤).
(٢) ينظر: "تاريخ بغداد" (١٥/ ٦٠١).
(٣) "المعرفة والتاريخ" (٣/ ٥٥).
(٤) "سؤالات الآجُرِّيّ" (٣١٢).
(٥) "المجروحين" (٣/ ٥١).
(٦) "معرفة الثقات" (١٨٤٩).
(٧) "سؤالات البَرْقاني" (٥٢٤).
(٨) "الكامل" (٧/ ٢٦).
(٩) "ميزان الاعتدال" (٤/ ٢٥٥).

تعالى: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾ [الدخان: ٤]، قال: «ليلةَ النصفِ مِن شعبانَ، يدبَّرُ أمرُ السَّنَةِ، وتُنسَخُ الأمواتُ مِن الأحياءِ، ويُكتَبُ الحاجُّ؛ فلا ينقُصُ منهم، ولا يَزِيدُ فيهم أحَدٌ».

• **درَجةُ الخبَر:**

اضطرَبَ فيه أبو مُغِيرةَ النَّضْرُ بنُ إسماعيلَ:

فمَرَّةً: رواه عن محمَّدِ بنِ سُوقةَ، عن عِكْرِمةَ، عن ابنِ عَبَّاسٍ؛ موقوفًا عليه.

ومَرَّةً: عن محمَّدِ بنِ سُوقةَ، عن عِكْرِمةَ؛ موقوفًا عليه.

قال ابنُ الجَوْزيِّ في "زاد المَسِير" (٤/ ٨٧): «وعلى ما رُوِيَ عن عِكْرِمةَ: أنَّ ذلك في ليلةِ النصفِ مِن شعبانَ، والروايةُ عنه بذلك مضطَرِبةٌ؛ قد خُولِفَ الراوي لها؛ فرُوِيَ عن عِكْرِمةَ؛ أنه قال: «في ليلةِ القَدْرِ»؛ وعلى هذا المفسِّرون».

وأمَّا نَكَارةُ المَتْنِ:

فتفسيرُ قولِهِ تعالى: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾ [الدخان: ٤] بأنها «ليلةُ النصفِ مِن شعبانَ».

فإنَّ هذا التفسيرَ تَرُدُّهُ نصوصُ الكتابِ والسُّنَّةِ؛ فالآيةُ المذكورةُ: ﴿حمٓ ۝١ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ ۝٢ إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةٖ مُّبَٰرَكَةٍۚ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ ۝٣ فِيهَا يُفۡرَقُ كُلُّ أَمۡرٍ حَكِيمٍ﴾ [الدخان: ١ - ٤]، وقد بيَّن اللهُ تعالى تلك الليلةَ المباركةَ التي أنزَلَ فيها كتابَهُ، والتي يُفرَقُ فيها كلُّ أمرٍ حكيم، وحدَّد شَهْرَها؛ فقال الله تعالى: ﴿شَهۡرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلۡقُرۡءَانُ هُدٗى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَٰتٖ

﴿مِّنَ ٱلۡهُدَىٰ وَٱلۡفُرۡقَانِۚ﴾ [البقرة: ١٨٥]، فبيَّن اللهُ أنها في رمضانَ، وليس في شعبانَ.

قال ابنُ العرَبيِّ: «فنَصَّ على أنَّ مِيقاتَ نزولِهِ رمضانُ، ثُمَّ عبَّر عن زمانيَّةِ الليلِ هاهنا بقولِهِ: ﴿فِي لَيۡلَةٖ مُّبَٰرَكَةٍۚ﴾ [الدخان: ٣]، فمَن زعَمَ أنه في غيرِهِ، فقد أعظَمَ الفِرْيَةَ على الله، **وليس في ليلةِ النصفِ مِن شعبانَ حديثٌ يعوَّلُ عليه، لا في فضلِها، ولا في نَسْخِ الآجالِ فيها؛ فلا تلتفِتُوا إليها**»[(١)].

قلتُ: ثُمَّ خَصَّ اللهُ تلك الليلةَ بالتسميةِ بقولِهِ تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةِ ٱلۡقَدۡرِ﴾، ثُمَّ بيَّن نبيُّه ﷺ؛ كما في "الصحيحَيْنِ": «أنَّ ليلةَ القَدْرِ تكونُ في العَشْرِ الأواخِرِ مِن رمضانَ»[(٢)].

وقد أخرَجَ البيهقيُّ في "الأسماء والصفات" (٥٠١)، قال: «أخبَرَنا أبو طاهِرٍ الفقيهُ، أنا أبو بكرٍ القَطَّانُ، ثنا أحمدُ بنُ يُوسُفَ السُّلَميُّ، ثنا عُبَيْدُ اللهِ ابنُ موسى، عن إسرائيلَ، عن السُّدِّيِّ، عن محمَّدِ بنِ أبي المُجالِدِ، عن مِقسَمٍ، عن ابنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، قال: سأَلَهُ عطيَّةُ بنُ الأسوَدِ، فقال: إنَّه قد وقَعَ في قلبِيَ الشكُّ في قولِ اللهِ تعالى: ﴿شَهۡرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلۡقُرۡءَانُ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وقولِهِ: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةِ ٱلۡقَدۡرِ﴾ [القدر: ١]، وقولِهِ: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةٖ مُّبَٰرَكَةٍۚ﴾ [الدخان: ٣]، وقد أُنزِلَ في شَوَّالٍ، وذي القَعْدةِ، وذي الحِجَّةِ، والمحرَّمِ، وشَهْرِ ربيعِ الأوَّلِ؟ فقال ابنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: إنَّه أُنزِلَ في رمضانَ، وفي ليلةِ القَدْرِ، وفي ليلةٍ مبارَكةٍ، جُمْلةً واحدةً، ثمَّ أُنزِلَ بعد

(١) "أحكام القرآن" (٤/ ١١٧).

(٢) كما في حديث أبي سعيدٍ الخُدْريِّ عند البخاري (٨١٣ و٢٠١٦ و٢٠١٨ و٢٠٢٧ و٢٠٣٦)، ومسلم (١١٦٧).

ذلك على مَواقِعِ النجومِ: رِسْلًا[(١)] في الشهورِ والأيَّام».

وقال أبو الخَطَّابِ ابنُ دِحْيةَ المالِكيُّ: «ومِن أغرَبِ ما رواه بعضُ المفسِّرينْ، في قولِ أصدقِ القائلينْ: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ ۚ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ﴾ [الدخان: ٣]: أنَّها ليلةُ النصفِ مِن شعبانْ، وما أبعَدَ مَن قال هذا مِن الإيمانْ؛ فإنَّه مكذِّبٌ للقرآنْ؛ فإنَّ القرآنَ لم يَنزِلْ في شعبانْ، وقال اللهُ العظيم: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَٰتٍ مِّنَ ٱلْهُدَىٰ وَٱلْفُرْقَانِ ۚ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وقال جَلَّ مِن قائلٍ: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ ﴿١﴾ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا لَيْلَةُ ٱلْقَدْرِ ﴿٢﴾ لَيْلَةُ ٱلْقَدْرِ خَيْرٌ مِّنْ أَلْفِ شَهْرٍ ﴿٣﴾ تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِم مِّن كُلِّ أَمْرٍ﴾ [القدر: ١ - ٤]؛ وهي الليلةُ المبارَكةُ التي تَنَزَّلُ فيها الملائكةُ.

قال ابنُ عَبَّاسٍ: «أُنزِلَ القرآنُ كلُّه جُمْلةً واحدةً، في ليلةِ القَدْرِ، في شهرِ رمضانَ، إلى السماءِ الدُّنْيا»[(٢)].

وقال مجاهِدٌ: «ليلةُ الحُكْمِ»[(٣)].

---

(١) الرِّسْلُ بكسرِ الراءِ: الهِينةُ والتأنِّي؛ يقالُ: افعَلْ كذا وكذا على رِسْلِكَ؛ أي: اتَّئِدْ فيه؛ كما يقالُ: على هِينَتِكَ. ينظر: "الصحاح" للجَوْهَري (٤/ ١٧٠٨)، و"النهاية" لابن الأثير (٢/ ٢٢٢).

(٢) أخرجه ابن أبي شَيْبة (٣٠٨١٣)، وابن جرير (٣/ ١٩٠ و٢٤/ ٥٤٢)، والحاكم في "المستدرَك" (٢/ ٢٢٢)؛ مِن طريق داود بن أبي هِنْد، عن عِكْرِمة، عن ابن عبَّاس، به.

(٣) أخرجه عبد الرزَّاق في "تفسيره" (٢/ ٣٨٦)، وابن أبي شَيْبة (٨٧٨٤)، وابن جرير (٢٤/ ٥٤٤)، والبيهقي في "شُعَب الإيمان" (٣٣٨٧)؛ مِن طريق سفيان الثوري، عن ابن أبي نَجِيح، عن مجاهد، به.

والقَدْرُ: مصدرٌ مِن قولِهِم: «قدَرَ اللهُ خيرًا، فهو يَقْدُرُ قَدْرًا...». انتهى[(١)].

قلتُ: والصحيحُ - فيما يتعلَّقُ بكتابةِ الآجالْ، ونسخِ الأعمالْ -: إنما يكونُ في ليلةِ القَدْرِ؛ كما قال عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَـٰهُ فِى لَيْلَةٍ مُّبَـٰرَكَةٍ﴾ [الدخان: ٣]، قال ابنُ كَثِيرٍ: «أيْ: في ليلةِ القَدْرِ؛ يُفصَلُ مِن اللوحِ المحفوظِ إلى الكَتَبَةِ أمرُ السَّنَةِ، وما يكونُ فيها مِن الآجالِ والأرزاقِ»[(٢)].

وهذا يسمَّى عند أهلِ العلمِ: التقديرَ السَّنَويَّ.

وقد قال ابنُ كَثِيرٍ قبلَ ذلك: «ومَن قال: إنَّها ليلةُ النصفِ مِن شعبانَ - كما رُوِيَ عن عِكْرِمةَ - فقد أبعَدَ النُّجْعةَ؛ فإنَّ نَصَّ القرآنِ أنها في رمضانَ. والحديثُ الذي رواه عبدُ اللهِ بنُ صالِحٍ، عن الليثِ، عن عُقَيْلٍ، عن الزُّهْريِّ: أخبَرَني عثمانُ بنُ محمَّدِ بنِ المُغِيرةِ بنِ الأَخنَسِ؛ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال: «**تُقْطَعُ الآجَالُ مِنْ شَعْبَانَ إِلَى شَعْبَانَ؛ حَتَّى إِنَّ الرَّجُلَ لَيَنْكِحُ وَيُولَدُ لَهُ، وَقَدْ أُخْرِجَ اسْمُهُ فِي المَوْتَى**»، فهو حديثٌ مرسَلٌ، ومثلُهُ لا يُعارَضُ به النصوصُ»[(٣)].

وعندما ذكَرَ ابنُ جريرٍ القولَيْنِ، رجَّح الأوَّلَ؛ أي: أنَّ ذلك يكونُ في ليلةِ القَدْرِ[(٤)]، وكذا رجَّح القُرْطُبيُّ[(٥)].

(١) "ما وضَحَ واستبانْ، في فضائلِ شهرِ شعبانْ" لابن دِحْيةَ (ص ٤٠ - ٤٢). وينظر: "تفسير الطبري - سورة الدخان" (رقم الآية: ٣ - ٤).
(٢) "تفسير ابن كَثِير" (١٢/ ٣٣٤).
(٣) المصدر السابق.
(٤) ينظر: "تفسير الطبري - سورة الدخان" (رقم الآية: ٣ - ٤).
(٥) ينظر: "تفسير القُرْطُبي - سورة الدخان" (رقم الآية: ٣ - ٤).

وعندما ذكَرَ ابنُ جُزَيٍّ: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾ [الدخان: ٤]، قال: «معنى يُفرَقُ: يفصَّلُ ويخلَّصُ، والأمرُ الحكيمُ: أرزاقُ العبادِ وآجالُهم، وجميعُ أمورِهم في ذلك العام: نُسِخَ مِن اللَّوْحِ المحفوظِ في ليلةِ القَدْرِ؛ ليتمثَّلَ الملائكةُ ذلك بطُولِ السَّنَةِ القابِلة، وقيل: إنَّ هذا يكونُ ليلةَ النصفِ مِن شعبانَ؛ وهذا باطلٌ...»[1].

قال ابنُ القَيِّم - بعد ذكرِ آيةِ الدُّخَانِ -: «ومَن زعَمَ أنها ليلةُ النصفِ مِن شعبانَ، فقد غَلِطَ»[2].

وقال ابنُ رجَبٍ: «وقد رُوِيَ عن عِكْرِمةَ وغيرِهِ مِن المفسِّرينَ؛ في قولِهِ تعالى: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾ [الدخان: ٤]: أنها ليلةُ نصفِ شعبانَ، والجمهورُ: على أنها ليلةُ القَدْرِ؛ وهو الصحيحُ...»[3].

---

(١) "تفسير ابن جُزَيّ - سورة الدخان" (رقم الآية: ٣ - ٤).
(٢) "شفاء العليل" (ص ٢٢).
(٣) "لطائف المعارف" (ص٣٣٢).

الخبَرُ الثاني
خبَرُ الوَضِينِ بنِ عطاءٍ الخُزَاعيِّ مَوْلاهُمُ الشاميِّ رحمه الله تعالى

أخرجه إسحاقُ بنُ راهَوَيْهِ، قال: «أخبَرَنا عبدُ الرزَّاقِ، أنا إبراهيمُ بنُ عُمَرَ الأنباريُّ[1]؛ أنَّه سَمِعَ الوَضِينَ بنَ عطاءٍ يقولُ: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «**إنَّ اللهَ يَطْلُعُ لَيْلَةَ النِّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ، فَيَغْفِرُ الذُّنُوبَ لِأَهْلِ الأَرْضِ، إلَّا لِمُشْرِكٍ أَوْ مُشَاحِنٍ، وَلَهُ فِي تِلْكَ اللَّيْلَةِ عُتَقَاءُ، عَدَدُ شَعَرِ مُسُوكِ غَنَمِ كَلْبٍ**»، قال إسحاقُ: فسَّره الأوزاعيُّ: أنَّ المشاحِنَ المبتدِعَ الذي يفارِقُ أُمَّةً»[2].

- **درَجةُ الخبَرِ**:

هذا الخبَرُ لا يَصِحُّ؛ وفيه غيرُ عِلَّةٍ، منها:

١- الانقطاعُ بين الوَضِينِ والنبيِّ ﷺ؛ لأنَّ الوَضِينَ مِن صغارِ التابعين.

٢- اختلَفَ الحُفَّاظُ في الوَضِينِ بين التوثيقِ والتضعيفِ؛ وهذه أقوالُهم[3]:

قال عبدُ اللهِ بنُ أحمدَ بنِ حنبلٍ عن أبيه، وعثمانُ بنُ سعيدٍ الدارِميُّ عن

---

(١) هكذا وقَعَ في "مسند إسحاق"؛ وهو خطأٌ وتصحيف، والصحيحُ: إبراهيمُ بنُ عُمَرَ الصَّنْعانيُّ؛ كما سيأتي بيانُهُ في الأصل.

(٢) "مسند إسحاق بن راهويه" (٣/ ٩٨١). وكذا وقَعَ فيه: «أُمَّةً»؛ والصوابُ: «أُمَّتَهُ»؛ كما في رواية الدارَقُطْني في "النزول" (٨٣)، وسيأتي إن شاء الله.

(٣) ينظر: "تهذيب الكمال" (٣٠/ ٤٤٩ - ٤٥٣).

يحيى بن مَعِينٍ وعن دُحَيْمٍ: «ثقةٌ».

وقال عبدُ اللهِ بنُ أحمدَ عن أبيهِ في روايةٍ أخرى: «ليس به بأسٌ؛ كان يَرَى القَدَرَ».

وقال محمَّدُ بنُ عَوْفٍ الطائيُّ، عن يحيى بن مَعِينٍ: «لا بأسَ به».

وقال الهَيْثَمُ بنُ خارِجةَ، عن الوليدِ بنِ مسلِمٍ: «كان صاحبَ خُطَبٍ، ولم يكنْ في الحديثِ بذاك».

وقال أبو حاتِمٍ: «تَعرِفُ وتُنكِرُ».

وقال أبو زُرْعةَ الدِّمَشْقيُّ: «حُدِّثْتُ عن محمَّدِ بنِ عثمانَ، قال: سألتُ سعيدَ بن بَشِيرٍ عن الوَضِينِ بنِ عطاءٍ؟ فقال: كان صاحبَ مَنطِقٍ».

وقال محمَّدُ بنُ سعدٍ: «كان ضعيفًا في الحديث».

وقال إبراهيمُ بنُ يعقوبَ السَّعْديُّ الجُوزَجانيُّ: «واهي الحديث».

وقال إبراهيمُ بنُ إسحاقَ الحَرْبيُّ: «غيرُهُ أوثَقُ منه».

وقال عبدُ الباقي بنُ قانِعٍ: «ضعيفٌ».

وقال أبو أحمدَ بنُ عَدِيٍّ: «ما أرى بأحاديثِهِ بأسًا».

وقال أبو زُرْعةَ الدِّمَشْقيُّ: «قلتُ لعبدِ الرحمنِ بنِ إبراهيمَ: فما تقولُ في أبي مُعَيْدٍ حفصِ بنِ غَيْلانَ؟ قال: ثقةٌ، قلتُ: فما تقولُ في الوَضِينِ بنِ عطاءٍ؟ قال: ثقةٌ، قلتُ: فأين هو مِن أبي مُعَيْدٍ؟ قال: فوقَهُ لِسِنِّهِ ولُقِيِّهِ».

وقال أبو عُبَيْدٍ الآجُرِّيُّ، عن أبي داودَ: «صالِحُ الحديثِ، قلتُ: هو قَدَريٌّ؟ قال: نَعَمْ».

وذكره ابنُ حِبَّانَ في كتاب "الثقات"[(١)].

٣- الانقطاعُ بين إبراهيمَ بنِ عُمَرَ بنِ كَيْسانَ الصَّنْعانيِّ والوَضِينِ:

قال ابنُ حجَرٍ في "التهذيب"[(٢)]: «إبراهيمُ بنُ عَمْرٍو - ويقالُ: ابنُ عُمَرَ - الصَّنْعانيُّ، عن الوَضِينِ بنِ عطاءٍ حديثًا مرسَلًا، وعنه: محمَّدُ بنُ الحسَنِ ابنِ أَتَشٍ الصَّنْعانيُّ، وجعفرُ بنُ سليمانَ الضُّبَعيُّ».

قال: «قلتُ: وقال ابنُ عساكِرَ في "تاريخِه": «إبراهيمُ بنُ عُمَرَ[(٣)] الصَّنْعانيُّ صنعاءُ دِمَشْقَ، لا أعرِفُهُ، وإنما المعروفُ: إبراهيمُ بنُ عُمَرَ بنِ كَيْسانَ مِن صَنْعاءِ اليمَنِ، ولا أعرِفُ لليَمَانيِّ روايةً عن الوَضِين»[(٤)]. اهـ.

قلتُ: والراجحُ: أنه مِن صنعاءِ اليمَنِ؛ وذلك روايةُ عبدِ الرزَّاقِ الصَّنْعانيِّ وغيرِه عنه.

• **خلاصةُ الحُكْمِ**:

هذا خبَرٌ منقطِعٌ؛ لا يُحتَجُّ به.

---

(١) "الثقات" (٧/ ٥٦٤). (٢) "تهذيب التهذيب" (١/ ٧٨).

(٣) كذا في "التهذيب"، والذي في المطبوع من "تاريخ دمشق": «عَمْرو».

(٤) هنا نهاية نقل الحافظ عن ابن عساكر؛ مختصرًا. ينظر: "تاريخ دمشق" (٧/ ٨٦)، و"إكمال تهذيب الكمال" (١/ ٢٦٢).

الخبَرُ الثالثُ
خبَرُ كَثِيرِ بنِ مُرَّةَ الحَضْرَميِّ رحمه الله تعالى

أخرجه الدارَقُطْنيُّ في "النزول" (٨٤)، قال: «حدَّثَنا أحمدُ بنُ محمَّدِ ابنِ يُوسُفَ، عن ابنِ زيادٍ، قال: أنا الحسَنُ بنُ عليِّ بنِ شَبِيبٍ، قال: سمعتُ محمَّدَ بنَ خَلَفٍ العَسْقَلَانيَّ يقولُ: أنا محمَّدُ بنُ يُوسُفَ، عن ابنِ ثَوْبانَ، عن أبيه، عن مكحولٍ، عن خالِدِ بنِ مَعْدانَ، عن كَثِيرِ بنِ مُرَّةَ؛ أنَّه قال: «يَطْلُعُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ في كُلِّ ليلةِ النصفِ مِن شعبانَ إلى أهلِ الأرضِ، فيَغفِرُ لهم، إلَّا مشرِكًا أو مشاحِنًا».

• **درَجةُ الخبَر**:

هذا خبَرٌ موقوفٌ مِن قولِ كَثِيرِ بنِ مُرَّةَ، وهو أجوَدُ الأسانيدِ التي روَتْ هذا الخبَرَ عن كَثِيرٍ مِن قولِه، ومثلُهُ لا يُقبَلُ منه؛ لأنه مِن الأخبارِ الغيبيَّةِ التي لا بُدَّ فيها مِن دليلٍ مِن كتابٍ، أو بسنَدٍ متصِلٍ إلى النبيِّ ﷺ، بنقلِ العَدْلِ عن العَدْلِ، موصولاً إليه، مِن غيرِ شذوذٍ ولا عِلَّة؛ وعليه لا تقومُ به حُجَّة.

• **طريقٌ آخَرُ**:

أخرجه عبدُ الرزَّاقِ (٧٩٢٣)، عن محمَّدِ بنِ راشدٍ، قال: حدَّثَنا مكحولٌ، عن كَثِيرِ بنِ مُرَّةَ: «إنَّ اللهَ يَطْلُعُ ليلةَ النصفِ مِن شعبانَ إلى العبادِ، فيَغفِرُ لأهلِ الأرضِ، إلَّا رَجُلٍ مشرِكٍ أو مشاحِنٍ».

قلتُ: القولُ في هذا الخبَرِ كالقولِ في الحديثِ السابق، وأمَّا محمَّدُ بنُ راشِدٍ، فهو المكحوليُّ الشاميُّ، والراجحُ: أنه ثقةٌ[(١)]، وليس في روايتِهِ خالدُ بنُ مَعْدانَ.

• **طريقٌ آخَرُ**:

أخرجه عبدُ الرزَّاقِ (٧٩٢٤)، عن المثنَّى بنِ الصَّبَّاحِ، قال: حدَّثني قيسُ بنُ سَعْدٍ، عن مكحولٍ، عن كَثِيرِ بنِ مُرَّةَ، يَرفَعُهُ إلى النبيِّ ﷺ؛ مِثْلَ حديثِ محمَّدِ بنِ راشِدٍ.

قلتُ: فيه: المثنَّى بنُ الصَّبَّاحِ اليَمَانيُّ الأَبْناويُّ، وهو متروكٌ، وقد رفَعَهُ، وليس في روايتِهِ أيضًا خالدُ بنُ مَعْدانَ.

• **طريقٌ آخَرُ**:

أخرجه الحارِثُ بنُ أبي أسامةَ (٣٣٨)، قال: «حدَّثَنا عبدُ اللهِ بنُ عَوْنٍ، ثنا أبو عُبَيْدةَ[(٢)]، ثنا عبدُ اللهِ[(٣)]، ثنا خالدُ بنُ مَعْدانَ، عن كَثِيرِ بنِ مُرَّةَ، قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «**إِنَّ رَبَّكُمْ يَطْلُعُ لَيْلَةَ النِّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ إِلَى خَلْقِهِ، فَيَغْفِرُ لَهُمْ كُلِّهِمْ؛ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُشْرِكًا أَوْ مُصَارِمًا**»، قالوا: «وكان رسولُ اللهِ ﷺ يصومُ شعبانَ، فيدخُلُ رمضانُ وهو صائمٌ؛ تعظيمًا لرمضانَ»[(٤)].

---

(١) ينظر: "تهذيب الكمال" (٢٥/١٨٦ - ١٩١).
(٢) هو: عبدُ الواحِدِ بنُ واصلٍ السَّدُوسيُّ مولاهم، أبو عُبَيْدةَ الحدَّادُ البصريُّ نزيلُ بغداد؛ وهو ثقةٌ؛ كما في "التقريب" (٤٢٤٩).
(٣) سيأتي الكلامُ عليه في الأصل؛ إن شاء الله.
(٤) "بغية الباحث" (٣٣٨).

• **درَجةُ الخبَرِ:**

هذا خبَرٌ مرسَلٌ، ولا يَصِحُّ مرفوعًا؛ وفيه مَن يُعَلُّ؛ وذلك كما يلي:

أوَّلاً: الانقطاعُ بين كَثِيرِ بنِ مُرَّةَ والنبيِّ ﷺ؛ لأنَّ كثيرَ بنَ مُرَّةَ مِن كبارِ التابعين، وهو ثقةٌ؛ وهذا مرسَلٌ منه[(١)].

ثانيًا: فيه: عبدُ الله؛ وهو: ابنُ بُسْرٍ الحُبْرانيُّ السَّكْسَكيُّ، أبو سعيدٍ الشاميُّ الحِمْصيُّ؛ وهو ضعيفُ الحديث[(٢)]:

قال عليُّ بنُ المَدِينيِّ، عن يحيى بن سعيدٍ: «لا شيءَ، وقد رآه يحيى».

وقال التِّرْمِذيُّ: «ضعيفٌ؛ ضعَّفه يحيى بنُ سعيدٍ وغيرُه».

وقال النَّسَائيُّ: «ليس بثقةٍ».

وقال أبو حاتمٍ، والدارَقُطْنيُّ: «ضعيفُ الحديث».

وذكره ابنُ حِبَّانَ في كتاب "الثقات"[(٣)].

روَى له أبو داودَ في "المراسيل"، والتِّرْمِذيُّ، وابنُ ماجه[(٤)].

---

(١) ينظر: "تقريب التهذيب" (٥٦٣١).

(٢) يَحتمِلُ أنه هو، ويَحتمِلُ أيضًا أنه عبدُ اللهِ بنُ عُبَيْدٍ؛ فكلاهما يَروِي عنه أبو عُبَيْدةَ الحدَّادُ، ويَحتمِلُ أنه غيرُهما، وقد وقَعَ في "المطالب العالية" (٦/ ١٦٢): «أبو عبدِ الله»، وهذا يَحتمِلُ أنه مرزوقٌ أبو عبدِ اللهِ الشاميُّ؛ وهذا أقربُ؛ فقد ورَدَتْ هذه الترجمةُ: «عبدُ اللهِ بنُ عَوْنٍ، عن أبي عُبَيْدةَ، عن أبي عبدِ الله» عدة مرات في "بغية الباحث"، و"إتحاف الخيرة"، و"المطالب العالية"، وبتخريج هذه الأحاديث تبيَّن: أنَّ أبا عبدِ اللهِ هذا هو مرزوقٌ الشاميُّ، واللهُ أعلم.

(٣) "الثقات" (٥/ ١٥).

(٤) ينظر: "تهذيب الكمال" (١٤/ ٣٣٥).

• **طريقٌ آخَرُ:**

أخرجه ابنُ أبي الدُّنْيا في "فضائل رمضان" **(٣)**، قال: «حدَّثَنا هارونُ بنُ عُمَرَ القُرَشيُّ، قال: نا الوليدُ بنُ مسلِمٍ، عن عبدِ اللهِ بنِ لَهِيعةَ، قال: حدَّثني إسحاقُ بنُ عبدِ اللهِ، عن مكحولٍ، عن خالِدِ بنِ مَعْدانَ، عن كَثِيرِ بنِ مُرَّةَ، قال: أدرَكْتُ أصحابَ رسولِ اللهِ ﷺ يحدِّثونَ عن رسولِ اللهِ ﷺ حديثًا لم أَنْسَهُ: **«أَنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ يَغْفِرُ فِي لَيْلَةِ النِّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ لِكُلِّ عَبْدٍ، إِلَّا لِمُشْرِكٍ أَوْ مُشَاحِنٍ»**.

• **درَجةُ الخبَر:**

هذا الخبَرُ لا يَصِحُّ:

فيه: ابنُ لَهِيعةَ؛ وهو ضعيفُ الحديثِ؛ وقد تقدَّم.

وفيه: إسحاقُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ أبي فَرْوةَ؛ وهو متروك.

وفي هذا الخبَرِ: زيادةٌ أتت مِن أحدِهما؛ وهي: «عن كَثِيرِ بنِ مُرَّةَ؛ أنه قال: أدرَكْتُ أصحابَ رسولِ اللهِ ﷺ يحدِّثونَ عن رسولِ اللهِ ﷺ حديثًا لم أَنْسَهُ...»؛ الحديث أعلاه.

وهذه تدُلُّ على ضعفِهما وعدَمِ ضَبْطِهما.

• **طريقٌ آخَرُ:**

أخرجه ابنُ أبي شَيْبةَ **(٣٠٤٧٩)**، قال: «حدَّثَنا أبو خالدٍ الأحمرُ، عن حَجَّاجٍ، عن مكحولٍ، عن كَثِيرِ بنِ مُرَّةَ الحَضرَميِّ، قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: **«إِنَّ اللهَ يَنْزِلُ لَيْلَةَ النِّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ، فَيَغْفِرُ فِيهَا الذُّنُوبَ، إِلَّا لِمُشْرِكٍ أَوْ مُشَاحِنٍ»**.

• **متابَعةٌ**:

أخرَجَها الدارَقُطْنيُّ في "النزول" (٨٢)، قال: «حدَّثَنا أبو بكرٍ النَّيْسابُوريُّ، قال: سَمِعْتُ محمَّدَ بنَ عبدِ الملكِ الواسِطيَّ، وأنبا القاسِمُ بنُ إسماعيلَ، أنا أبو عُبَيْدٍ، أنا الحسَنُ بنُ يحيى الجُرْجانيُّ، قالا: أنبا يَزِيدُ بنُ هارونَ، أنا الحَجَّاجُ، عن مكحولٍ، عن كَثِيرِ بنِ مُرَّةَ الحَضرَميِّ، به، مرفوعًا».

قلتُ: فيه: الحَجَّاجُ بنُ أَرْطاةَ، ضعيفُ الحديثِ، ولا يُحتَجُّ به، وقد تقدَّم، وفيه: أنه رفَعَهُ؛ وليس في روايتِهِ خالدُ بنُ مَعْدانَ.

• **مخالَفةٌ**:

أخرَجَها الدارَقُطْنيُّ في "النزول" (٨٣)، قال: «أخبَرَنا أبو عُبَيْدٍ القاسِمُ ابنُ إسماعيلَ، وآخرُونَ، قالوا: ثنا إبراهيمُ بنُ مجشِّرٍ، قال: أنا عبدُ اللهِ بنُ المبارَكِ، عن الحَجَّاجِ، عن مكحولٍ، عن كَثِيرِ بنِ مُرَّةَ، قال: «يَغفِرُ اللهُ فيه مِن الذنوبِ، إلا لمشرِكٍ أو مشاحِنٍ»، قال ابنُ المبارَكِ، عن الحَجَّاجِ: سمعتُ الأوزاعيَّ يفسِّرُ: المشاحِنُ: كلُّ صاحبِ بِدْعةٍ فارَقَ عليها أُمَّتَهُ».

قلتُ: في روايةِ ابنِ المبارَكِ عن حَجَّاجٍ: أوقَفَهُ حَجَّاجٌ، وليس في روايتِهِ خالدٌ أيضًا، والبلاءُ فيه في الرفعِ والوقفِ مِن حَجَّاجِ بنِ أَرْطاةَ.

• **خلاصةُ الحُكْمِ**:

قد اضطرَبَتْ طُرُقُ خبَرِ كَثِيرِ بنِ مُرَّةَ بين الوقفِ والإرسالِ والرفعِ، وأصحُّها الوقفُ، ولا تقومُ به حُجَّةٌ، وقد تقدَّم القولُ فيه بعدَ حديثِ البابِ، وعاد أصلُ الخبَرِ إلى أهلِ الشام.

الخبَرُ الرابعُ
خبَرُ مكحولٍ أبي عبدِ اللهِ الشاميِّ (المتوفَّى سنةَ بِضْعَ عَشْرَةَ ومِئَةٍ)

أخرجه البيهقيُّ في "الشُّعَب" (٣٥٤٩)، قال: «أخبَرَنا أبو عبدِ اللهِ الحافِظُ، ومحمَّدُ بنُ موسى، قالا: حدَّثَنا محمَّدُ بنُ يعقوبَ، حدَّثَنا محمَّدُ ابنُ إسحاقَ الصَّغَانيُّ، حدَّثَنا شُجاعُ بنُ الوليدِ، أخبَرَنا زُهَيْرُ بنُ مُعاوِيَةَ، أخبَرَنا الحسَنُ بنُ الحُرِّ، حدَّثني مكحولٌ، قال: «إنَّ اللهَ يَطَّلِعُ على أهلِ الأرضِ في النصفِ مِن شعبانَ، فيَغفِرُ لهم، إلَّا لِرَجُلَيْنِ، إلَّا كافِرٍ أو مشاحِنٍ».

لم يجاوِزْ به مكحولًا، وقد رُوِيَ عن مكحولٍ، عمَّن فوقَهُ؛ مرسَلًا وموصولًا عن النبيِّ ﷺ». اهـ.

• **درَجةُ الخبَر:**

هذا الخبَرُ إسنادُهُ جيِّدٌ إلى مكحولٍ، ولا يَصِحُّ مرفوعًا.

وقد جاء أيضًا موقوفًا عند اللالَكَائيِّ[1]، قال: «أخبَرَنا الحسينُ، قال: أخبَرَنا أحمدُ، قال: ثنا بِشْرٌ، قال: ثنا محمَّدُ بنُ كُلَيْبٍ، قال: ثنا معتمِرٌ، قال: سمعتُ بُرْدًا يحدِّثُ عن مكحولٍ، قال: «يَطَّلِعُ اللهُ تبارَكَ وتعالى على خلقِهِ ليلةَ النصفِ مِن شعبانَ، فيَغفِرُ للمستغفِرينَ، ويتوبُ على التائبِينَ، ويدَعُ أهلَ الحِقْدِ بحِقْدِهم؛ فيَغفِرُ إلا لمشرِكٍ أو مشاحِنٍ».

---

(١) في "شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة" (٧٧٢).

وأخرجه الدارَقُطْنيُّ[١]، قال: «حدَّثَنا أبو سَهْلِ بنُ زيادٍ، قال: أنا العُمَريُّ، قال: سمعتُ عَمَّارَ بنَ أبي شَيْبَةَ يقولُ: أنا جَرِيرٌ، قال: أُرَاهُ عن بُرْدٍ، وأبي العَلَاءِ الشاميِّ، أُرَاهُ عن مكحولٍ، أُرَاهُ عن كَعْبٍ، قال: «إنَّ اللهَ ﷻ يَطْلُعُ إلى خلقِهِ في ليلةِ النصفِ مِن شعبانَ؛ فيَغفِرُ لهم جميعًا، إلَّا لمشرِكٍ، أو مشاحِنٍ».

فقولُهُ في الروايةِ السابقة: «لم يجاوِزْ به مكحولًا»، دَلَّ أنه مِن قولِه، وقولِ بعضِ مشيختِهِ مِن الشاميِّينَ، وأخَذَهُ أيضًا ممَّن حدَّث عن كعبِ الأحبارِ؛ كما تقدَّم في بيانِ طُرُقِ حديثِ مكحولٍ في حديثِ معاذِ بنِ جبَلٍ الثاني، وبيانِ أصلِ نشأةِ تعظيمِ ليلةِ النصفِ مِن شعبانَ؛ فليراجَعْ.

وهذا الخبَرُ - وإن صَحَّ إسنادُهُ موقوفًا - ولكنه لا يَصِحُّ مرفوعًا، ومثلُهُ لا يُقبَلُ؛ لأنه مِن الأخبارِ الغيبيَّةِ التي لا بُدَّ فيها مِن دليلٍ مِن كتابٍ، أو بسنَدٍ متصِلٍ إلى النبيِّ ﷺ، بنقلِ العدلِ عن العدلِ، موصولًا إليه، مِن غيرِ شذوذٍ ولا عِلَّة.



(١) في "النزول" (٨٨).

الخبَرُ الخامسُ
خبَرُ راشِدِ بنِ سَعْدٍ المَقْرَائيِّ الحِمْصيّ

أخرجه أبو بكرٍ أحمدُ بنُ مَرْوانَ الدِّينَوَريُّ في "المجالَسةِ وجواهِر العلم" (٩٤٤)، قال: «حدَّثَنا أحمدُ بنُ خُلَيْدِ بنِ يَزِيدَ بنِ عبدِ اللهِ الكِنْديُّ، نا أبو اليَمَانِ الحَكَمُ بنُ نافِعٍ، نا أبو بكرِ بنُ أبي مَريَمَ، عن راشدِ بنِ سعدٍ؛ أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «إِنَّ اللهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَطْلُعُ إِلَى عِبَادِهِ لَيْلَةَ النِّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ؛ فَيَغْفِرُ لِخَلْقِهِ كُلِّهِمْ، إِلَّا المُشْرِكَ وَالمُشَاحِنَ، وَفِيهَا يُوحِي اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى إِلَى مَلَكِ المَوْتِ لِقَبْضِ كُلِّ نَفْسٍ يُرِيدُ قَبْضَهَا فِي تِلْكَ السَّنَةِ».

• **درَجةُ الخبَر:**

هذا الخبَرُ لا يَصِحُّ، وفيه غيرُ عِلَّةٍ، منها:

أوَّلاً: الانقطاعُ بين راشِدِ بنِ سعدٍ والنبيِّ ﷺ؛ لأنَّ راشِدَ بنَ سعدٍ مِن التابعين، وهو ثقةٌ كثيرُ الإرسال.

ثانيًا: فيه: أبو بكرِ بنُ عبدِ اللهِ بنِ أبي مَريَمَ الغَسَّانيُّ الشاميُّ (ويُنسَبُ إلى جَدِّهِ أحيانًا)؛ وهو منكَرُ الحديثِ، تُوُفِّيَ سنةَ (١٥٦هـ).



الخبَرُ السادسُ
خبَرُ عطاءِ بنِ يَسَارٍ رحمه الله تعالى (المتوفَّى نحوَ ٩٤هـ)

أخرجه اللالَكَائيُّ في "شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة" (٧٦٩)، قال: «أخبَرَنا الحسينُ بنُ عُمَرَ، قال: أخبَرَنا أحمدُ بنُ الحسَنِ، قال: ثنا بِشْرُ ابنُ موسى، قال: ثنا سعيدُ بنُ منصورٍ[١]، قال: ثنا أبو مَعْشَرٍ، عن أبي حازمٍ، ومحمَّدُ بنُ قيسٍ، عن أبي حازمٍ[٢]، عن عطاءِ بنِ يَسَارٍ، قال: «ما مِن ليلةٍ بعدَ ليلةِ القَدْرِ أفضَلُ منها - يعني: ليلةَ النصفِ مِن شعبانَ - يَنزِلُ اللهُ تبارَكَ وتعالى إلى سماءِ الدُّنْيا، فيَغفِرُ، إلَّا لمشرِكٍ أو مشاحِنٍ أو قاطِعِ رَحِمٍ».

• **درَجةُ الخبَر:**

هذا الخبَرُ لا يَصِحُّ؛ فيه: أبو مَعْشَرٍ؛ وهو نَجِيحُ بنُ عبدِ الرحمنِ السِّنْديُّ أبو مَعْشَرٍ المَدَنيُّ، وهو ضعيفُ الحديثِ، ليس بالقويِّ على تفصيلٍ في حديثِهِ، تُوُفِّيَ سنةَ (١٧٠هـ).

فهذا الخبَرُ مَدَارُهُ على أبي مَعْشَرٍ؛ وهو خبَرٌ لا يَصِحُّ، ولا تقومُ به حُجَّة.

---

(١) لم نقف عليه في المطبوع من "سنن سعيد بن منصور".

(٢) كذا وقَعَ عند اللالَكَائيِّ، وصوابُهُ: «ثنا أبو مَعشَرٍ ومحمَّدُ بنُ قيسٍ، عن أبي حازمٍ».
ينظر: "لطائف المعارف" (ص٣٢٨ - ٣٢٩)، و"أمالي الشَّجَري" (٢/ ١٠٢)، وتحرَّف فيها: «أبي حازم»، إلى: «أبي حاتم».

الخبَرُ السابعُ
خبَرُ الفُضَيْلِ بنِ فَضَالةَ الهَوْزَنيِّ الشاميِّ

أخرجه اللالَكَائيُّ في "شرح أصول اعتقاد أهلِ السُّنَّة والجماعة" (٧٧٣)، قال: «أخبَرَنا عليُّ بنُ محمَّدِ بنِ عُمَرَ، قال: أخبَرَنا عبدُ الرحمنِ ابنُ أبي حاتمٍ، قال: ثنا أبو زُرْعةَ الرازيُّ، قال: ثنا عبدُ اللهِ بنُ عبدِ الجَبَّارِ الخَبَايِريُّ، قال: ثنا الحَكَمُ بنُ الوليدِ الوُحَاظيُّ، قال: سَمِعْتُ الفُضَيْلَ بنَ فَضَالةَ الهَوْزَنيَّ[1] يَقُولُ: «إنَّ اللهَ يَهبِطُ إلى سماءِ الدُّنْيا ليلةَ النصفِ مِن شعبانَ؛ فيُعطِي رِغَابًا، ويَفُكُّ رِقابًا، وَيفخِّمُ عِقَابًا»».

• **درَجةُ الخبَر:**

هذا خبَرٌ موقوفٌ مِن قولِ الفُضَيْلِ بنِ فَضَالةَ الهَوْزَنيِّ، وإسنادُهُ جيِّد، ومثلُهُ لا يُقبَلُ منه؛ لأنه مِن الأخبارِ الغيبيَّةِ التي لا بُدَّ فيها مِن دليلٍ مِن كتابٍ، أو بسنَدٍ متصلٍ إلى النبيِّ ﷺ، بنقلِ العدلِ عن العدلِ، موصولاً إليه، مِن غيرِ شذوذٍ ولا عِلَّة؛ وعليه لا تقومُ به حُجَّة.

---

(١) هو: فُضَيْلُ بنُ فَضَالةَ الهَوزَنيُّ الشاميُّ، وهو ثقةٌ؛ كما قال الذهَبيّ. ينظر: "التاريخ الكبير" (٧/ ١٢٠ - ١٢١)، و"الجرح والتعديل" (٧/ ٧٤)، و"الثقات" (٥/ ٢٩٥)، و"تهذيب الكمال" (٢٣/ ٣٠٤ - ٣٠٥)، و"تاريخ الإسلام" (٣/ ١٣٨).

الخبَرُ الثامنُ
خبَرُ محمَّدِ بنِ مَرْوانَ، عن أبي يحيى، عن أبيه

أخرجه سعيدُ بنُ منصورٍ في "سننِه" (٥٧٤٢)[١]، قال: «نا عَمْرُو بنُ ثابتٍ، قال: حدَّثني محمَّدُ بنُ مَرْوانَ، عن أبي يحيى، عن أبيه، قال: «حدَّثني بِضْعةٌ وثلاثونَ رَجُلًا ممَّن يُوثَقُ بهم: أنَّ مَن صلَّى ليلةَ النصفِ مِن شهرِ رمضانَ مِئَةَ ركعةٍ، يَقرَأُ فيهنَّ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ ألفَ مَرَّةٍ، لم يَمُتْ حتى يَرَى في منامِهِ مِئَةً مِن الملائكةِ؛ ثلاثينَ يبشِّرُونَهُ بالجَنَّة، وثلاثينَ يؤمِّنُونَهُ مِن عذابِ النار، وثلاثينَ يعصُدُونَهُ مِن أن يُخطِئَ، [وعَشَرةً][٢] يَكِيدُونَ له مَن عاداه»[٣].

• **درَجةُ الخبَر:**

هذا خبَرٌ باطلٌ مكذوبٌ، وفيه غيرُ عِلَّةٍ قادحةٍ، منها:

أوَّلاً: فيه: عَمْرُو بنُ ثابتِ بنِ هُرْمُزٍ العِجْليُّ، أبو ثابتٍ الكُوفيُّ، ويُعرَفُ

---

(١) كتاب الزهد، باب: الصلاةِ ليلةَ النصفِ مِن شهرِ رمضان.

(٢) في أصل "سنن سعيد": «وعِشْرونَ»؛ وبه تَتِمُّ عِدَّةُ الملائكةِ مئةً، والتصويبُ مِن "أخبار مكَّة"، ومصادرِ التخريجِ في الرواياتِ الآتية.

(٣) أخرجه الفاكِهيُّ في "أخبار مكَّة" (٣/ ٨٦)؛ مِن طريقِ سعيدِ بنِ منصورٍ، ومحمَّدِ بنِ مُعاوِيَةَ، ويُوسُفَ بنِ عَدِيٍّ؛ كلُّهم عن عَمْرو بن ثابت، به.
لكنْ وقَعَ فيه: «مَن صلَّى ليلةَ النصفِ مِن شعبان، وليلةَ النصفِ مِن رمضان»، وفيه: «حدَّثنا محمَّدُ بنُ عليٍّ الصائغُ، قال: ثنا ... عن منصورٍ»، وقال محقِّقُهُ عن مكان النقط: «بياضٌ في الأصل». اهـ. والصوابُ: «قال: ثنا سعيدُ بنُ منصورٍ».

أيضًا: بعَمْرِو بنِ أبي المِقْدام، وهو منكَرُ الحديثِ متروك:

قال الحسَنُ بنُ عيسى: «ترَكَ ابنُ المبارَكِ حديثَ عَمْرِو بنِ ثابت».

وقال أبو موسى محمَّدُ بنُ المثنَّى: «ما سَمِعْتُ عبدَ الرحمنِ يحدِّثُ عن عَمْرِو بنِ ثابت».

وقال عَمْرُو بنُ عليٍّ: «سألتُ عبدَ الرحمنِ بنَ مَهْديٍّ عن حديثِ عَمْرِو ابنِ ثابتٍ؟ فأبي أن يحدِّثَ عنه، وقال: لو كنتُ محدِّثًا عنه، لَحَدَّثْتُ بحديثِ أبيه عن سعيدِ بنِ جُبَيْرٍ في التفسيرِ».

وقال عَبَّاسٌ الدُّورِيُّ، عن يحيى بن مَعِينٍ: «ليس بثقةٍ، ولا مأمونٍ، لا يُكتَبُ حديثُهُ»، وقال أيضًا: «ليس بشيءٍ».

وقال أبو داودَ، عن يحيى: «هو غيرُ ثِقَةٍ»، وقال مُعاوِيَةُ بنُ صالِحٍ، عن يحيى: «ضعيف».

وقال البخاريُّ: «ليس بالقويِّ عندهم».

وقال أبو زُرْعةَ: «ضعيفُ الحديث».

وقال أبو حاتمٍ: «ضعيفُ الحديثِ، يُكتَبُ حديثُه، كان رديءَ الرأيِ، شديدَ التشيُّع».

وثَمَّةَ غيرُ ذلك مِن أقوالِ الحُفَّاظِ فيه(١).

ثانيًا: فيه: محمَّدُ بنُ مَرْوانَ، وجاء عند الدَّيْلَميِّ بإثباتِ نسبتِهِ: «عن

---

(١) ينظر: "الجرح والتعديل" (٦/ ٢٢٣)، و"الكامل" (٥/ ١٢٠ - ١٢٢)، و"تهذيب الكمال" (٢١/ ٥٥٣ - ٥٥٨)، و"ميزان الاعتدال" (٣/ ٢٤٩ - ٢٥٠).

عَمْرِو بنِ ثابتٍ، عن محمَّدِ بنِ مَرْوانَ الذُّهْليِّ»؛ وهو مجهول.

ولعلَّه هو الذي ذكَرَهُ البخاريُّ في "التاريخ الكبير"[(١)]، قال: «محمَّدُ بنُ مَرْوانَ الذُّهْليُّ.

سَمِعَ أبا حازم الأشجعيَّ، عن أبي هُرَيْرَةَ ﵁؛ أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «**إِنَّ فَاطِمَةَ سَيِّدَةُ نِسَاءِ أُمَّتِي**».

سَمِعَ منه أبو نُعَيمٍ، وحدَّثني أبو نُعَيمٍ عنه.

حدَّثني محمَّدُ بنُ منصورٍ، حدَّثَنا أبو أحمدَ الزُّبَيْريُّ، قال: حدَّثَنا محمَّدُ ابنُ مَرْوانَ، مِن بني عامرٍ... مثلَهُ». انتهى.

وقد أخرَجَ له النَّسَائيُّ هذا الحديثَ، ولا يُوجَدُ له غيرُهُ عنده وفي الكتبِ السِّتَّة[(٢)].

قال الذهَبيُّ: «لا يكادُ يُعرَف»[(٣)].

ثالثًا: فيه: أبو يحيى، مجهول.

---

(١) "التاريخ الكبير" (١/ ٢٣٢).

(٢) أخرجه النَّسَائيُّ في "الكبرى" (٨٤٦٢)، قال: «أخبَرَنا محمَّد بن منصور، قال: حدَّثنا الزُّبَيْريُّ محمَّد بن عبد الله، قال: حدَّثنا أبو جعفرٍ - واسمُهُ: محمَّدُ بنُ مَرْوانَ - قال: حدَّثني أبو حازم، عن أبي هُرَيْرَةَ، قال: أبطأ رسولُ اللهِ ﷺ عنَّا يومًا صَدْرَ النهار، فلمَّا كان العَشِيُّ، قال له قائلُنا: يا رسولَ اللهِ، قد شَقَّ علينا، لم نَرَكَ اليومَ، قال: «**إِنَّ مَلَكًا مِنَ السَّمَاءِ لم يَكُنْ رَآنِي، فاسْتَأْذَنَ اللهَ في زِيَارَتِي، فَأَخْبَرَنِي - أَوْ بَشَّرَنِي -: أَنَّ فَاطِمَةَ ابْنَتِي سَيِّدَةُ نِسَاءِ أُمَّتِي، وَأَنَّ حَسَنًا وَحُسَيْنًا سَيِّدَا شَبَابِ أَهْلِ الجَنَّةِ**».

(٣) "ميزان الاعتدال" (٤/ ٣٣).

رابعًا: فيه: والدُ أبي يحيى؛ وهو كذلك مجهول.

- **وقد رُوِيَ الحديثُ على وجهٍ آخَرَ**:

أخرجه الدَّيْلَميُّ في "مسند الفِرْدَوسِ" - كما في "اللآلئ المصنوعة" (٢/ ٥٠) - قال: «أنبَأَنا أبي، أنبَأَنا أبو الفضلِ القُومَسَانيُّ، أنبا العَلَاءُ، أنبَأَنا أبو القاسِمِ العَتَاكيُّ، حدَّثَنا محمَّدُ بنُ حاتمٍ، حدَّثَنا أبو حاتمٍ الرازيُّ، حدَّثَنا محمَّدُ بنُ عبدِ الرحمنِ العَرْزَميُّ، حدَّثَنا عَمْرُو بنُ ثابتٍ، عن محمَّدِ ابنِ مَرْوانَ الذُّهْليِّ، عن أبي يحيى، حدَّثني أربعةٌ وثلاثونَ مِن أصحابِ النبيِّ، قالوا: قال رسولُ اللهِ... فذكَرَهُ مثلَهُ سواءً».

قلتُ: وهذا باطلٌ أيضًا، ومَدَارُهُ على عَمْرٍو، ومحمَّدِ بنِ مَرْوانَ؛ وقد تقدَّما[١].

- **وقد رُوِيَ الحديثُ على وجهٍ آخَرَ**:

قال الحسَنُ الخلَّالُ في "فضائلِ سورةِ الإخلاص" (١٥): «حدَّثَنا يُوسُفُ بنُ عُمَرَ القَوَّاسُ، ثنا محمَّدُ بنُ مَخْلَدٍ، ثنا أحمدُ بنُ عبدِ اللهِ الحَدَّادُ، ثنا صُبَيْحُ بنُ دِينارٍ، ثنا المعافَى بنُ عِمْرانَ، عن عَمْرِو بنِ أبي المِقْدامِ العِجْليِّ، قال: أعطاني مَرْوانُ بنُ محمَّدٍ كتابًا فيه، عن أبي يحيى؛ أنَّه حدَّثه بِضْعةٌ وثلاثونَ ممَّن يُوثَقُ بهم أنَّه: «مَن قرأ في ليلةِ النصفِ مِن شعبانَ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ ألفَ مرَّةٍ، في مِئَةِ ركعةٍ -: لم يَمُتْ حتَّى يَرَى في منامِهِ مِئَةَ مَلَكٍ: ثلاثونَ يبشِّرُونَهُ بالجَنَّةِ، وثلاثونَ يؤيِّسُونَهُ مِن النارِ، وثلاثونَ يَعصِمُونَهُ، وعَشَرةٌ يَكِيدُونَ له مِن أعدائِه».

---

(١) ولم يُذكَرْ فيه: والدُ أبي يحيى، وفيه: أنَّ الليلةَ ليلةُ النصفِ مِن شعبان.

قلتُ: وهذا باطلٌ أيضًا، ومَدَارُهُ على عَمْرٍو ومَرْوانَ بنِ محمَّدٍ، وفيه نوعٌ مِن أنواعِ تلقِّي الحديث[(١)].

• **مخالَفةٌ**:

فقد جاء ما يخالِفُ تلك الروايةَ - كما في "الدعاءِ" للطَّبَرانيِّ (٩١٧) - قال: «حدَّثَنا أحمدُ بنُ محمَّدٍ الخُزَاعيُّ الأَصبَهانيُّ، ثنا سَهْلُ بنُ محمَّدٍ العَسكَريُّ، ثنا عَمْرُو بنُ ثابتِ بنِ أبي المِقْدامِ، عن محمَّدِ بنِ مَرْوانَ، عن أبي يحيى، عن أبيه، قال: سَمِعْتُ بِضْعًا وثلاثينَ رَجُلًا[(٢)] - كلُّهم يُوثَقُ به - يقولون: «مَن قرأ في النصفِ مِن رمضانَ أَلْفَ مَرَّةٍ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾، في مِئَةِ ركعةٍ -: لم يَمُتْ حتَّى يَرَى في منامِهِ مِئَةً مِن الملائكةِ: ثلاثونَ منهم يبشِّرُونَهُ بالجَنَّةِ، وثلاثونَ منهم يؤمِّنُونَهُ مِن عذابِ القَبْرِ، وثلاثونَ منهم يَعصِمُونَهُ مِن أن يُخطِئَ، والعَشْرُ[(٣)] الباقُونَ يَكِيدُونَ له مَن عاداه».

قلتُ: وهذا أيضًا باطلٌ مكذوب[(٤)].

---

(١) وقد وقَعَ فيه: «عن مَرْوانَ بنِ محمَّد»، بدلًا مِن: «محمَّدِ بنِ مَرْوانَ»، ولم يُذكَرْ: والدُ أبي يحيى، وفيه: أنَّ الليلةَ ليلةُ النصفِ مِن شعبان.

(٢) كذا في مطبوعِ "الدعاء"، و"لَمَحَات الأنوار" للغافِقي (٣/ ١٣١٦)؛ والجادَّةُ: «بِضْعة»؛ كما في "أخبار مكَّة" (٣/ ٨٦)؛ لأنَّ لفظَ «البِضْعِ»، و«البِضْعةِ»، يخالِفُ المعدودَ تذكيرًا وتأنيثًا؛ كما هو مقرَّرٌ في علم النحو.

(٣) كذا في مطبوعِ "الدعاء"؛ والجادَّةُ: «والعشَرة»؛ ويَشهَدُ له مِن جهةِ العربيَّةِ قولُهُ: «الباقون»؛ إذْ يقالُ: «العشَرةُ الباقونَ»، و«العَشْرُ الباقياتُ»؛ وجاء على الجادَّةِ في "أخبار مكَّة"، و"أمالي الشَّجَري" (١/ ٣٥٨)، و"لَمَحَات الأنوار" للغافِقي (٣/ ١٣١٦)، وغيرِها.

(٤) وثَمَّةَ اختلافاتٌ أخرى على عَمْرِو بنِ ثابت. ينظر لها: "تخريج أحاديث الكشَّاف" للزَّيْلَعيّ (٣/ ٢٦١ - ٢٦٢). وينظر أيضًا: "لَمَحات الأنوار" للغافِقي (٣/ ١٣١٥).

الخبَرُ التاسعُ
خبَرُ عثمانَ بنِ محمَّدِ بنِ المُغِيرةِ بنِ الأَخنَسِ الثَّقَفيِّ الحِجَازيِّ رحمه الله تعالى

أخرجه ابنُ أبي الدُّنْيا في "فضائل رمضان" (٦)، قال: «حدَّثني محمَّدُ ابنُ الحسينِ، [قال: ثنا الحسَنُ] بنُ سَوَّارٍ، قال: ثنا ليثُ بنُ سَعْدٍ[١]، عن عُقَيْلٍ، عن ابنِ شِهَابٍ، عن عثمانَ بنِ أبي المُغِيرةِ بنِ الأَخنَسِ؛ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال: «**تُقْطَعُ الآجَالُ مِنْ شَعْبَانَ إِلَى شَعْبَانَ؛ حَتَّى إِنَّ الرَّجُلَ لَيَنْكِحُ، وَيُولَدُ لَهُ، وَقَدْ خَرَجَ اسْمُهُ فِي المَوْتَى**».

وتابَعَهُ آدَمُ بنُ أبي إِيَاسٍ، وأبو صالِحٍ كاتبُ الليثِ، عن الليثِ، به[٢].

---

(١) وقع في المطبوع: «حدَّثني محمد بن الحسين بن سَوَّار، قال: ثنا ليث بن سعد»؛ وهو خطأ؛ والصحيحُ ما أثبتناه؛ والذي يَظهَرُ: أنه سقطٌ لانتقالِ النَّظَرِ بين «الحسين»، و«الحسن».
وقد روى ابنُ أبي الدنيا بهذا الإسناد في "صفة الجنة " (٨٩)، قال: «حدَّثنا محمَّدُ ابنُ الحسين، حدَّثنا الحسَن بن سَوَّارٍ أبو العلاء، حدَّثنا النَّضْر بن عرَبيّ...»؛ الخبَرَ.
وأخرج ابنُ عساكِرَ في "تاريخه" (٤٧/ ١٥٨) مِن طريق أبي الحسين بن بِشْرانَ، قال: أخبَرَنا أبو عليِّ بنُ صَفْوانَ، قال: حدَّثنا أبو بكر بن أبي الدنيا، قال: حدَّثني محمَّد بن الحسين، قال: نا الحسَن بن سَوَّار، نا ليث بن سعدٍ، نا مُعاوِيَة بن صالح، عن أبي الزاهِريَّة، عن جُبَيْر بن نُفَيْر الحَضرَميّ، نا عَوْف بن مالك الأشجعي.
هذا؛ ومحمَّدُ بنُ الحسينِ يَروِي عن الحسَنِ بنِ سَوَّارٍ، وشَبَابَةَ بنِ سَوَّارٍ، وكلاهما يروي عن الليث بن سعدٍ؛ لكنَّ الراجحَ ما استظهَرْناهُ لأجلِ انتقالِ النظَر، والله أعلم.
(٢) أخرجه ابن جرير في "تفسيره" (٢١/ ١٠)، والثَّعْلَبي في "تفسيره" (٨/ ٣٤٩)؛ مِن طريق آدم بن أبي إياس، وابنُ سَمْعون في "الأمالي" (١٥٤) - وعنه الحسَن الخَلَّال في "المجالس العشَرة" (٥) - والبَغَويُّ في "تفسيره" (٧/ ٢٢٨)؛ مِن طريق =

وخالَفَهما سعيدُ بنُ سليمانَ سَعْدَوَيْهِ؛ فرواه موقوفًا[(١)]؛ حيثُ قال: «حدَّثَنا ليثُ بنُ سَعْدٍ، عن عُقَيْلٍ، عن الزُّهْريِّ، عن عثمانَ بنِ محمَّدِ بنِ المُغيرةِ بنِ الأَخنَسِ، قال: «تُقطَعُ الآجالُ مِن شعبانَ إلى شعبانَ»، قال: «إنَّ الرجُلَ لَيَنكِحُ، ويُولَدُ له، وقد خرَجَ اسمُهُ في المَوْتَى».

• **درَجةُ الخبَر:**

هذا الخبَرُ لا يَصِحُّ مرفوعًا؛ وذلك كما يلي:

أوَّلاً: الانقطاعُ بين عثمانَ بنِ محمَّدٍ الأَخنَسيِّ والنبيِّ ﷺ؛ لأنَّ عثمانَ مِن التابعين.

ثانيًا: قد اختُلِفَ في وقفِهِ وإرسالِهِ عليه.

ثالثًا: ليس في الخبَرِ تخصيصُ ليلةِ النصفِ مِن شعبانَ، وإنما الإطلاقُ؛ كما قال: «تُقطَعُ الآجالُ مِن شعبانَ إلى شعبانَ».

رابعًا: إسنادُ الخبَرِ إلى عثمانَ إسنادٌ صحيحٌ، ومثلُهُ لا يُقبَلُ منه ذلك، ولا تقومُ به حُجَّة.

وقد تقدَّم في خبَرِ ابنِ عَبَّاسٍ: أنَّ التقديرَ يكونُ في ليلةِ القَدْرِ في شهرِ رمضانَ.

= أبي صالحٍ كاتبِ الليث؛ كلاهما (آدم، وأبو صالح) عن الليث بن سعد، به.

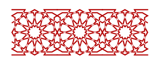
(١) أخرجه البيهقي في "الشُّعَب" (٣٥٥٨) عن أبي عبد الله الحافظ، ومحمَّد بن موسى، قالا: حدَّثنا أبو العبَّاس الأصمّ، حدَّثنا محمَّد بن عليٍّ الورَّاق، أخبَرَنا سعيد بن سليمان، حدَّثنا ليث بن سعد، به؛ لكنْ عزاه السُّيُوطيُّ في "الدرِّ المنثور" (١٣/ ٢٥٤) للبيهقي في "الشُّعَب" مرفوعًا؛ فقد يكونُ ذكرُ رسولِ اللهِ ﷺ سقَطَ مِن مطبوع "الشُّعَب"، والله أعلم.

الخبَرُ العاشِرُ
خبَرُ كَعْبِ الأحبارِ

أخرجه القَزْوِينيُّ في "التدوينْ، في أخبارِ قَزْوِينْ" (٢/ ٢٧٩ - ٢٨٠)، قال: «أنبَأَنا عطاءُ اللهِ بنُ عليٍّ، عن كتابِ الخليلِ القُرَّائيِّ، ثنا أبو القاسِمِ ابنُ عُبَيْدٍ بقَزْوِينَ، ثنا أبو الحسَنِ عليُّ بنُ الحسَنِ الفقيهُ، ثنا أبو عليٍّ الحسَنُ ابنُ محمَّدٍ الورَّاقُ، ثنا محمَّدُ بنُ الحسَنِ، ثنا محمَّدُ بنُ أحمدَ بنِ موسى، ثنا عِصَامُ بنُ محمَّدٍ، ثنا عبدُ اللهِ بنُ أحمدَ بنِ عِمْرانَ، ثنا أبو زُهَيْرٍ، ثنا أبو الصَّبَّاحِ عبدُ اللهِ بنُ زيدٍ المَكِّيُّ، عن أبيه، عن كعبِ الأحبارِ، قال: «قرأتُ في التَّوْراةِ: «يقولُ اللهُ تعالى: «**مَنْ قَالَ فِي شَعْبَانَ أَلْفَ مَرَّةٍ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَلَا نَعْبُدُ إِلَّا إِيَّاهُ، مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ، وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ»، كُتِبَ صِدِّيقًا**»»[1].

• **درَجةُ الخبَرِ**:

هذا خبَرٌ باطلٌ، وإسنادٌ ساقطٌ مجهول.



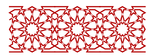
(١) وذكره السُّيُوطيُّ في "المحاضَرات والمحاوَرات" (ص ٣٥٨).

الخبَرُ الحاديَ عشَرَ
خبَرُ حَكِيمِ بنِ كَيّسانَ

قال ابنُ الجَوْزيِّ في "التبصرة" (٢/ ٦٢): «وقال حَكِيمُ بنُ كَيْسانَ: «يَطْلُعُ اللهُ إلى خلقِهِ في ليلةِ النصفِ مِن شعبانَ؛ فمَنْ طهَّره في تلكَ الليلةِ، زكَّاه إلى مِثْلِها مِن قابلٍ».

- **درَجةُ الخبَر**:

هذا خبَرٌ موضوعٌ، ولا يَصِحُّ.



فصلٌ
في ذكرِ بعضِ أقوالِ العلماءِ في "ليلةِ النصفِ مِن شعبانَ"

• **قال عبدُ الرزَّاقِ الصَّنْعانيُّ**(١): «أخبَرَنا مَعمَرٌ، عن أيُّوبَ، قال: قيل لابنِ أبي مُلَيْكةَ: إنَّ زيادًا المِنقَريَّ - وكان قاصًّا - يقولُ: إنَّ أجرَ ليلةِ النصفِ مِن شَعْبانَ مِثْلُ أجرِ ليلةِ القَدْرِ، فقال ابنُ أبي مُلَيْكةَ: «لو سَمِعْتُهُ يقولُ ذلك، وفي يَدِي عَصًا، لَضَرَبْتُهُ بها»(٢).

• **وقال اللالَكَائيُّ**(٣): «أخبَرَنا الحسينُ، قال: أخبَرَنا أحمدُ، قال: ثنا بِشْرُ بنُ موسى، قال: ثنا عَبْدةُ، قال: ثنا حسينٌ الجُعْفيُّ، عن عبدِ العزيزِ ابنِ أبي رَوَّادٍ، قال: «كان عطاءٌ إذا ذُكِرَ عنده ليلةُ النصفِ مِن شعبانَ، وما يقالُ فيها، فيقولُ: «إنِّي لَأَرجُو أن يكونَ ذلك في كُلِّ ليلةٍ».

• **وقال محمَّدُ بنُ وَضَّاحٍ**(٤): «نا هارونُ بنُ سعيدٍ، قال: نا ابنُ وَهْبٍ، قال: نا عبدُ الرحمنِ بنُ زَيْدِ بنِ أَسلَمَ، قال: لم أُدرِكْ أحدًا مِن مَشْيَخَتِنا

---

(١) في "المصنَّف" (٧٩٢٨).

(٢) وأخرجه ابن وضَّاح في "البِدَع" (١٢٠)، قال: نا ابنُ أبي مَرْيَمَ، قال: نا نُعَيْم بن حَمَّاد، قال: نا عبد الرزَّاق، به. وفيه: «النُّمَيْريّ»، بدَلَ: «المِنْقَريّ»؛ وهو الصواب؛ كما في "تهذيب الكمال"، و"ميزان الاعتدال"، وغيرِهما، وقد تحرَّف عنده: «قاصًّا»، إلى: «قاضيًا»؛ كما سقَطَ مِن إسنادِه: «أيُّوب».

(٣) في "شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة" (٧٧٠).

(٤) في "البِدَع" (١١٩).

ولا فقهائِنا يلتفِتُونَ إلى ليلةِ النصفِ مِن شعبانَ، ولم نُدرِكْ أحدًا منهم يذكُرُ حديثَ مكحولٍ، ولا يَرَى لها فضلًا على ما سواها مِن الليالي؛ قال ابنُ أبي زَيْدٍ: والفقهاءُ لم يكونوا يَصنَعُونَ ذلك».

• **وقال ابنُ العرَبيِّ**[1]: «وجمهورُ العلماءِ: على أنَّها ليلةُ القَدْرِ، ومنهم مَن قال: إنَّها ليلةُ النصفِ مِن شعبانَ؛ وهو باطلٌ؛ لأنَّ اللهَ تعالى قال في كتابِهِ الصادِقِ القاطِعِ: ﴿شَهۡرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلۡقُرۡءَانُ﴾ [البقرة: ١٨٥]؛ فنَصَّ على أنَّ مِيقاتَ نزولِهِ رمضانُ، ثُمَّ عبَّر عن زمانيَّةِ الليلِ هاهنا بقولِهِ: ﴿فِي لَيۡلَةٖ مُّبَٰرَكَةٍۚ﴾ [الدخان: ٣]؛ فمَن زعَمَ أنه في غيرِهِ، فقد أعظَمَ الفِرْيةَ على اللهِ، **وليس في ليلةِ النصفِ مِن شعبانَ حديثٌ يعوَّلُ عليه؛ لا في فضلِها، ولا في نسخِ الآجالِ فيها؛ فلا تلتفِتُوا إليها**».

• **وقال أبو الخَطَّابِ ابنُ دِحْيةَ الكَلْبيُّ الأَندَلُسيُّ المالِكيُّ (المتوفَّى ٦٣٣هـ)**[2]: «قال أهلُ التعديلِ والتجريحِ: «وليس في حديثِ ليلةِ النصفِ مِن شعبانَ حديثٌ يَصِحُّ».

فتحفَّظُوا - عبادَ اللهِ - مِن مفتَرٍ يَروِي لكم حديثًا يسوقُهُ في مَعرِضِ الخيرِ، واستعمالُ الخيرِ ينبغي أن يكونَ مشروعًا مِن الرسولِ ﷺ، فإذا صَحَّ أنه كَذِبٌ، خرَجَ من المشروعيَّة، وكان مستعمِلُهُ مِن خَدَمَةِ الشيطانْ؛ لاستعمالِهِ حديثًا على رسولِ اللهِ ﷺ لم يُنزِلِ اللهُ به مِن سُلْطانْ».

إلى أن قال: «ومِمَّا أحدَثَهُ المبتدِعُونْ، وخرَجُوا به عمَّا وسَمَهُ

(١) في "أحكام القرآن" (٤/ ١١٧).
(٢) في "ما وضَحَ واستبانْ، في فضائلِ شهرِ شعبانْ" (ص٤٣ - ٤٦).

المتشرِّعُونْ، وجَرَوْا فيه على سَنَنِ المَجُوسْ، واتخَذُوا دِينَهم لَهْوًا ولَعِبًا واللَّهْوُ واللَّعِبُ مِن شِيَمِ ذي الحَظِّ المنحوسْ -: أَللَّيْلَةُ التي هي ليلةُ الوَقُودْ، أَلَّتِي تسمَّى عند العامَّةِ بليلةِ الوَقِيدْ[١]، وهي ليلةُ النصفِ مِن شعبانَ التي مُوقِدُها مِن الثوابِ شَرٌّ فَقِيدْ، ولم يَصِحَّ فيه شيءٌ عن النبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسَلَّمْ، ولا نطَقَ بالصلاةِ فيها والإيقادِ ذو صِدْقٍ مِن الرواةِ ولا تَكَلَّمْ، وما أحدَثَها إلا متلاعِبٌ بالشريعةِ المحمَّديَّهْ، راغِبٌ في دِينِ المَجُوسيَّهْ؛ لأنَّ النارَ معبودُهم، وقد كذَبُوا واضمحَلَّتْ سُعُودُهم.

وأوَّلُ ما حدَثَ ذلك في زمَنِ البَرَامِكَهْ، وكانت لهم دَوْلةٌ بالوِزَارةِ المرفوعةِ السامِكَهْ، وجَدُّهم بَرْمَكٌ هو الذي نُسِبُوا إِلَيْهْ، ودِينُهُمُ المجوسيَّةُ فيما يعوِّلون عَلَيْهْ، فأدخَلُوا في دِينِ الإسلامْ، ما يموِّهُونَ به على الطَّغَامْ، وهو جَعْلُهُمُ الإيقادَ في شعبانْ، كأنه مِن سُنَنِ الإيمانْ، ومقصودُهم عبادةُ النِّيرانْ، وإقامةُ دِينِهم وهو أخَسُّ الأديانْ؛ حتى إذا صلَّى المسلِمُونَ فركَعُوا وسجَدُوا، كان ذلك للنارِ التي أوقَدُوا». انتهى.

• **وقال شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةَ**[٢]: «فأمَّا صومُ يوم النصفِ مفرَدًا، فلا أصلَ له، بل إفرادُهُ مكروهٌ، وكذلك اتخاذُهُ مَوسِمًا تُصنَعُ فيه الأَطعِمة، وتَظهَرُ فيه الزِّينة، هو مِن المواسمِ المحدَثةِ المبتدَعةِ، التي لا أصلَ لها.

---

(١) فهذه الليلةُ عندهم مختصَّةٌ بمزيدٍ مِن إيقادِ المصابيح في المساجِدِ وغيرِها، وقال ابنُ مُفلِحٍ في "الفروع" (٢/ ٤٠٧): «قال ابنُ دِحْيةَ: وأوَّلُ مَن أحدَثَ ليلةَ الوَقُودِ التي تسمِّيها العامَّةُ: ليلةَ الوَقِيدِ: البَرَامِكةُ؛ لأنَّ أصلَهُمْ مَجُوسٌ عَبَدةُ النارِ». اهـ.
ويسمَّى هذا عند المجوسِ: عِيدَ السَّذَقِ، ولَيْلَةَ السَّذَقِ. ينظر: "الصحاح" للجوهري (٤/ ١٤٩٥)، و"تاج العروس" (س ذ ق)، (ص د ق).

(٢) في "اقتضاء الصراط المستقيم" (٢/ ١٣٨).

وكذلك: ما قد أُحدِثَ في ليلةِ النصفِ؛ مِن الاجتماعِ العامِّ للصلاةِ الألفيَّة؛ في المساجِدِ الجامِعةِ، ومساجِدِ الأحياءِ والدُّرُوبِ والأسواقِ؛ فإنَّ هذا الاجتماعَ لصلاةِ نافِلةٍ مقيَّدةٍ بزمانٍ وعدَدٍ، وقَدْرٍ مِن القراءةِ لم يُشرَعْ -: مكروهٌ؛ فإنَّ الحديثَ الواردَ في الصلاةِ الألفيَّةِ، موضوعٌ باتفاقِ أهلِ العلمِ بالحديثِ، وما كان هكذا: لا يجوزُ استحبابُ صلاةٍ بناءً عليه، وإذا لم يُستحَبَّ، فالعمَلُ المقتضي لاستحبابِها مكروهٌ».

• **وقال الحافظُ ابنُ القَيِّم**[١]: «ومِن ذلك: أحاديثُ صلاةِ ليلةِ النصفِ مِن شعبانَ.

كحديثِ: «**يا عَلِيُّ، مَنْ صَلَّى لَيْلَةَ النِّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ مِئَةَ رَكْعَةٍ بِأَلْفِ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ -: قَضَى اللهُ لَهُ كُلَّ حَاجَةٍ طَلَبَهَا تِلْكَ اللَّيْلَةَ، وَسَاقَ جُزَافَاتٍ كَثِيرَةً، وَأُعْطِيَ سَبْعِينَ أَلْفَ حَوْرَاءَ، لِكُلِّ حَوْرَاءَ سَبْعُونَ أَلْفَ غُلَامٍ، وَسَبْعُونَ أَلْفَ وَلَدٍ**»، إلى أن قال: «**وَيَشْفَعُ وَالِدَاهُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي سَبْعِينَ أَلْفًا**».

والعجَبُ ممن يَشَمُّ رائحةَ العلمِ بالسُّنَّةِ: يَغترُّ بمثلِ هذا الهَذَيانِ، ويصلِّيها؟!

وهذه الصلاةُ وُضِعَتْ في الإسلامِ بعد الأربعِ مِئَةٍ، ونشأَتْ مِن بيتِ المَقدِسِ؛ فوُضِعَ لها عِدَّةُ أحاديث:

منها: «**مَنْ قَرَأَ لَيْلَةَ النِّصْفِ أَلْفَ مَرَّةٍ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾...**» الحديثَ بطولِهِ، وفيه: «**بَعَثَ اللهُ إِلَيْهِ مِئَةَ أَلْفِ مَلَكٍ يُبَشِّرُونَهُ**».

وحديثُ: «**مَنْ صَلَّى لَيْلَةَ النِّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ ثَلَاثَ مِئَةِ رَكْعَةٍ، يَقْرَأُ فِي**

---

(١) في "المَنَار المُنِيف" (ص٨٦).

كُلِّ رَكْعَةٍ ثَلَاثِينَ مَرَّةً: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ -: شُفِّعَ فِي عَشَرَةٍ قَدِ اسْتَوْجَبُوا النَّارَ».

وغيرُ ذلك مِن الأحاديثِ التي لا يَصِحُّ منها شيءٌ». انتهى كلامُهُ رحمه الله تعالى.

- **وقال ابنُ رجَبٍ**[١]: «وفي البابِ: أحاديثُ أُخَرُ فيها ضعفٌ».

- **وقال ابنُ الجَوْزيِّ - في ذكرِ تلبيسِ إبليسَ على العَوَامِّ**[٢] -: «ومِن عاداتِهم: زيارةُ المقابرِ في ليلةِ النصفِ مِن شعبانَ، وإيقادُ النارِ عندَها، وأخذُ ترابِ القَبْرِ المعظَّمِ.

قال ابنُ عَقِيلٍ[٣]: «لمَّا شَقَّتِ[٤] التكاليفُ على الجُهَّالِ والطَّغَامِ، عدَلُوا عن أوضاعِ الشرعِ، إلى تعظيمِ أوضاعٍ وضَعُوها لأنفُسِهم، فسَهُلَتْ عليهم؛ إذْ لم يدخُلُوا بها تحتَ أمرِ غيرِهم».

قال: «وهم كفَّارٌ عندي بهذه الأوضاعِ؛ مثلُ: تعظيمِ القبورِ، وإكرامِها بما نَهَى الشرعُ عنه؛ مِن إيقادِ النِّيرانِ، وتقبيلِها، وتخليقِها[٥]، وخطابِ الموتى بالحوائجِ[٦]، وكَتْبِ الرِّقَاعِ فيها: «يا مَوْلايَ، افعَلْ بي كذا وكذا»،

---

(١) في "لطائف المعارف" (ص٣٢٦).
(٢) في البابِ الثانيَ عشَرَ من "تلبيسِ إبليس" (ص ٥٧٥).
(٣) ونقَلَهُ عنه أيضًا ابنُ القيِّم في "إغاثة اللهفان" (١/ ٣٥٣).
(٤) في "إغاثة اللهفان": «لما صَعُبَتْ».
(٥) في ثلاث طبعات من "التلبيس": «وتخليفها» بالفاء؛ والتصويبُ من "إغاثة اللهفان"؛ ومعناه: تضميخُها بالخَلُوقِ، وهو نوعٌ مِن الطِّيب.
(٦) في "التلبيس": «بالألواح»؛ والتصويبُ من "إغاثة اللهفان".

وأَخْذِ الترابِ تبرُّكًا، وإفاضةِ الطِّيبِ على القبورِ، وشَدِّ الرِّحالِ إليها، وإلقاءِ الخِرَقِ على الشجرِ؛ اقتداءً بمَن عبَدَ اللاتَ والعُزَّى، ولا تجدُ في هؤلاءِ مَن يحقِّقُ مسألةً في زكاةٍ، فيَسأَلُ عن حكمٍ يَلزَمُه.

والويلُ عندهم لمن لم يقبِّلْ مَشهَدَ الكَفِّ[(١)]، ولم يتمسَّحْ بآجُرَّةِ مسجِدِ المأمونيَّةِ[(٢)] يومَ الأربعاءِ، ولم يقُلِ الحَمَّالونَ على جِنَازتِهِ: أبو بكرٍ الصِّدِّيقُ، أو محمَّدٌ أو عليٌّ، ولم يكنْ معها نِيَاحةٌ، ولم يَعقِدْ على أبيه أَزَجًا بالجَصِّ والآجُرِّ، ولم يشُقَّ ثَوْبَهُ إلى ذَيْلِهِ، ولم يُرِقْ ماءَ الوَرْدِ على القبرِ، ويَدفِنْ معه ثِيَابَه».

وقال ابنُ كَثِيرٍ - وهو يتحدَّثُ عن أحداثِ سنةِ سَبْعٍ وسَبْعِ مِئَةٍ[(٣)] - قال: «وفي ليلةِ النصفِ مِن شعبانَ: أُبطِلَتْ صلاةُ ليلةِ النصفِ؛ لكونِها بِدْعةً، وصِينَ الجامِعُ مِن الغَوْغاءِ والرَّعَاعِ، وحصَلَ بذلك خيرٌ كثيرٌ؛ ولله الحمدُ والمِنَّة».

وقال أيضًا[(٤)]: «ومِن العجائبِ والغرائبِ - التي لم يتفِقْ مثلُها، ولم يقَعْ مِن نحوِ مِئَتَيْ سَنَةٍ وأكثَرَ -: أنه بطَلَ الوَقِيدُ بجامِعِ دِمَشْقَ، في ليلةِ النصفِ مِن شعبانَ؛ فلم يُزَدْ في وقيدِهِ قِندِيلٌ واحدٌ على عادةِ لَيَالِيهِ، في سائرِ السَّنَة، ولِلَّهِ الحمدُ والمِنَّة.

---

(١) في "التلبيس": «مشهد الكهف»؛ والتصويبُ من "إغاثة اللهفان".

(٢) في "إغاثة اللهفان"، وكتبٍ كثيرةٍ نقَلَتْ عنه: «مسجِدِ الملموسة»؛ وهو تحريفٌ، والمثبَتُ من "التلبيس"، وهو الصوابُ؛ كما في "الكامل" لابن الأثير (٨/ ٥٨٠)، و"تاريخ الإسلام" (١١/ ١٣)، (١٣/ ٣٢٨)، (١٤/ ٦٢٨)، و"سير أعلام النبلاء" (٢٢/ ٢٩)، (٢٣/ ٢٥٣).

(٣) "البداية والنهاية" (١٨/ ٧٦).

(٤) "البداية والنهاية" (١٨/ ٥٢٤).

وفَرِحَ أهلُ العلمِ بذلك وأهلُ الدِّيَانةِ، وشكَرُوا اللهَ تعالى على تبطيلِ هذه البِدْعةِ الشنيعةِ، التي كان يَتولَّدُ بسببِها شرورٌ كثيرةٌ بالبَلَدِ، ولا سيَّما بالجامعِ الأمويِّ... وقد كنتُ رأيتُ فُتْيا عليها خَطُّ الشيخِ تقيِّ الدِّينِ ابنِ تيميَّةَ، والشيخِ كمالِ الدِّينِ ابنِ الزَّمْلَكانيِّ، وغيرِهما، في إبطالِ هذه البِدْعة؛ فأنفَذَ اللهُ ذلك، وللهِ الحمدُ والمِنَّة.

وقد كانت هذه البِدْعةُ قد استقَرَّتْ بين أظهُرِ الناسِ مِن نحوِ سنةِ خمسينَ وأربعِ مِئَةٍ، وإلى زمانِنا هذا، وكم سعَى فيها مِن فقيهٍ وقاضٍ، ومُفْتٍ وعالِمٍ، وعابدٍ وأميرٍ وزاهدٍ، ونائبِ سَلْطنةٍ، وغيرِهم! ولم ييسِّرِ اللهُ ذلك إلا في عامِنا هذا!».

• **وقال الزِّرِكْليُّ**[1]: «وأطلَعَني عبدُ الرحمنِ بنُ عُبَيْدِ اللهِ مفتي حَضْرَمَوْتَ، على كتابٍ مِن تأليفِهِ سمَّاه: "بضائعَ التابُوتْ، في نُتَفٍ مِن تاريخِ حَضْرَمُوتْ"، يشتمِلُ على فصلٍ ضافٍ عن النبيِّ هُودٍ، ختَمَهُ بما خلاصتُهُ: «ولا يزالُ أهلُ حَضْرَمَوْتَ يَزُورُونَ قبرَهُ إلى اليومِ، في شعبانَ مِن كلِّ سَنَةٍ، وكان السابِقونَ يَرَوْنَ كمالَ الزيارةِ بالحضورِ ليلةَ النصفِ مِن شعبانَ، وهي العادةُ التي كانوا عليها في الجاهليَّةِ، وقد تغيَّر ذلك؛ فصار أهلُ سيوون ومَن كان في غَرْبِيِّهم ومَن يتاخِمُهُمْ: يَرِدُونَ في التاسعِ منه، وينفِرونَ في الحاديَ عشَرَ، وآلُ عَيْنَاتٍ يَرِدُونَ في العَشْرِ... إلخ».

• **وقال الزِّرِكْليُّ أيضًا - في ترجمةِ الأَقْصُريِّ (٦٤٢ هـ)**[2] -: «يوسُفُ ابنُ عبدِ الرحيمِ بنِ عربيٍّ القُرَشيُّ المَهدَويُّ الأَقْصُريُّ، أبو الحَجَّاجِ... نزَلَ

---

(١) في "الأعلام" (٨/ ١٠١ - ١٠٢).
(٢) "الأعلام" (٨/ ٢٣٨).

بالأقصُرِ (بصعيدِ مصرَ)... وتجرَّد، وكَثُرَ أتباعُه... له "منظومةٌ في التوحيدِ - خ"، أوّلها [مِن الرَّجَز]:

أَلْحَمْدُ لِلهِ العَلِيِّ الصَّمَدِ   أَلْأَوَّلِ الآخِرِ لَا بِأَمَدِ

ولِعُمَرَ بنِ محمَّدٍ السَّكُونيِّ: "شرحٌ - خ" لأبياتِها، ويُنسَبُ إليه نظمٌ حسَنٌ في البعدِ عن مخالفي سَنَنِ السلَف.

قال الأُدْفُوِيُّ[١]: «لكنَّ جُهَّالَ أتباعِهِ أطنَبُوا في أمرِهْ، [ورفَعُوهُ فوق قَدْرِهْ]، وظنُّوا أنَّ ذلك مِن بِرِّهْ، فجعَلُوا له مِعْراجَا، [ودَعَوُا الناسَ إلى سماعِهِ فجاؤوا أفواجَا]، وادَّعَوْا أنه في ليلةِ النصفِ مِن شعبانَ عُرِجَ به إلى السماءْ، [فتلقَّى مِن ربِّه الأسماءْ]، واتخَذُوهُ في الصعيدْ، في كلِّ سَنَةٍ كالعِيدْ، تأتي إليه الخلائقُ مِن العوالي، [ويُبذَلُ فيه العزيزُ والغالي]، وتحضُرُ أصحابُ السُّيُوفْ[٢]، والشَّبَّاباتِ والدُّفُوفْ، [وتختلِطُ الرجالُ بالنِّسْوانْ، وتجتمِعُ فيه الشبابُ والمُرْدانْ.

وهي مِن الأمورِ الفظيعهْ، والبِدَعِ الشنيعهْ]، والشيخُ بعيدٌ عنها[٣]، **[ومُحاشِي منها]**[٤]، وله مِن المناقبِ ما يَكْفِيهْ، [ومِن المآثِرِ ما ينطِقُ المرءُ

---

(١) ما زال النقلُ عن "الأعلام"، ويُنظَرُ كلامُ الأُدْفُوِيِّ في كتابه "الطالع السعيد" (ص٧٢٤)، والذي بين المعقوفَيْنِ منه تتمَّةً للمعنى، وبيانًا للسجع.

(٢) في "الأعلام": «ويحضُرُهُ أصحابُ الشُّنُوف»؛ والتصويبُ مِن "الطالع السعيد".

(٣) في "الأعلام": «والشيخُ بعيدٌ عن ذلك كلِّه»؛ والمثبَتُ مِن "الطالع السعيد"؛ لأجلِ السَّجْعة.

(٤) كذا في المطبوع من "الطالع السعيد": «ومُحاشِي منها» بإثباتِ الياء، والجادَّةُ حذفُها: «ومُحاشٍ منها»؛ وهي لغةُ جمهورِ العرَب، لكنْ للمثبَتِ وجهٌ صحيحٌ مِن العربيَّة. وينظر ما علَّقناه على قوله: «هَلْ مِنْ دَاعِي فَيُسْتَجَابَ لَهُ؟!» في الحديثِ الثالثَ عشَرَ: حديثِ أُبَيِّ بنِ كَعْبٍ رضي الله عنه.

فِيهِ بمِلْءِ فِيهْ]». انتهى النقلُ عن الزِّرِكْليِّ على ما فيه.

• **وقال أبو الطَّيِّبِ الفاسِيُّ**(١): «ومنها: أنَّ ماءَها يحلو ليلةَ النصفِ مِن شعبانَ ويَطِيبُ؛ ذكَرَ ذلك ابنُ الحاجِّ المالِكيُّ في "مَنسَكِه"؛ نقلًا عن الشيخ مَكِّيِّ بنِ أبي طالبٍ، ونصُّ كلامِه: «قال الشيخُ مَكِّيُّ بنُ أبي طالبٍ: وفي ليلةِ النصفِ مِن شعبانَ تحلو زَمْزَمُ، ويَطِيبُ ماؤُها؛ يقولُ أهلُ مَكَّةَ: إنَّ عَيْنَ سُلْوانَ تتصِلُ بها تلك الليلةَ، ويُبذَلُ على أخذِ الماءِ في تلك الليلةِ الأموالُ، ويقَعُ الزِّحَامُ؛ فلا يصِلُ إلى الماءِ إلا ذو جاهٍ وشَرَفٍ، قال: عايَنْتُ هذا ثلاثَ سنينَ...». انتهى.

قلتُ: وهذا باطلٌ لا دليلَ عليه.

• **وقال شمسُ الدِّينِ ابنُ طُولُونَ**(٢): «وفي ليلةِ الاثنَيْنِ خامِسَ عَشْرَهُ، وهي ليلةُ النصفِ مِن شعبانَ: أُوقِدَتْ قناديلُ العِمَارةِ الخنكاريَّة، والجامِعِ الأُمَويِّ، جميعُها؛ كما جرَتْ به العادةُ في هذه الدَّوْلةِ الرُّومِيَّة، ولكنْ لم تُوقَدْ مآذنُهما إلا في هذه الليلة».

• **وقال كاملُ بنُ حسينٍ الحَلَبيُّ**(٣): «وفي ليلةِ النصفِ مِن شعبانَ: يجتمِعُ الناسُ في المساجِدِ والجوامِعِ بين العِشَاءَيْنِ، ويتلُونَ دعاءً يسمُّونَهُ: «دعاءَ ليلةِ النصفِ مِن شعبانَ»؛ فيلقِّنُهُمُ الشيخُ إيَّاه كلمةً كلمةً ويُعِيدُونَها، ويكرِّرونَهُ ثلاثَ مرَّاتٍ، يقدِّمونَ على كلِّ مَرَّةٍ منها تلاوةَ سورةِ ياسين.

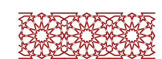
---

(١) في "شفاء الغرامْ، بأخبار البلد الحرامْ" (١/ ٣٤٠).
(٢) في "مفاكَهة الخُلَّانْ، في حوادث الزمانْ" (ص ٤٠٨).
(٣) في "نهرِ الذَّهَبْ، في تاريخ حَلَبْ" (١/ ٢١١).

وأكثَرُ الناسِ مواظِبُونَ على قراءةِ هذا الدعاءِ في تلك الليلةِ؛ حتى كأنه مِن الفروضِ الدينيَّةِ، مع أنه مما لم يثبُتْ به أثَرٌ نَبَويّ.

وبعد الانتهاءِ مِن هذا الدعاءِ: يصلِّي الحاضِرُونَ صلاةَ العشاءِ، وينصرِفُونَ إلى بيوتِهم.

وفي بعضِ المساجِدِ: يصلُّونَ صلاةَ التسابيحِ بعد صلاةِ العشاءِ، ثم يَجلِسُ الشيخُ، ويَعِظُ القومَ، ويذكُرُ لهم فضلَ هذه الليلةِ، وربَّما تلا قصةَ المَولِدِ، وتفسيرَ سورةِ الدُّخَانِ، وكثيرٌ مَن يُحيِي هذه الليلةَ بالذِّكْرِ والعبادةِ في المسجِدِ، أو في بيتِهِ، ويصومُ يومَهُ». انتهى.



نشأةُ صلاةِ ليلةِ النصفِ في بيتِ المَقْدِسِ

قال أبو بكرٍ الطُّرْطُوشيُّ في "الحوادث والبِدَع" (ص١٣٢- ١٣٣)[(١)]:

«أخبَرَني أبو محمَّدٍ المَقدِسيُّ[(٢)]، قال: لم يكنْ عندنا ببيتِ المَقدِسِ قطُّ صلاةُ الرَّغَائبِ هذه، التي تصلَّى في رجبٍ وشعبانَ، وأوَّلُ ما حدَثَتْ عندنا في أوَّلِ سنةِ (٤٤٨) ثمانٍ وأربعينَ وأربعِ مِئَةٍ: قَدِمَ علينا في بيتِ المَقدِسِ رجُلٌ مِن نابُلُسٍ، يُعرَفُ بابنِ أبي الحَمْراءِ، وكان حسَنَ التلاوةِ، فقام فصلَّى في المسجِدِ الأقصى ليلةَ النصفِ مِن شعبانَ، فأحرَمَ خَلْفَهُ رجلٌ، ثم انضاف إليهما ثالثٌ ورابعٌ، فما ختَمَها إلا وهم في جماعةٍ كثيرةٍ! ثم جاء في العامِ القابِلِ: فصلَّى معه خلقٌ كثيرٌ، وشاعت في المسجِدِ، وانتشَرَتِ الصلاةُ في المسجِدِ الأقصى، وبيوتِ الناسِ ومَنازِلِهم، ثم استقَرَّتْ كأنَّها سُنَّةٌ إلى يومِنا هذا! فقلتُ له: فأنا رأيتُكَ تصلِّيها في جماعةٍ؟! قال: نَعَمْ؛ وأستغفِرُ اللهَ منها! قال: وأمَّا صلاةُ رجَبٍ، فلم تحدُثْ عندنا في بيتِ المَقدِسِ إلا بعد سَنَةِ ثمانينَ وأربعِ مِئَةٍ، وما كنا رأَيْناها ولا سَمِعْنا بها قبلَ ذلك».

---

(١) نقَلَهُ عن الطُّرْطُوشيِّ: ابنُ دِحْيةَ في "ما وضَحَ واستبانْ، في فضائل شهر شعبانْ" (ص ٤٤)، وأبو شامَةَ في "الباعثْ، على إنكار البِدَع والحوادثْ" (ص١٢٤ - ١٢٥)، والسُّيُوطيُّ في "الأمر بالاتِّباعْ، والنهي عن الابتداعْ" (ص١٦٨ - ١٦٩).

(٢) قال أبو شامَةَ - بعد أن نقَلَ هذا عن الطُّرْطُوشيِّ -: «قلتُ: أبو محمَّدٍ هذا أظنُّه: عبدَ العزيزِ بنَ أحمدَ بنِ إبراهيمَ المَقدِسيَّ، روَى عنه مكيُّ بنُ عبدِ السلامِ الرُّمَيْليُّ الشهيدُ، ووصَفَهُ بالشيخِ الثِّقَةِ، والله أعلم». "الباعثْ، على إنكار البِدَع والحوادثْ" (ص١٢٥).

فصلٌ
في خلاصةِ
"جُزْءِ أحاديثِ ليلةِ النصفِ مِن شعبانَ"

قد تبيَّن مِن سَبْرِ طُرُقِها: أنه لا يَصِحُّ منها شيءٌ عن رسولِ اللهِ ﷺ، ولا تتقوَّى طرُقُ أسانيدِها إذا اجتمَعَتْ؛ لشِدَّةِ ضَعْفِها، وعِلَّةِ رُوَاتِها، ونكارةِ بعضِ متونِها، وانفرادِ نُقَّالِها.

وأمَّا الموقوفُ والمرسَلُ منها، فلا تقومُ به حُجَّةٌ، ولا تُعارَضُ بمثلِهِ الأصولُ الصحيحة، التي أفادت عدَمَ ثبوتِ فضلِها.

وأمَّا الواردُ عن أهلِ الكتابِ قَبْلَنا، فلا يجوزُ العمَلُ به؛ حتى تأتيَ مشروعيَّتُهُ في كتابِ اللهِ، أو على لسانِ نبيِّهِ محمَّدٍ ﷺ.

وعليه: فإنَّ ليلةَ النصفِ مِن شعبانَ، ليلةٌ كسائرِ الليالي؛ ليس لها مَيْزةٌ ولا فضيلةٌ في شَرْعِنا؛ فلا تُخَصُّ بقيامِ ليلٍ ولا صيامِ نهارٍ، ولا أداءِ عُمْرةٍ، ولا بدعاءٍ أو ذِكْرٍ أو تلاوةٍ، ولا تُخَصُّ بإخراجِ الصَّدَقات، ولا يُشعَلُ لها السُّرُجُ والأنوارُ، ولا تُخَصُّ بتوزيعِ الحَلْوَى؛ وكلُّ ذلك مِن البدعِ المحدَثة، والمنكَراتِ المنتشِرة.

تَمَّ بحمدِ اللهِ تعالى:

"جُزْءُ أحاديثِ ليلةِ النصفِ من شَعْبانَ"

لفضيلةِ الشيخِ العلَّامةِ المحدِّثِ عبدِ اللهِ بنِ عبدِ الرحمنِ بنِ محمَّدٍ السَّعْدِ

والحمدُ للهِ ربِّ العالَمِين

فَهَارِسُ الكتابِ

1. فِهْرِسُ الآياتِ
2. فِهْرِسُ الأحاديثِ
3. فِهْرِسُ الآثارِ وأقوالِ الأئمَّةِ والعُلَماءِ
4. فِهْرِسُ الأعلامِ
5. فِهْرِسُ المصطلَحاتِ الحديثيَّةِ
6. فِهْرِسُ القواعدِ والكُلِّيَّاتِ
   - أ - فِهْرِسُ القواعدِ الحديثيَّةِ
   - ب - فِهْرِسُ العِلَلِ والحُكْمِ على الحديثِ والأثَرِ
   - ج - فِهْرِسُ الجَرْحِ والتعديلِ
   - د - فِهْرِسُ القواعدِ الشرعيَّةِ
7. مُعْجَمُ الموضوعاتِ ورؤوسِ المسائلِ
8. فِهْرِسُ المذاهبِ والأقوالِ
9. فِهْرِسُ الفوائدِ
10. فِهْرِسُ ترجيحاتِ المصنِّفِ حَفِظَهُ اللّهُ
11. فِهْرِسُ الموضوعاتِ
12. فِهْرِسُ الفَهَارِسِ

١. فِهْرِسُ الآياتِ

٢. سُورَةُ البَقَرةِ

٩. سُورَةُ التَّوْبَةِ

٤٤. سُورَةُ الدُّخَانِ

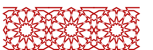
٤٦. سُورَةُ الأحقافِ

٩٧. سُورَةُ القَدْرِ

١١٢. سُورَةُ الإخلاصِ

١١٣. سُورَةُ الفَلَقِ

١١٤. سُورَةُ الناسِ



٢. فِهْرِسُ الأحاديثِ

٣. فِهْرِسُ الآثارِ وأقوالِ الأئمَّةِ والعُلَماءِ

٤. فِهْرِسُ الأعلامِ

٥. فِهْرِسُ المصطلَحاتِ الحديثيَّةِ



٦. فِهْرِسُ القواعدِ والكُلِّيَّاتِ

أ - فِهْرِسُ القواعدِ الحديثيَّةِ

ب - فِهْرِسُ العِلَلِ والحُكْمِ على الحديثِ والأثَرِ

ج- فِهْرِسُ الجَرْحِ والتعديلِ

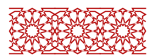
د- فِهْرِسُ القواعدِ الشرعيَّةِ



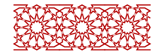
٧. مُعْجَمُ الموضوعاتِ ورؤوسِ المسائلِ

٨. فِهْرِسُ المذاهبِ والأقوالِ

٩. فِهْرِسُ الفوائدِ

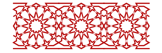


١٠. فِهْرِسُ ترجيحاتِ المصنِّفِ حَفِظَهُ اللهُ



١١. فِهْرِسُ الموضوعاتِ

١٢. فِهْرِسُ الفَهَارِسِ





الرياض - حي الصحافة
info@rusukh.com
0536160503 - 0536160490

